المعهـــد الدولـــي للعدالـــة
و سيادة القانون

دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للممارسين

في مجال العدالة الجنائية بشأن التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية REMVE

هذا الدليل نشر تباعاً لمبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمكافحة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أوعرقية

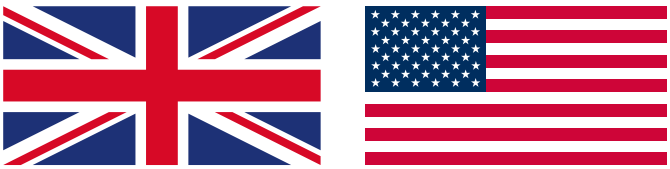

يعد هذا المنشور جزءاً لا يتجزأ من مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الممارسين في مجال العدالة الجنائية بشأن التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية REMVE، بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

تأسس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عام ٢٠١٤، بإيحاءٍ من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، كمنصة محايدة للتدريب وبناء القدرات للمشرعين والقضاة ومدعين العموم وإنفاذ القانون وضباط الإصلاحيات وغيرهم من الممارسين في قطاع العدالة الجنائية لتبادل وتعزيز تنفيذ الممارسات الجيدة وأساليب مكافحة الإرهاب المستدامة القائمة على سيادة القانون.

معهد IIJ هو منظمة حكومية دولية مقرها في مالطا ولها مجلس إداري دولي (GBA) يمثل أعضاءه الأربعة عشر: الجزائر، وفرنسا، وإيطاليا، والأردن، والكويت، ومالطا، والمغرب، وهولندا، ونيجيريا، وتونس، وتركيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. يدير المعهد فريق من الموظفين الدوليين النشطين ويرأسه أمين تنفيذي مسؤول عن العمليات اليومية للمعهد.

إخلاء المسؤولية

أعدّ هذا الدليل بدعم مالي من وزارة الخارجية الأمريكية. يتحمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون المسؤولية عن محتوياته ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - الحرم الجامعي فاليتا،
مبنى الجامعة القديمة، شارع سانت بول، فاليتا، مالطا

info@theiij.org @iijmalta theiij.org

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ٢

مقدمة ٣

المنهجية ٤

الممارسات الجيدة لمكافحة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية ٥

الجزء الأول - نظرة عامة على تهديد التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية ٨

أ. تعريف التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية ٨

ب. المنظور التاريخي ٩

ج. الآفاق الحالية: تنامي وتصاعد التهديد العابر للحدود الوطنية ١٠

الجزء الثاني - أدوات عملية للتصدي للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية ١١

أ. فهم الاتجاهات الحديثة للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية ١١

الجناة ١٢

التطرف الراديكالي والتجنيد ١٥

الهجمات ١٦

ب. التشريعات واللوائح التنظيمية ٢٠

القوانين المعمول بها ٢٠

حظر أو تصنيف الجماعات ٢١

العقوبات والأدوات المالية ٢٣

ج. التحقيق والتعطيل ٢٤

التنظيم والتنسيق بين الوكالات ٢٤

التركيز الاستقصائي والموارد ٢٥

تقييم المخاطر الفردية ٢٦

تحليل المجموعة والتواصل الشبكي ٢٧

التخفيف من حدة التهديد من الداخل ٢٧

التحقيق والتعطيل عبر الإنترنت ٢٩

التعاون الدولي ٣٠

مراقبة السفر إلى مناطق النزاعات ٣١

الاستخبارات ٣٢

د. الملاحقة القضائية ٣٣

توجيه التهم وإصدار الأحكام ٣٣

ه. إعادة تأهيل السجون والمراقبة ما بعد الإفراج ٣٥

برامج مراقبة السجناء ومنع التطرف ٣٥

إعادة التأهيل بعد الإفراج وإعادة الإدماج والمراقبة ٣٦

و. المشاركة المجتمعية والتوعية العامة ٣٧

تبادل المعلومات لتحسين الاستعداد ٣٧

إحالات الأفراد المستضعفين ٣٨

رفع مستوى الوعي العام ٣٩

الملحق: أمثلة على هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية ٤١

شكر وتقدير

يعرب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) عن امتنانه للدعم الذي قدمته حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاجتماعات الخبراء عبر الإنترنت بشأن مكافحة التطرف بدوافع عنصرية أو عرقية (REMVE) التي عقدها المعهد لتكون جزءاً من مبادرته للتصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية.

وقد شارك ممثلون عن البلدان التالية، والمنظمات الدولية الرائدة، والمؤسسات الأخرى في سلسلة اجتماعاتٍ للخبراء عبر الإنترنت حول مكافحة التطرف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية. ويسترشد دليل ممارس هذا الصادر عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في المقام الأول بالمواد المستمدة من مساهمات الممارسين المشاركين والخبراء المتخصصين التي طرحت في اجتماعات الخبراء ، والتي عُقدت عن طريق مؤتمر فيديو عبر الانترنت بين أكتوبر ٢٠٢٠ ومارس ٢٠٢١.

الدول

كومنولث أستراليا، ومملكة بلجيكا، وكندا، وجمهورية إستونيا، وجمهورية فنلندا، وجمهورية فرنسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والجمهورية اليونانية، والجمهورية الإيطالية، وجمهورية ليتوانيا، وجمهورية مالطا، ومملكة هولندا، ومملكة النرويج، والجمهورية البرتغالية، وجمهورية صربيا، والجمهورية السلوفاكية، ومملكة إسبانيا، ومملكة السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الامريكية.

المنظمات الدولية

مجلس أوروبا (COE)، ويوروجست، واليوروبول، والمفوضية الأوروبية (EC)، وشبكة التوعية بالتطرف التابعة للمفوضية الأوروبية (RAN)، والوحدة الإدارية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، ومركز جامعة أوسلو لبحوث التطرف (C-REX)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT).

مقدمة

لعب ممارسو الجنائية دورًا حاسمًا في مواجهة التهديد المتنامي العابر للحدود الوطنية للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية (REMVE). ويعدّ نطاق مسؤوليات ممارسي العدالة الجنائية كبير وواسع بدءاً من كشف خلايا التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية والشبكات والجهات الفاعلة المنفردة والتحقيق معها وتعطيلها ومقاضاة مرتكبيها، إلى حبس الجناة وتوسيع نطاق خدمات ما قبل المحاكمة، وتوفير برامج إعادة التأهيل في السجون والمراقبة ما بعد الإفراج.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، اكتسب الممارسون في مجال العدالة الجنائي خبرة كبيرة في مكافحة الإرهاب على صعيد التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (المعروف أيضًا باسم داعش)، وتنظيم القاعدة، والجماعات التابعة لها وفروعها إلى جانب الأفراد المتأثرين بلغة خطابهم. وفي حين أن بعض هذه الخبرات المكتسبة على هذا النحو ذات صلة مباشرة بمكافحة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية، فإن هناك أيضًا اختلافات كبيرة تتطلب معارف وأساليب واستراتيجيات وأدوات جديدة. والأهم من ذلك، أنه على الرغم من أن قادة الجهاديين العالميين والتطرف العنيف ومروجي الدعاية يوجهون أو يلهمون الآخرين لارتكاب أعمال عنف، فإن داعش والقاعدة هما منظمتان هرميتان ذات هيكلية منظمة. والعديد من الأفراد حول العالم المتورطين في التحريض على التطرف العنيف القائم على دوافع عرقية أو عنصرية والتجنيد والتطرف الراديكالي مرتبطون بشكل حر غالباً عبر الإنترنت، مما يشكل تحديات كبيرة أمام قوى إنفاذ القانون لكشف ودحض المؤامرات والأنشطة ذات الصلة.

ولاستكشاف الكيفية التي يمكن لممارسي العدالة الجنائية معالجة ظاهرة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية على نحو أكثر فاعلية، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مبادرة جديدة تُنفذ بدعمٍ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لوضع دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لممارسي العدالة الجنائية بشأن التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية (يطلق عليه فيما يلي دليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية).

يمثل ممارسو العدالة الجنائية وواضعو السياسات الجمهور الأساسي لدليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية،والذي يركز على كيفية قيام الحكومات بالتصدي للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية من خلال أنظمة العدالة الجنائية. في الوقت نفسه، يؤدي المجتمع المدني وقادة المجتمع المعنيّ دورًا مهمًا بنفس القدر في النهج الشامل لمواجهة هذا التحدي، وتهدف الكثير من المواد المدرجة في هذا الدليل إلى أن تكون مفيدة للمجتمع المدني والجهات الفاعلة المجتمعية وكذلك لممارسي العدالة الجنائية. يتناول الدليل في القسم الأخير، بشكل مباشر كيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون التعاون مع المجتمعات وتحسين الوعي العام بالملامح الفريدة للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية، ليس فقط لتحسين الاستعداد ضد الهجمات بل أيضًا للمساعدة في التعرف بشكل استباقي على الأفراد الخاضعين أو المعرضين لخطر التطرف الذي يقود إلى التطرف العنيف بهدف التدخل الوقائي.

المنهجية

إن دليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية هذا مستوحى بالدرجة الأولى من المواد المستمدة من سلسلة من اجتماعات الخبراء مع الممارسين من مجموعة من البلدان، ممن يتمتعون بخبرة مباشرة في التصدي تهديدات التطرف العنيف REMVE من خلال أجهزة الشرطة وإنفاذ القانون، والملاحقة القضائية، وإدارة السجون، ومكافحة التطرف، وعمل المجتمع المدني، وكذلك الممثلين عن المنظمات الدولية الرائدة والمؤسسات الأخرى. وقد عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماعات الخبراء هذه عن طريق مؤتمرات الفيديو بين أكتوبر ٢٠٢٠ ومارس ٢٠٢١. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان والمنظمات التي حضر ممثلون عنها في اجتماعات الخبراء هذه في قسم الشكر والتقدير.

سلطت مساهمات الممارسين المشاركين الضوء على الموضوعات والقضايا الرئيسية في شتى مجالات الاستجابة ومختلف البلدان، والتي شكلت إطار عمل الدليل ومحتوياته.[١]

إن دليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية والبحث الذي يقوم عليه يسعى إلى معالجة سلسلة من الأسئلة الرئيسية:

- كيف يمكننا الاستفادة من تجربة إنفاذ القانون أو تعديلها أو تحسينها في مواجهة الجماعات الجهادية العالمية للتصدي تهديد التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية؟
- كيف تقوم الجهات التي تمارس التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية بعمليات التجنيد والتدريب والتواصل وجمع الأموال، وما الفرص التي يوفرها هذا لوكالات إنفاذ القانون؟
- كيف يجب علينا تعديل أساليبنا القائمة حالياً لتتماشى مع السمات الفريدة لـلتطرف العنيف؟
- ما الأدوات أو السلطات الجديدة والتشريعات المتعلقة بالإرهاب، التي تعدّ مفيدة لجهات إنفاذ القانون في مواجهة هذا التهديد؟
- ما مزايا وعيوب استخدام سلطات وأدوات مكافحة الإرهاب مقابل استخدام السلطات والقوانين الجنائية التقليدية؟ كيف تكمل هذه السلطات بعضها البعض؟
- ما المبادرات التي تركز على إنفاذ القانون التي اتخذتها البلدان - إما قديماً أو مؤخرًا - للتصدي لتهديد التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية؟
- أي من هذه المبادرات أثبتت نجاحها ولماذا؟
- هل يمكن تكرار المبادرات الناجحة أو تعديلها لاستخدامها في بلدان ومناطق أخرى؟
- ما الذي يمكن أن تقدمه المنظمات المتعددة الأطراف لمكافحة تحديات التطرف العنيف؟

[١] وبالتالي فإن نهج البحث يستند بشكل متعمد على مدخلات الأخصائيين الممارسين "ذوي الخبرة" والمعرفة التشغيلية المباشرة، معززة بالبحث المكتبي الذي تتم الإشارة إليه في الهوامش طوال الوقت. انظر وورنرز. ر. (٢٠٠٩) "نظرية الارض"، الفصل ١٠ في Ling، T، and Villalba van Dijk، L (eds.) كتيب تدقيق الأداء: طرق التقييم الفعال. سانتا مونيكا كاليفورنيا: راند، ص ٧٦-٨٢. https://www.rand.org/pubs/technical_reports/TR788.html

الممارسات الجيدة لمكافحة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية

فيما يلي قائمة موحدة بالممارسات الجيدة لكيفية تعامل واضعي السياسات والممارسين مع تهديدات التطرف العنيف بشكل فعال وبما يتوافق مع سيادة القانون. تستند هذه الممارسات الجيدة إلى تجارب البلدان المختلفة قديماً وحديثاً في التصدي لتهديدات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية، وتعرض بالتفصيل في الجزء الثاني من دليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية. تعتمد هذه الممارسات الجيدة أيضًا على وثائق إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والتي توفر إرشادات الخبراء لممارسي العدالة الجنائية في مجموعة واسعة من المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.[٢]

أ. فهم الاتجاهات الحديثة للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية

١. تطوير فهم يوضح أن تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية هو شأن استثنائي ويختلف عن الأنواع الأخرى من تهديدات التطرف العنيف.

٢. وضع برامج أو عمليات لتثقيف الممارسين حول الفرق الواضح بين العنف أو غيره من الأنشطة الإجرامية والسلوك المحمي بموجب القانون المحلي والدولي، بما في ذلك ممارسة حقوق الإنسان مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

٣. إجراء تقييمات شاملة على المستوى الوطني لأدوات العدالة الجنائية المستخدمة ضد داعش والقاعدة على مدار العشرين عامًا الماضية والتي ستكون فعالة في التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، وكيف ينبغي تعديل هذه الأدوات، وما السلطات والأدوات والنهج الجديدة المطلوبة.

٤. تتبع وتبادل المعلومات عن كثب فيما يتعلق بدعاية التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، لا سيما البيانات والمواد الأخرى التي تشكل مصدر إلهام لمجموعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية والجهات الفاعلة في جميع أنحاء العالم، من أجل تبادلها بين الوكالات الحكومية ذات الصلة، وعبر الحدود الوطنية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومع الجمهور (بما في ذلك القطاع الخاص) حسب الاقتضاء.

٥. رصد المعلومات عن كثب حول التكتيكات والأساليب الجديدة والناشئة لمجموعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية والتي يمكن استخدامها في الهجمات "المقلدة"، للمشاركة حسب الاقتضاء.

ب. التشريعات واللوائح التنظيمية

٦. ضمان توافر التشريعات المناسبة التي تجرم العنف أو التخطيط للعنف من قبل الجهات الفاعلة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، والتي تنطبق بشكل واضح على كل من الجماعات المنظمة والجهات المنفردة، بغض النظر عما إذا كان للنشاط بعد دولي أو محلي بحت.

٧. حظر مجموعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية الإرهابية أو تصنيفها على أنها إرهابية، وذلك لتجريم الأنشطة التنظيمية والداعمة للأفراد، إلى الحد الذي يسمح به القانون المحلي والدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان.

٨. الاستفادة من العقوبات المالية التي استخدمت ضد أنواع أخرى من الجماعات الإرهابية لمواجهة مجموعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية الإرهابية، وتخصص الموارد لفهم آلية تمويل هذه الجماعات بشكل أفضل.

[٢] انظر"الوثائق الإطارية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، "https://www.thegctf.org/About-us/GCTF-framework-documents.

ج. التحقيق والتعطيل

٩. توضيح الأدوار القضائية للوكالات الحكومية من أجل ضمان استجابة منسقة للتصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية.

١٠. إنشاء كل من: أ) فرق تحقيقات متعددة الوكالات مع التركيز المستمر على تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية التي تعزز نقاط قوة مختلف وكالات إنفاذ القانون وقدراتها، بما في ذلك الملاحقة القضائية وكذلك سلطات التحقيقات؛ ب) العمليات المناسبة للتنسيق بين المحققين على المستويين الوطني والمحلي، القائمة على أساس ثقافة الشراكة وتبادل المعرفة والخبرة.

١١. التأكد من أن وكالات إنفاذ القانون تكرس تركيزًا تنظيميًا وموارد تتناسب مع التهديد المتزايد للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، بما يشمل الأفراد والمعدات بالإضافة إلى التمويل.

١٢. بناء أدوات تقييم المخاطر للمساعدة في تحديد مدى تعرض الأفراد لخطر التطرف الراديكالي والتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. يجب أن تكون هذه الأدوات: أ) قادرة على الاستفادة من الأدوات الموجودة (في ضوء أوجه التشابه في عوامل الخطر وعمليات التطرف الراديكالي عبر أشكال مختلفة من التطرف العنيف)؛ ب) تعكس السمات المميزة لإيديولوجية وديناميكيات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية.

١٣. التدخل بشكل استباقي لتحذير الجهات الفاعلة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية علانية من العواقب القانونية المحتملة، بناءً على دراسة متأنية لتكاليف وفوائد الإجراء الوقائي بدلاً من التحقيق السري المستمر.

١٤. تطوير نهج لتحليل ممارسي الجهات الفاعلة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية على مستوى الشبكة، بدلاً من التركيز حصريًا على الأفراد أو المجموعات المنظمة، نظرًا للطبيعة المعقدة والمتغيرة لديناميات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية.

١٥. تطوير نظام لتتبع ومواجهة "التهديد الداخلي" المحتمل للمتطرفين العنيفين العاملين في صفوف الشرطة أو القوات العسكرية، أو في مناصب أخرى تحظى بثقة الجمهور.

١٦. استثمار موارد استقصائية مهمة في مراقبة وتحليل نشاط الجهات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية عبر الإنترنت، وبناء علاقات وثيقة مع منصات الإنترنت ومزودي الخدمات للحصول على معلومات حول استغلال هؤلاء الفاعلين لبيئة الإنترنت ومواجهة ذلك بما يتماشى مع حرية التعبير وحقوق الخصوصية.

١٧. عندما تتفق مع القانون المحلي والدولي، بما يشمل قانون حقوق الإنسان، واستنادًا إلى دراسة متأنية للتكاليف والفوائد، يجب توفير المعلومات لمنصات الإنترنت ومزودي خدمات الانترنت حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إنفاذ شروط الخدمة الخاصة بهم من خلال الإزالة الطوعية للمحتوى الذي يحرض على الكراهية، ومنع الجهات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية من الوصول إلى منصات معينة.

١٨. إنشاء قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف للاتصال والتنسيق المنتظم في مواجهة تهديدات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية العابرة للحدود الوطنية المحتملة، بما في ذلك إنشاء فرق تحقيق مشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية أو الأدلة حسب الاقتضاء.

١٩. تبادل المعلومات عبر الحدود الوطنية لتمكين المراقبة الدقيقة لسفر الجهات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية إلى مناطق النزاع النشطة، من أجل تطبيق إجراءات العدالة الجنائية أو أي إجراءات أخرى تتفق مع التشريعات المحلية.

٢٠. جمع وإنتاج معلومات استخباراتية لمكافحة الإرهاب في الوقت المناسب عن الجهات والشبكات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية، واستغلال المعلومات الاستخبارية مفتوحة المصدر وكذلك النماذج التي تم الحصول عليها سرًا، واستخدام مراكز دمج المعلومات حسب الحاجة، مع ضمان التنسيق المناسب بين وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات.

د. الملاحقة القضائية

٢١. مقاضاة الجناة بتهم التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية الأكثر خطورة والتي يمكن إثباتها بسهولة، والاستفادة عند الضرورة من القوانين الجنائية غير المتعلقة بالإرهاب، مثل الانتهاكات المسلحة أو جرائم الكراهية.

٢٢. استخدام اللغة المناسبة لوصف مدى خطورة سلوك مرتكبي جرائم التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية، بغض النظر عن الجريمة المنسوبة إليهم، من أجل توعية عموم الشعب حول إدانة مثل هذا التطرف العنيف.

٢٣. وضع مبادئ توجيهية للمحاكم بشأن إصدار الأحكام، سواء كانت إلزامية أو تقديرية، والتي تنطبق على انتهاكات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية أو التخطيط للعنف وتعكس خطورة تلك الجرائم.

ه. إعادة تأهيل السجون والمراقبة ما بعد الإفراج

٢٤. تخصيص الموارد المناسبة لمراقبة نشاط مرتكبي جرائم التطرف العنيف في السجن، بما يشمل أنشطة التجنيد المحتملة أو الهروب الفعلي أو التخطيط للهجوم، بما يتوافق مع طبيعة جرائمهم الإرهابية، وليس مع ميولهم الإجرامية "العادية".

٢٥. وضع برامج مكافحة التطرف الراديكالي داخل السجن لمرتكبي جرائم التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية والتي تستفيد من الأدوات الراهنة، التي صممت وتستند على أشكال مختلفة من التطرف العنيف، إلى جانب تعديلها بما يتماشى مع الأيديولوجيات والديناميات الخاصة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية.

٢٦. تثقيف موظفي السجن حول السمات الفريدة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية والمستوى الكبير من التهديد الذي قد تفرضه، وتدريبهم على تحديد مؤشرات التطرف المؤدي إلى العنف والتصدي له بشكل مناسب.

٢٧. إجراء تقييمات لمخاطر ما قبل الإفراج عن مرتكبي جرائم التطرف العنيف، ووضع برامج فعالة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

٢٨. إنشاء أنشطة مراقبة ما بعد الإفراج أو غيرها من الأدوات الإدارية الأخرى لما بعد الاحتجاز حسب الاقتضاء، بما يتماشى مع القانون المحلي والدولي وقانون حقوق الإنسان.

و. المشاركة المجتمعية والتوعية العامة

٢٩. ترسيخ تبادل المعلومات الروتينية والخاصة بالحدث بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع العام (وكذلك القطاع الخاص) حول اتجاهات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية وتهديداته وتكتيكاته، لإدراج معلومات حول تقييم المخاطر، والإبلاغ عن السلوك المشبوه، والتهديدات الداخلية، وغيرها من موضوعات الوعي والتأهب الأمني.

٣٠. وضع آليات تسمح للمختصين من المجتمع المدني أو غيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع بإحالة الأفراد الخاضعين أو المعرضين لخطر التطرف الراديكالي بدوافع عنصرية أو عرقية إلى الوكالات الحكومية لاتخاذ إجراءات استباقية من قبل دوائر الصحة العامة ودوائر الخدمات الاجتماعية وكيانات إنفاذ القانون المناسبة.

٣١. إنشاء فرق إدارة قضايا متعددة التخصصات عند الاقتضاء، مجهزة بأدوات لتقييم مستويات المخاطر التي تهدد الأفراد وتصميم استراتيجيات التدخل، والتي لا تشمل فقط الأخصائيين الممارسين للعدالة الجنائية بل تشمل أيضًا علماء النفس وأخصائيي الصحة العقلية، وأخصائيي حماية الطفل أو رعاية الشباب، والخدمات الاجتماعية، والكادر المدرسي، حسب الظروف.

٣٢. تخصيص موارد كبيرة لتحسين الوعي العام بالسمات الفريدة للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية والمستوى الكبير من التهديد الذي قد يشكله، وذلك من خلال برامج عبر الاتصال بالإنترنت ودون اتصال بالإنترنت، مع الإعلان أيضًا عن الأدوات والأساليب ذات الصلة التي صممت لمكافحة مجموعة التهديدات الإرهابية. يجب أن تجهز هذه الجهود أفراد المجتمع للمساعدة في تحديد ومكافحة التطرف والتجنيد على المستوى المحلي، مع إعلان إدانة أخلاقية واضحة للعنف العنصري أو العرقي.

الجزء الأول - نظرة عامة على تهديد التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية

يهدف الجزء الأول من دليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية إلى إعطاء القارئ لمحة موجزة عن تهديد التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية. يعرض القسم الأول عناصر التعريف الأساسية التي ينطوي عليها التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، بغض النظر عن التعريف الدقيق أو المصطلح الذي يمكن استخدامه من قبل حكومة أو منظمة معينة. يقدم القسم التالي نظرة عامة تاريخية موجزة جدًا عن التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية ويسرد العديد من السمات الأساسية التي تميز الأشكال الحالية لهذا التطرف عن المظاهر السابقة، أو عن أنواع أخرى من تهديدات التطرف العنيف. ويسلط القسم الأخير الضوء على كيفية تزايد تهديد هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية عموماً، كيف يعبر الحدود الوطنية بطرق متعددة.

أ. تعريف التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية

يستخدم دليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية مصطلح "التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية". تُستخدم هذه العبارة في الولايات المتحدة لتعريف "التهديد الذي ينطوي على الاستغلال غير القانوني المحتمل أو التهديد باستخدام القوة أو العنف، بغية دعم أجندات سياسية أو اجتماعية، والتي يُنظر إليها على أنها مشتقة من التحيز العنصري أو العرقي الذي يحمله الفاعل ضد الآخرين، أو ضد مجموعة سكانية معينة".[٣] تستخدم الحكومات الأخرى، ومنها المملكة المتحدة، مصطلحات مثل "الإرهاب اليميني" و"الإرهاب اليميني المتطرف" و"إرهاب اليمين المتطرف" و"التطرف اليميني العنيف" و"إرهاب التفوق العنصري الأبيض" لوصف العنف أو التخطيط لأعمال عنف يرتكبها أفراد أو جماعات تروج أو تمارس العنف باسم الدفاع ضد التهديدات المتصورة لهويتهم العرقية أو الإثنية. وهذا يشمل العنف أو التخطيط لاستهداف المهاجرين، أو اليهود، أو المسلمين، أو الأقليات العرقية أو الأثنية الأخرى، والأفراد السحاقيات والمثليين، ومزدوجو الميل الجنسي، والمتحولون جنسيا، والخنثى، والحكومات، وغيرهم من الأعداء المتصورين.

وبغض النظر عن الدلالات، تُستخدم جميع هذه المصطلحات لوصف الظاهرة نفسها بشكل أساسي، ويمكن أن تشمل عناصر القومية الثقافية والقومية البيضاء وتفوق العرق الأبيض. يعرض منشور صدر مؤخرًا عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN CTED) نقطة مرجعية مفيدة أخرى: "حدد الخبراء إرهاب اليمين المتطرف - يشار إليه أيضًا بالإرهاب اليميني المتطرف أو الإرهاب القائم على دوافع عنصرية وعرقية - على أنه شكل فريد من أشكال العنف السياسي الذي يتقاطع في كثير من الأحيان مع جرائم الكراهية والإرهاب المنظم. ولا تعدّ حركة مترابطة منطقياً أو يسهل تعريفها، بل بالأحرى بيئة متغيرة ومعقدة ومتداخلة من الأفراد والجماعات والحركات (عبر الإنترنت وخارج الانترنت) تتبنى إيديولوجيات مختلفة ولكن مترابطة، وغالبًا ما ترتبط بالكراهية والعنصرية تجاه الأقليات أو كراهية الأجانب أو كراهية الإسلام أو معاداة السامية".[٤]

---

[٣] نشرة الاستخبارات المشتركة، "المتطرفون العنيفون المحليون الذين يتشجعون في أعقاب خرق الكابيتول، وتزايد خطر الإرهاب المحلي بالعنف وسط التحولات السياسية وما بعدها"، ١٣ يناير ٢٠٢١. https://info.publicintelligence.net/DHS- FBI-NCTC-CapitolBreachViolence.pdf

[٤] الأمم المتحدة، "الدول الأعضاء المعنية بالتهديد المتنامي والمتزايد العابر للحدود من إرهاب الجناح اليميني المتطرف"، تنبيه اتجاهات المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، أبريل ٢٠٢٠. https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2020/04/CTED_Trends_Alert_Extreme_Right-Wing_Terrorism.pdf

ب. المنظور التاريخي

إنّ لأتباع الحركات ذات الدوافع العرقية أو الإثنية وما يرتبط بها من عنف تاريخ طويل في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية ومناطق أخرى من العالم، ويعود تاريخها في بعض الحالات إلى قرون. ويمكن القول إنها وصلت إلى ذروتها في ظلّ الديكتاتوريات الفاشية والنازية والحركات ذات الدوافع المماثلة في أوروبا بين عشرينيات وأربعينيات القرن الماضي.[٥] منذ ذلك الوقت، ونظراً لتصاعد أو تراجع تأثير مثل هذه الحركات في مختلف البلدان، كان هناك مستوى مستمر من العنف المرتبط بمرتكبي جرائم التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية. على مر السنين، أسفرت هجمات التطرف العنيف في بعض الأحيان إلى وقوع حوادث إرهابية كبرى إلى جانب أعمال عنف وعشوائية مخطط لها ضد الأقليات وممثلي الدولة مثل ضباط الشرطة والمسؤولين الحكوميين.[٦]

يوجد عدد من السمات الفريدة التي تميز تهديد التطرف العنيف الحالي القائم على دوافع عنصرية وعرقية عن المظاهر السابقة، أو عن أنواع أخرى من تهديدات التطرف العنيف، ومنها:

الأيديولوجيات المختلطة: مزيج من الأيديولوجيات، وبعضها فردي وخفي، مثل نظريات المؤامرة المتعلقة بالسلوك "الشبيه بالمعتقد" عبر طيف من حركات التطرف.[٧]

ديناميات المجموعات المتحولة: النشوء التدريجي للشبكات غير الهرمية والمتحولة باستمرار، بدلاً من المنظمات الهرمية المنظمة هيكلياً.[٨]

تغيير التركيبة السكانية: التحول من الجماعات المتطرفة العنيفة التقليدية التي تضم أعضاء كبار السن، إلى الجماعات ذات الأعضاء الأصغر سنًا الذين هم أكثر تطرفاً وأكثر نشاطاً.[٩]

تهديدات الجاني الوحيد: معظم الهجمات الحديثة التي نفذها جهات فاعلة منفردة، غالبًا ما تكون مستوحاة من أو مترافقة مع أو مرتبطة بأفراد أو شبكات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية الأخرى عبر الإنترنت.[١٠]

زيادة حيازة واستخدام الأسلحة: تصاعد مستوى العنف المخطط له أو الدائم، المرتبط بحيازة واستخدام الأسلحة والنية في زيادة الخسائر إلى أقصى حد.[١١]

هذه السمات التي تجعل تهديدات التطرف العنيف الحالي القائم على دوافع عنصرية وعرقية تعدّ صعبة على وجه الخصوص، والتي يجب على العاملين في العدالة الجنائية فهمها من أجل مواجهة هذه التهديدات بشكل أكثر فعالية، سوف تعرض بمزيد من التفصيل ضمن قسم الممارسة الجيدة الأولى في الجزء الثاني من دليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية.

---

٥ روجر، إتش آند ويبر، إي. (١٩٧٤) اليمين الأوروبي: لمحة تاريخية. بيركلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا. Laqueur، W. ed. (١٩٧٩) الفاشية: دليل القارئ. لندن: بيلكان.

٦ راجع الملحق للتعرف على بعض الأمثلة البارزة بشكل خاص لهجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية الأحدث والتاريخية.

٧ كارتر، إي. التطرف اليميني / الراديكالية: إعادة بناء المفهوم. مجلة الأيديولوجيات السياسية ٢٣ (٣) ٢٠١٨، ص ١٥٧-١٨٢. متوفر لدى https://eprints.keele.ac.uk/2221/1/JPI%20Revised%20Final.pdf

٨ كوهلر، د. "التطرف اليميني والإرهاب في أوروبا: التطورات الحالية وقضايا المستقبل"، PRISM المجلد. ٦ رقم ٣ (٢٠١٦) ص ٨٤-١٠٥. https://www.jstor.org/stable/pdf/26470450.pdf?refreqid=excelsior%3A9d60c8d48fc212afe71485b047dda44b

٩ بولتر، ي، "اليسار المتأخر: ما الذي يجعل الشباب ينضمون إلى اليمين المتطرف؟"، بي بي سي https://www.bbc.co.uk/bbcthree/article/73eb2bab-ca72-42eb-a712-26f0680010bb

١٠ بوهانا، ن. وآخرون. "الخلفية والسلوكيات التحضيرية لجهات فاعلة منفردة من اليمين المتطرف: دراسة مقارنة"، وجهات نظر حول الإرهاب المجلد. ١٣ العدد. ٦. https://www.universiteitleiden.nl/binaries/content/assets/customsites/perspectives-on-terrorism/2018/issue-6/a10-bouhana-et-al.pdf

١١ مخنيت، س، "مسؤول الانتربول يحذر من تصاعد كبير في عنف اليمين المتطرف"، واشنطن بوست ٢٥ فبراير ٢٠٢٠. https://www.washingtonpost.com/national-security/interpol-official-warns-of-dramatic-rise-in-extremist-right-wing-violence/2020/02/24/174a8394-5725-11ea-9b35-def5a027d470_story.html

ج. الآفاق الحالية: تنامي وتصاعد التهديد العابر للحدود الوطنية

ارتفع في السنوات الأخيرة عدد هجمات التطرف العنيف العنصري والعرقي في بعض البلدان، حتى أصبحت المصدر الرئيسي للمخططات والهجمات الإرهابية.[١٣] [١٣] أدرجت بعض الأمثلة البارزة القديمة منها والحديثة لهجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية في الملحق. وتوضح هذه الأمثلة النطاق الواسع لأنواع الهجمات التي استخدمت أساليب مختلفة مثل الأسلحة النارية والعبوات الناسفة المرتجلة "محلية الصنع" ومركبات الاصطدام و"الأسلحة البيضاء" مثل السكاكين - لاستهداف مجموعة متنوعة من الضحايا والمواقع والمؤسسات المقصودة. وهذا يسلط الضوء على الصعوبة التي يواجهها ممارسو العدالة الجنائية في تحديد الجناة مرتكبي التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية وإعاقتهم واعتقالهم،[١٤] والتي يمكن القول إنها تتضاعف في حالة الهجمات التي يخطط لها وينفّذها مجرم منفرد غير مرتبط بشكل مباشر بمنظمات أو مجموعات منظمة.

بسبب مجموعة من العوامل المذكورة في القسم أ فإن التهديد العام لهجمات التطرف العنيف آخذ في الازدياد، كما هو موضح في الأمثلة في الملحق. بالنسبة للولايات المتحدة، على سبيل المثال، كان عام ٢٠١٩ أكثر الأعوام فتكًا بالهجمات الإرهابية المحلية منذ عام ١٩٩٥ أي العام الذي قصف فيه مبنى موراه الفيدرالي في أوكلاهوما سيتي، حيث تأكدت مسؤولية المتطرفين العنيفين عن أربعة من خمسة هجمات قاتلة خلال ذلك العام. أدت هذه الهجمات، التي نفذتها في الأساس جهات منفردة باستخدام الأسلحة النارية، إلى مقتل ٢٤ شخصًا. كما تصاعدت التهديدات أيضاً في المملكة المتحدة. في حين أن حوالي عشرة في المئة من الحالات الوطنية لمكافحة الإرهاب تركز حاليًا على التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية، فإن ما يقرب من ثلث المؤامرات الإرهابية التي تم تعطيلها في المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة كانت من عمل اليمين المتطرف - وهي معلومة مهمة ربما تشير إلى أن مرتكبي التطرف العنيف بدأوا في التحرك بشكل متكرر أو أسرع من التطرف الراديكالي إلى التخطيط للهجوم. حتى في دول مثل هولندا، حيث لا تزال الحكومة تعتبر الجهادية التهديد الإرهابي الرئيسي، يوجد تركيز متزايد على اليمين المتطرف، والتقييم الحالي هو أن هجمات إرهابيي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية يمكن توقع حدوثها. كشفت تحقيقات الشرطة الهولندية تزايد تهديدات الهجوم عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تزايد ممارسي العنف المتطرف بدوافع عنصرية أو عرقية الذين يمتلكون الأسلحة أو يمكنهم الوصول إليها.

> **«على الرغم من أن العديد من البلدان تعتبر عادةً التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية شكلاً من أشكال «الإرهاب المحلي»، فقد أصبح من المهم جداً التعرف على هذه الأشكال العابرة للحدود الوطنية من أجل التصدي لها بفعالية»**

من المهم أيضًا ملاحظة أن هذا التهديد المتصاعد يتخطى الحدود الوطنية من نواحٍ متعددة. أدى استغلال جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية للفضاء عبر الإنترنت إلى توسيع نطاق وصولها وتأثيرها واتصالاتها على مستوى العالم. وربما من الصعب اكتشاف وتعطيل الانتشار السريع للدعاية البغيضة عبر الحدود. يحاكي الجناة الفرديون بشكل متزايد الأساليب المتبعة ويستمدون الإلهام من هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية التي تحدث خارج بلدانهم، بوجود بعض المهاجمين البارزين مثل تيموثي ماكفي وأندرس بريفيك وديلان روف وبرينتون تارانت الذين يتمتعون بمكانة مميزة في أوساط التطرف العنيف، وآخرون ينشرون "تصريحاتهم" قبل الشروع بهجمات تحمل تطلعات مماثلة. ويخشى أيضاً من أن يعمد المتطرفين العنيفين الذين سافروا للخارج إلى استخدام المهارات العملية والخبرات التي اكتسبوها في الخارج لارتكاب هجمات في بلادهم. على الرغم من أن العديد من البلدان تعتبر عادةً التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية شكلاً من أشكال "الإرهاب المحلي"، فقد أصبح من المهم جداً التعرف على هذه الأشكال العابرة للحدود الوطنية من أجل التصدي لها بفعالية"

---

[١٣] رؤية الإنسانية / مؤشر الإرهاب العالمي، "هجمات اليمين المتطرف في الغرب ترتفع بنسبة ٣٢٠٪"، ٢٠١٩. GTI. https://www.visionofhumanity.org/far-right-attacks-in-the-west-surge-by-320-per-cent/

[١٣] بيكيت، ل. "المتعصبون للبيض وراء غالبية الهجمات الإرهابية المحلية في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٠"، الجارديان ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.theguardian.com/world/2020/oct/22/white-supremacists-rightwing-domestic-terror-2020

[١٤] رافندال، ج.، بجورجو. ت. وآخرون. "إرهاب الجناح اليميني والعنف في أوروبا الغربية ١٩٩٠-٢٠١٩"، تقرير اتجاه RTV رقم ١. ٢٠٢٠. https://www.sv.uio.no/c-rex/english/groups/rtv-dataset/rtv_trend_report_2020.pdf

الجزء الثاني - أدوات عملية للتصدي للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية

يهدف الجزء الثاني من دليل المعهد لممارسي العدالة الجنائية إلى منح واضعي السياسات والممارسين فهمًا أفضل للأدوات المتاحة لهم لمواجهة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية. سيدرس كل قسم من الجزء الثاني الطرق المميزة التي استجابت بها مختلف البلدان تهديدات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية. بناءً على هذه التجارب القديمة والراهنة، سيوضح كل قسم العديد من الممارسات الجيدة لكيفية تعامل واضعي السياسات والممارسين مع هذه التهديدات بشكل فعال وبما يتماشى مع سيادة القانون.

تتناول الممارسات الجيدة ما يلي: فهم الممارسون الشامل لأحدث اتجاهات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية؛ والتشريعات واللوائح ذات الصلة؛ وتحقيقات وكالات إنفاذ القانون وتعطيل هذا النوع من التهديد الإرهابي؛ والملاحقة الجنائية للقضايا اللاحقة؛ وإعادة تأهيل السجون ومراقبة الجناة بعد الإفراج عنهم؛ والمشاركة المجتمعية والتوعية العامة المتعلقة بالتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية.

أ. فهم الاتجاهات الحديثة للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية

١. إن التمكن من فهم تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية هو شأن استثنائي ويختلف عن الأنواع الأخرى من تهديدات التطرف العنيف.

٢. وضع برامج أو عمليات لتثقيف الممارسون حول الفرق الواضح بين العنف أو غيره من الأنشطة الإجرامية والسلوك المحمي بموجب القانون المحلي والدولي، بما في ذلك ممارسة حقوق الإنسان مثل حرية التعبير وحرية تكوين النقابات.

٣. إجراء تقييمات شاملة على المستوى المحلي لأدوات العدالة الجنائية المستخدمة ضد داعش والقاعدة على مدار العشرين عامًا الماضية والتي ستكون فعالة في التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، وكيف يجب تعديل هذه الأدوات، وما السلطات والأدوات والنهج الجديدة المطلوبة.

لقد لوحظ بالفعل وجود عدد من السمات الفريدة التي تميز تهديد التطرف العنيف الحالي القائم على دوافع عنصرية وعرقية عن المظاهر السابقة، أو عن أنواع أخرى من تهديدات التطرف العنيف مثل الجماعات الجهادية مثل داعش والقاعدة وفروعها والمنتسبين لها، بطرق تفرض تحديات خاصة أمام الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية. إن التمكن من فهم تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية هو شأن استثنائي ويختلف عن الأنواع الأخرى من تهديدات التطرف العنيف ويمكنه أن يساعد في إعداد أفضل الممارسين وواضعي السياسات بغية تصميم أكثر استجابات العدالة جنائية فعالية.

يكما أن تحسين فهم التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية يمكن أن يعد الممارسين بشكل أفضل للعمل على كشف ومواجهة هجمات أو تهديدات أو نشاطات معينة عند حدوثها، لذلك فهو مهم ليس فقط للممارسين المتخصصين في مكافحة الإرهاب بل للمحققين ومدعين العموم بشكل عام من أجل ترسيخ فهم أفضل للتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية.[١٥] إنّ مراكز التدريب على مكافحة التطرف العنيف (CVE) للموظفين من مختلف الوكالات الحكومية، بوجود مناهج تقوم على أحدث الأبحاث ومراجعاتها، تمثّل نموذجًا موحداً لتحسين قدرة الممارسين على اكتشاف التطرف العنيف بمختلف أشكاله والتصدي له.[١٦]

إحدى السمات التي يمكن أن تجعل مواجهة التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية بشكل فعال وقانوني أمرًا صعبًا للغاية هي ميل جماعاته أو أفراده الذين يعملون محلياً إلى اختبار واستغلال الخط الفاصل بين العنف أو أي نشاط أو سلوك إجرامي آخر محمي بموجب القانون المحلي والدولي. ويوجد خطر مماثل يتمثل في أن ردود الحكومة على التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية يمكن أن تتعدى على حقوق الإنسان الدستورية والدولية مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. لذا يجب أن تضمن البرامج أو العمليات المتب

عة لتحسين فهم الممارسين للتطرف العنيف تعليم الممارسين الفرق الواضح بين العنف أو أي نشاط إجرامي آخر والسلوكيات المحمية بالقانون.

وفي حين يقدم هذا الدليل ممارسات جيدة لكيفية تعامل واضعي السياسات والممارسين في مختلف البلدان بشكل فعال مع تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية وبالشكل الذي يتوافق مع سيادة القانون، يجب على الحكومات أيضًا النظر في إجراء تقييمات شاملة على المستوى الوطني لأدوات العدالة الجنائية المستخدمة ضد داعش والقاعدة على مدى السنوات العشرين الماضية ومدى فعاليتها في التصدي للتطرف العنيف، وكيف ينبغي تعديل هذه الأدوات، وما السلطات والأدوات والأساليب الجديدة المطلوبة.

يجب على الممارسين تحسين إلمامهم بالسمات التالية التي تميز: أ) مرتكبي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية؛ ب) الهجمات. ج) التطرف الراديكالي وآليات التجنيد.

الجناة

الأيديولوجيات المختلطة

وتعكس كثرة المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية أو إلى أشكال مماثلة وظيفيًا من التطرف العنيف صعوبة كشف وحصر إيديولوجيات الجهات الفاعلة التي تندرج في هذه الفئة. على النقيض من الأيديولوجيات الواضحة نسبيًا التي تحفز الجماعات الجهادية مثل داعش أو القاعدة، فإن ممارسي التطرف العنيف يحرضهم مزيج فريد من وجهات النظر المتطرفة المستمدة من طيف أيديولوجي واسع. غالبًا ما يتبنى الأفراد، الأقل التزامًا بهياكل السلطة الهرمية، أيديولوجيات "أحادية المفهوم"، وتركيبات "محلية الصنع" من مختلف أطياف التطرف والمظالم بما في ذلك نظريات المؤامرة.[١٧] بشكل جماعي، يقوم ممارسو التطرف العنيف بتطوير لغة مشتركة من وجهات النظر الباطنية القائمة على مفاهيم مثل تفوق العرق الأبيض، والتسريعية،[١٨]ونظرية المؤامرة "الاستبدال العظيم"،[١٩] والفاشية الإيكولوجية.[٢٠]

يمكن للطبيعة الارتجالية المخصصة لبعض إيديولوجيات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية أن تساعد أتباعها على ترشيد التعاون مع المتطرفين العنيفين من مختلف الأطياف. لقد تفاعل بعض ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية بالفعل مع عناصر من اليسار المتطرف والشبكات الجهادية، سواء باستخدام الإنترنت أو غيره . والمثال على هذا الاتجاه هو حالة مايكل سولومون وبنجامين تيتر، وهما شخصان يزعم أنهما يصفان نفسيهما بأنهما من صبية بوغالو.[٢١] وزُعم، أن سولومون وتيتر سعيا للتآمر مع شخص يعتقد أنه عضو في حماس في صيف ٢٠٢٠. وأعربا عن رغبتهما في تجنيد أنفسهما لصالح حماس بصفة "مرتزقة" وعرض أفكارهما بشأن شن

---

[١٥] في بعض الحالات - مثل حوادث إطلاق النار التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية في ٢٠٠٩-٢٠١٠ في مالمو، السويد، والتي تم وصفها في الملحق - قد يؤدي الفشل في التعرف على الدوافع العرقية أو الإثنية للمهاجمين إلى زيادة صعوبة التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها بنجاح.

[١٦] انظر كولر. د، فيبج. في، "معرفة ما يجب فعله: فهم أكاديمي وممارس لكيفية مكافحة التطرف العنيف،' وجهات نظر حول الإرهاب، يونيو ٢٠١٩.

[١٧] يشار إلى هذه الأيديولوجيات المختلطة أحيانًا باسم "الانتقاء والمزج" أو MUU (مختلط وغير واضح وغير مستقر).

[١٨] بوشامب، Z، "التسارع: الفكرة الغامضة التي تلهم قتلة التفوق الأبيض في جميع أنحاء العالم"، فوكس ١٨ نوفمبر ٢٠١٩. https://www.vox.com/the-highlight/2019/11/11/20882005/accelerationism-white-supremacy-christchurch

[١٩] CEP، "نظرية الاستبدال العظيم"، مشروع مكافحة التطرف، غير مؤرخ. https://www.counterextremism.com/content/great-replacement-theory

[٢٠] بيمان، د، "الشغب، تفوق الأبيض والتسريعية"، بروكنجز٦ يونيو ٢٠٢٠. https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/06/02/riots-white-supremacy-and-accelerationism/

[٢١] موني، م. "صبية بوجالو يستعدون للحرب الأهلية"، المحيط الأطلسي ١٥ يناير ٢٠٢١. https://www.theatlantic.com/politics/archive/2021/01/boogaloo-prepare-civil-war/617683/

هجمات داخلية، مثل تدمير المباني الحكومية، وتوفير قطع للأسلحة النارية التي يعتقدون أنها ستستخدم في هجمات في الخارج. وعقب إلقاء القبض علي تيتر، أقر بأنه مذنب لتقديم دعم مادي لمنظمة إرهابية أجنبية معينة، بينما ينتظر سولومون المحاكمة بنفس التهمة، فضلاً عن التهم المتعلقة بالتآمر والأسلحة النارية. توضح هذه الحالة كيف يمكن للسلطات استخدام الأطر التشريعية القائمة بطرق جديدة لمواجهة التهديد العابر للحدود الناشئ عن الإرهاب المحلي.

يمكن لهذه الدوافع الأيديولوجية المختلطة أن تسبب عوائق أمام ممارسي العدالة الجنائية الذين يسعون إلى تعطيل شبكات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية وأفرادها.[٢٢] على سبيل المثال، في المحاكمات التي تشمل مجموعات لا تتناسب مع مفاهيم التطرف العنيف الأكثر شهرة، قد يكون من الصعب إثبات "نية" التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية للقضاة أو المحلفين.

ديناميكيات الجماعات المرنة

شهدت السنوات الأخيرة تحولًا من جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية التقليدية ذات التنظيم الهرمي إلى شبكات غير متجانسة من الأفراد والجماعات، وغالبًا ما تكون متصلة عبر الإنترنت، لا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، في الآونة الأخيرة منذ ست أو سبع سنوات، هيمنت الجماعات اليمينية المتطرفة مثل الحركة الوطنية للنازيين الجدد (NA) التي تُنظم وتعمل من خلال العلاقات الشخصية، ولكن ظهر منذ ذلك الحين تحول إلى حيز أقل تنظيماً عبر الإنترنت. كما شهدت السويد أيضًا انفصال شبكات راديكالية أصغر عن مجموعات أكبر، مما يعطي أمثلة على "المقاومة بلا قائد".[٢٣] في أستراليا، تتغير جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية بشكل سريع، وغالبًا ما تتحول إلى مجموعات متعددة بسبب اختلاف الشخصيات والأيديولوجيات والأهداف، إلى جانب تحول الولاءات الجماعية بسرعة.

"وفي حين أن شبكات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية اليوم أكثر مرونة، ومؤقتة، وغير رسمية، وأقل تنظيماً من الجماعات السابقة، فإنها لا تزال قادرة على تكوين علاقات قوية وحشد الأفراد للعنف".

وقد استخدم دانييل كوهلر، الخبير الرائد في مجال التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، مصطلح "إرهاب الخلية" لوضع تصور هذه الديناميكية حيث "يأتي الأفراد الذين ليس لديهم روابط سابقة بالجماعات والشبكات المتطرفة للمشاركة في مؤامرات إرهابية مع أعضاء الحركة القدامى أو يقررون استخدام أشكال خطيرة من العنف... من تلقاء أنفسهم ".[٢٤] وفي حين أن شبكات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية اليوم أكثر مرونة، ومؤقتة، وغير رسمية، وأقل تنظيماً من الجماعات السابقة، فإنها لا تزال قادرة على تكوين علاقات قوية وحشد الأفراد للعنف.

تغّير التركيبة السكانية

شهد العقد الماضي أيضًا تحولًا في التركيبة السكانية، حيث تتكون جماعات التطرف العنيف الحالية من أعضاء أصغر سناً من نظرائهم من السنوات السابقة.[٢٥] وقد ركزت الجماعات بشكل متعمد على تجنيد الناشطين الأصغر سنًا، والذين هم غالبًا بارعون في التكنولوجيا، في الجامعات وأماكن أخرى. يزيد هذا التجنيد من خطر تعرض المراهقين والأفراد المستضعفين للاستغلال وخاصة أولئك الذين يعانون من مشاكل نفسية.[٢٦] علاوة على ذلك، كان عدد من منفذي هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية المنفردين متحمسين، وهو محرك محتمل آخر للتطرف الراديكالي الذي يقود إلى العنف.[٢٧] تشكل هذه الديناميكيات مجتمعة تحديات حقيقية أمام أجهزة إنفاذ القانون في كشف هذا التجنيد في مرحلة مبكرة وفي تحديد كيفية التدخل بشكل مناسب وفعال.[٢٨]

---

[٢٢] لي، ب، "نظرة عامة على اليمين المتطرف"، مركز الأبحاث والأدلة حول التهديدات الأمنية (CREST)، جامعة لانكستر، غير مؤرخ. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/834424/Ben_Lee_-_Overview_of_the_far_right.pdf

[٢٣] فينسيو، إم (٢٠٢٠) 'السويد'، في CEP، التطرف اليميني العنيف والإرهاب - التواصل عبر الوطني، التعريفات، الحوادث، الهياكل والتدابير المضادة. مشروع مكافحة التطرف نوفمبر ٢٠٢٠. برلين ص ٢٠٨. https://www.counterextremism.com/sites/default/files/CEP%20Study_Violent%20Right-Wing%20Extremism%20and%20Terrorism_Nov%202020.pdf

[٢٤] كوهلر، د. الاتجاهات الحديثة في عنف الجناح اليميني الألماني والإرهاب: ما هي العوامل السياقية وراء "إرهاب الخلية"؟" وجهات نظر حول الإرهاب، ديسمبر ٢٠١٨. https://www.jstor.org/stable/26544644?seq=1#metadata_info_tab_contents

[٢٥] دي سيمون، د. "كيف استهدف العمل الوطني لمجموعة النازيين الجدد الشباب"، بي بي سي نيوز ٢١ مارس ٢٠٢٠. https://www.bbc.com/news/uk-48279225. تمثل حركة "حليقو الرأس" في التسعينيات استثناءً واحدًا لهذا الاتجاه العام.

[٢٦] انظر على سبيل المثال ديردن. ل. "النازيون الجدد المراهقون مهووسون بإطلاق النار الجماعي في السجن بتهمة التحضير لأعمال إرهابية"، إندبندنت ٦ نوفمبر ٢٠٢٠. https://www.independent.co.uk/news/uk/crime/neo-nazis-uk-rugby-teenager-paul-dunleavy-feuerkrieg-division-jailed-b1647248.html

[٢٧] فان برانت، ب.تايلور، سي (٢٠٢١) فهم ومعالجة الإنسلزIncels. لندن: روتليدج.

[٢٨] انظر على سبيل المثال بادشاه. ن. "مراهق شيطاني ومتطرف يميني متطرف محكوم عليهما بارتكاب جرائم إرهابية"، الجارديان ٣ نوفمبر ٢٠٢٠. https://www.theguardian.com/uk-news/2020/nov/02/teenage-satanist-and-far-right-extremist-sentenced-for-terrorism-offences

العلاقة بالعمليات السياسية الديمقراطية

غالبًا ما تتخذ مجموعات وشبكات التطرف العنيف الخفية علاقة غير واضحة مع المنظمات القائمة المندمجة في العمليات السياسية، والتي يمكن أن تشكل تحديات كبيرة أمام استجابة العدالة الجنائية. في المقام الأول، يعكس هذا الغموض الحدود الضبابية لأيديولوجية التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية التي ذكرت للتو، ويمكن أن يجعل من الصعب تحديد النقطة في القانون المحلي التي تكشف حرية تعبير مجموعة سياسية (أو فرد) التي تتجاوز حد الإجرام من خلال تشجيع الترهيب أو العنف، ويجب اعتبارها جريمة كراهية أو تحريض على الإرهاب. بالإضافة إلى أنها تسهل التطرف الراديكالي والتجنيد. يمكن لمجموعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية استخدام عضوية المنظمات السياسية الرئيسية كمجموعات تجنيد تبحث عن الأفراد الذين يتقبلون المزيد من الأفكار المتطرفة واستخدام العنف. يمكنهم أحياناً أيضًا استغلال الخط الرفيع الفاصل بين الخطاب السياسي والتحريض على العنف، واختبار حدود الخطاب المسموح به بينما يزعمون أنهم يتعرضون للاضطهاد لتعزيز ديناميكية "داخل المجموعة مقابل خارج المجموعة" التي تغذي التطرف.

"غالبًا ما تتخذ مجموعات وشبكات التطرف العنيف الخفية علاقة غير واضحة مع المنظمات القائمة التي دمجت في العمليات السياسية، والتي يمكن أن تشكل تحديات كبيرة أمام استجابة العدالة الجنائية".

يمثل رسم الخط الفاصل المناسب تحديًا خاصًا أمام واضعي السياسات وممارسي العدالة الجنائية في مناخ سياسي أكثر تساهلاً، مما يمنح المتطرفين شعوراً بقدر أكبر من "الأمان" للتعبير عن الأفكار التي يعتقدون أنها أقل بعدًا عن الخطاب السائد.[٢٩] عزا ممارسون من بلدان مختلفة جزءًا من الارتفاع الأخير في نشاط التطرف العنيف في الولايات المتحدة وأوروبا إلى صعود الشعبوية بين الأحزاب السياسية الرئيسية.

ومن الأمثلة على العلاقة بين التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية والعمليات السياسية الرئيسية هو حركة المقاومة الشمالية الاسكندنافية (NRM)، وهي حركة اشتراكية وطنية لها فروع في السويد والنرويج وفنلندا.[٣٠] تدعو حركة المقاومة الشمالية الاسكندنافية إلى دولة يمينية لعموم الشمال، وقد هددت باستخدام العنف وانخرطت في كل من التخويف الجسدي وعبر الإنترنت للمعارضين السياسيين، مع الانخراط أيضًا في النظام الديمقراطي والسعي لدفع أجندته الانتخابية.[٣١]

ديناميات النوع الاجتماعي ودور المرأة

هناك عامل آخر يجب على ممارسي العدالة الجنائية مراعاته وهو دور المرأة داخل شبكات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية.[٣٢] لطالما كان هناك عنصر قوي من كراهية النساء بين أعضاء العديد من الجماعات اليمينية المتطرفة، وكذلك في نفس الأيديولوجيات التي يتبنونها، وقد مثلت النساء بشكل أساسي أقلية سلبية في مثل هذه الجماعات، ومارست مهام التنسيق والمناصب الإدارية.

ولكن في الآونة الأخيرة بدأت النساء تدريجياً في شغل مناصب قيادية أكثر نشاطًا ويعملن كمتحدثات باسم مجموعات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية.[٣٣] ففي الولايات المتحدة، تمت مقاضاة عدد من النساء ممن مارسن التطرف العنيف، ويوجد العديد من الأمثلة عن نساء متورطات في الجماعات المتطرفة العنيفة بشكل عام، مثل الجماعات البيئية العنيفة. قامت النساء بأدوار نشطة في أعمال التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية في ألمانيا، وهن موضع اهتمام في شبكات التطرف العنيف في المملكة المتحدة، ويشاركن في هولندا ودول أوروبية أخرى في النشاط المناهض للحكومة والنشاط السياسي اليميني. على الرغم من أن النساء ما زلن أقلية داخل شبكات التطرف العنيف، لا ينبغي التغاضي عن أدوارهن ومشاركتهن.[٣٤]

---

[٢٩] أونج، ك. وبانتوتشي، آر، "من الهامش إلى التيار: الجناح اليميني المتطرف في أوروبا"، ملفات الأطلسي ١ يوليو ٢٠٢٠، مؤسسة أوبزرفر للأبحاث: https://www.orfonline.org/expert-speak/fringe-mainstream-extreme-rightwing-europe-68848/

[٣٠] بجورجو، ت. ورافندال، ج. "ما مشكلة حركة المقاومة الشمالية؟" في الحال! ٧ يونيو ٢٠١٨. مركز جامعة أوسلو سي ريكس لأبحاث التطرف. https://www.sv.uio.no/c-rex/english/news-and-events/right-now/2018/the-nordic-resistance-movement.html?vrtx=tags

[٣١] من ناحية ، فإن حقيقة أن المنظمة قد حظرت في فنلندا في عام ٢٠١٩، ولكنها لا تزال تعمل بشكل قانوني في الدول الاسكندنافية الأخرى، تعكس صعوبة تحديد دوافع بعض الجماعات، فضلًا عن نجاح حركة المقاومة الشمالية في تقييد استخدامها عنف أقل من الحدود القانونية. في الوقت نفسه، يتدرب العديد من نشطاء حركة المقاومة الشمال يه على قتال الشوارع ولديهم سجلات جنائية سابقة، مما يوفر مجموعة تجنيد محددة بوضوح للجهات الفاعلة الأكثر تطرفاً بين جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. في الواقع، نفذ ثلاثة أعضاء سابقين في حركة المقاومة الشمالية هجمات غوتنبرغ المفصلة سابقًا، وكان الحافز لحظر المنظمة في فنلندا هو الاعتداء العنصري الذي شنه ناشط فنلندي من حركة المقاومة الشمالية في عام ٢٠١٦، مما أدى إلى وفاة الضحية في وقت لاحق وحظر حركة المقاومة الشمالية في فنلندا في العام التالي. انفصل بعض أعضاء حركة المقاومة الشمالية لتشكيل قوة الشمال، وهي جماعة من جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية سرية أصغر وأكثر تطرفًا. انظر رافندال، ج. الإرهاب اليميني والتشدد في دول الشمال: دراسة حالة مقارنة. غير مؤرخ، جامعة أوسلو. https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/٦٤٩٨١/١٠٨٥٢/Ravndal_with+title+page.pdf?sequence=٢

[٣٢] كامبيون، ك. "النساء في اليمين المتطرف والراديكالي: أشكال المشاركة وآثارها"، العلوم الاجتماعية المجلد ٩، العدد ٩، أغسطس ٢٠٢٠. https://www.mdpi.com/2076-0760/9/9/149/htm

[٣٣] سيجل، ج. `` المتسربات من اليمين الأنثوي ومعاني العنف''، Civitas-مجلة العلوم الاجتماعية، العدد.١٦، العدد ١، يناير-مارس٢٠١٦. http://www.scielo.br/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1519-60892016000100006

[٣٤] ستيركنبرج، إن، التشدد اليميني المتطرف: مقدمة عملية، ديسمبر ٢٠١٩. شبكة التوعية بالتطرف (RAN). https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/networks/radicalisation_awareness_network/ran-papers/docs/ran_fre_factbook_20191205_en.pdf

التطرف الراديكالي والتجنيد

استغلال نقاط الضعف عند الأفراد

غالبًا ما تستهدف مجموعات وشبكات التطرف العنيف الأفراد الضعفاء عمدًا في عمليات التجنيد، بما يشمل المراهقين وأولئك الذين يعانون من مشاكل عقلية. يحدث هذا التجنيد أحيانًا شخصيًا، ولكن يمكن أن يكون فعالًا بشكل خاص عندما يستغل ممثلو التطرف العنيف البيئة المتساهلة عبر الإنترنت، والتي تسمح لهم بإلقاء شبكة أوسع عند البحث عن الأفراد الذين قد ينجذبون إلى أيديولوجياتهم.

على الرغم من أن دوافع بعض الأفراد لاستخدام العنف تنبع من الأيديولوجية نفسها، فقد لاحظ الخبراء أن المشتبه بهم الأصغر سنًا في التطرف العنيف غالبًا ما يكون لديهم نقاط ضعف مماثلة للمتطرفين الجهاديين الشباب، مع وجود ميول عنيفة أساسية يمكن للجماعات المتطرفة التلاعب بها لتحقيق أهدافهم الخاصة. وبعضهم معروف للشرطة بارتكاب أعمال عنف وجنوح قبل تورطهم في التطرف العنيف. هؤلاء "الشبان الغاضبون" الذين يبحثون عن المغامرة والإثارة والشعور بالانتماء قد لا يولون اهتمامًا كبيرًا لمحتوى الأيديولوجية التي تمكنهم من التعبير عن رغباتهم. في ألمانيا، على سبيل المثال، كانت هناك أمثلة عن أفراد من اليسار المتطرف تحولوا إلى الجهادية العنيفة، وكان أحد "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" الأوائل في إيطاليا ناشطًا في اليمين المتطرف قبل أن يسعى للانضمام إلى جماعة جهادية في الخارج.

التطرف الراديكالي والتجنيد عبر الإنترنت

من العوامل الرئيسية التي تساعد وتحرض على التهديد الذي يشكله ممارسو التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية استغلالهم للإنترنت من أجل عمليات التواصل والتطرف والتجنيد والربط الشبكي والتخطيط والتنسيق.[٣٥]

وعبر الإنترنت، يتمتع الأفراد الذي انضموا حديثاً إلى أيديولوجية التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية بإمكانية الوصول إلى مجتمع عالمي وجمهور واسع من الجهات اليمينية المتطرفة الأخرى وممارسي التطرف العنيف الآخرين. وبقضاء الوقت داخل «فقاعات تصفية» بحثاً عن محتوى الكراهية، يمكنهم العثور على مواد تعمق من تطرف معتقداتهم، والتعامل مع الأفراد ذوي التفكير المماثل دون تدخل الحدود أالوطنية و المسافات الجغرافية، وجذب الآخرين إلى التطرف الذي يميلون إليه أساساً. يقوم الأفراد والجماعات على حد سواء بإجراء عمليات التجنيد بنشاط عبر الإنترنت - حتى من خلال ألعاب الفيديو[٣٦] - للعضوية في شبكات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية وللمشاركة في المؤامرات والهجمات ذات الصلة.

"لاحظ الخبراء أن المشتبه بهم الأصغر سنًا في التطرف العنيف غالبًا ما يكون لديهم نقاط ضعف مماثلة للمتطرفين الجهاديين الشباب، مع وجود ميول عنيفة أساسية يمكن للجماعات المتطرفة التلاعب بها لتحقيق أهدافهم الخاصة".

وقد ازداد استخدام ممارسو التطرف العنيف لمنصات هامشية وتلك المرتبطة بالألعاب حيث تتجمع المجموعات عبر الإنترنت. يمكن أن يتعرض الشباب والأفراد المستضعفين لخطر تأثير التلاعب في بيئة الألعاب. يعتبر فهم جوانب وخصائص مختلف المنصات والمنتديات المجهولة تحديًا لإنفاذ القانون، وغالبًا ما يمثل ذلك مشكلة كبيرة في تحديد الممارسات الإجرامية وسط مجموعة كبيرة من الأنشطة الأساسية.

يعد تنظيم فضاء الإنترنت أمرًا صعبًا، وغير فعال غالبًا، كما أنه معقد من الناحية القانونية عندما يخاطر بالمساس بحقوق الإنسان مثل حرية التعبير.[٣٧] نظراً لأن جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية باتت أكثر حذراً أمنياً، فقد استفاد العديد منهم من منصات الانترنت عبر تقسيم اتصالاتهم إلى تيارين: الميمات والدعاية "الناعمة" التي بثوها على منصات عامة أكثر انتشارًا، منفصلة عن الدعاية الأكثر عنفًا وخطط الهجوم التي يتبادلونها في المجموعات المغلقة. وعادةً ما تستخدم العناصر الأكثر تطرفًا تطبيقات المراسلة المشفرة.

لقد تسبب وباء كوفيد-١٩ في ابتكار الكثير من تطبيقات التواصل المتطورة وتسريع انتشارها. واستغل المتطرفون ظروف الوباء مستخدمين الإنترنت لبدء أو تضخيم نظريات المؤامرة، بما في ذلك الرسائل والنظريات المناهضة للحكومة التي تروج للخوف فيما يتعلق بتقنيات 5G واللقاحات، والتي من خلالها أثرت الروايات المتعلقة ذات الصلة بالتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية على جمهور عريض.[٣٨] كما أن البيئة التي يقضي فيها الأفراد في جميع أنحاء العالم وقتًا متزايدًا على الإنترنت بسبب الحجر الصحي الإجباري وعمليات الإغلاق المحلية، والبعد عن شبكات الدعم والتعرض أكثر للتلاعب، ربما تجعلهم أكثر قابلية للتجنيد.

---

[٣٥] مديرية مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (٢٠٢٠) أب. المرجع السابق.؛ جوديت، ت. وآخرون، دور الإنترنت في تسهيل التطرف العنيف: رؤى من متطرفين سابقين في الجناح اليميني، الإرهاب والعنف السياسي ١٦ يوليو ٢٠٢٠. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09546553.2020.1784147?journalCode=ftpv20

[٣٦] "داخل ألعاب Call of Duty التي استضافتها مجموعة يمينية متطرفة بريطانية" لتجنيد الشباب "في القومية البيضاء الملتوية"، ذا صن (المملكة المتحدة)، ١٦ فبراير ٢٠٢١، https://www.thesun.co.uk/news/١٣٩٨٦٦٢٨/call-duty-warzone-far-right-patriotic-alternative-mark-collett/

[٣٧] هذه مشكلة خاصة في الولايات المتحدة، حيث يحمي التعديل الأول للدستور كل التأييدات التي لا ترقى إلى مستوى التحريض على عمل وشيك غير قانوني. انظر قضية برانденبورغ ضد أوهايو، ٣٩٥ U.S. ٤٤٤, ٤٤٧ (١٩٦٩).

[٣٨] كروفورد، ب، فيروس كورونا والمؤامرات: كيف يستغل اليمين المتطرف الوباء. كينجز كوليدج لندن، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠. https://www.kcl.ac.uk/coronavirus-and-conspiracies-how-the-far-right-is-exploiting-the-pandemic

التطرف الراديكالي والتجنيد في السجون

وجدت جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، مثل الجماعات الجهادية العنيفة، أن السجون بيئة ملائمة جداً للتطرف والتجنيد. [٣٩] تمتلك المملكة المتحدة حاليًا عددًا قياسيًا من السجناء اليمينيين المعتقلين بسبب جرائم مرتبطة بقانون الإرهاب، وهناك مخاوف متزايدة من انتشار التطرف اليميني المتشدد داخل أنظمة السجون على نطاق أكبر بكثير.[٤٠] يمكن للسجناء اليمينيين المتطرفين، مثل المتطرفين العنيفين الآخرين داخل السجون، أن يكون لهم تأثير على آراء وسلوك السجناء الآخرين. ويشمل ذلك التجنيد النشط والمقاومة السلمية والعنيفة لسلطات السجون. بشكل عام، يمكن أن يكون الأفراد في السجن معرضين للخطر على وجه الخصوص لأنهم يبحثون عن الإحساس بالمعنى، فضلاً عن الأمان المادي الذي يمكن أن توفره هويات تلك الجماعات.[٤١] فيما مضى تمكنت جماعات مثل جماعة الإخوية الآرية في الولايات المتحدة من استغلال نقاط الضعف تلك.[٤٢]

"العامل الرئيسي والمحرك للتهديد الذي تشكله ممارسو التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية هو استغلالهم للإنترنت للتواصل والتحريض على التطرف والتجنيد والتواصل الشبكي والتخطيط والتنسيق... لقد تسبب وباء كوفيد-١٩ في ابتكار الكثير من تطبيقات التواصل المتطورة وتسريع انتشارها".

الهجمات

تهديدات المتطرف المنفرد

من مظاهر المرونة المتزايدة لديناميكيات الجماعات تزايد تهديد الأفراد الذين ينفذون هجمات منفردة خارج إطار نشاط الجماعة. ففي أوروبا، حيث ارتبط عنف التطرف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية سابقًا بجماعات اليمين المتطرف أو بعصابات مثل "حليقي الرؤوس" في التسعينيات، كان الجناة الرئيسيون لهجمات التطرف العنيف في العقد الماضي جناة منفردون يصعب على السلطات العثور عليهم وتحديد هوياتهم. وينطبق الشيء نفسه على الولايات المتحدة، حيث تظهر جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية وتختفي بانتظام، وتغير أسمائها وهيئتها، بينما يستمر الجناة الأساسيون أنفسهم في الظهور بانتظام. إن الملف الحالي لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي عن أكبر تهديد لإرهابي محلي هو مهاجم متطرف منفرد وليس لديه أي ارتباط رسمي بجماعة منظمة ويهاجم أهدافًا سهلة بالأسلحة النارية. حتى بالنسبة للعديد من الأفراد المرتبطين بشكل حر بجماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية، فإن الانتماء "المتصور"، والذي يعتمد بشكل أكبر على معرفتهم بأيديولوجية الجماعة والمشاعر الشخصية بالانتماء، ناهيك عن أي عضوية رسمية، هو الذي يحرك أفعالهم. يعاني الممارسون من صعوبات شديدة عند الكشف عن هجمات الجناة المنفردين وتعطيلها ومكافحتها.

"الجناة الرئيسيون في هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية التي جرت خلال العقد الماضي كانوا جناة منفردين، وكان من الصعب على السلطات العثور عليهم وتحديد هويتهم"

[٣٩] هانا، ج. كلاتربوك، ل. وروبين، ج. (٢٠٠٨) التطرف أو إعادة التأهيل: فهم تحدي السجناء المتطرفين والراديكاليين. سانتا مونيكا: مؤسسة RAND. https://www.rand.org/pubs/technical_reports/TR571.html

[٤٠] الصباغ، د. 'أعداد السجناء الإرهابيين اليمينيين المتطرفين في بريطانيا تسجل رقما قياسيا'، الجارديان ١٧ يونيو ٢٠٢٠. ةفيحص | نيميلا يصقأ | يساية يوتسم يلا هفترل ليناطيرإ في فرطتملا نيميلا نم نيبياهرلا عانجسلا دعد نايدراجلا. يرتبط هذا بشكل مباشر بحظر عدد من جماعات اليمين المتطرف وعدد من القضايا ذات الصلة خلال فترة زمنية قصيرة، وبالتالي قد ينخفض عدد هؤلاء السجناء مع وصول هؤلاء الأفراد إلى نهاية عقوباتهم في أوقات مماثلة.

[٤١] هانا وآخرون. (٢٠٠٨) المرجع السابق.

[٤٢] SPLC، "الأخوية الآرية"، مركز قانون الفقر الجنوبي، غير مؤرخ. https://www.splcenter.org/fighting-hate/extremist-files/group/aryan-brotherhood

زيادة حيازة واستخدام الأسلحة

لقد مكّن وصول الجناة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية إلى الأسلحة من تشكيل تهديد قاتل متزايد. في الولايات المتحدة، حيث الحق في حمل السلاح بموجب التعديل الثاني لدستور الولايات المتحدة جعل الوصول إلى الأسلحة النارية أسهل مما هو عليه في معظم البلدان الأوروبية، استخدم الجناة المتطرفون المحليون الأسلحة النارية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة.[٤٣]

وتوجد قضية حديثة جديرة بالدراسة تتعلق بتيموثي واتسون، وهو من سكان ولاية فرجينيا الغربية، وجهت إليه تهم التآمر ضد الحكومة الأمريكية وبيع أجهزة لتحويل بنادق AR-١٥ شبه الآلية إلى بنادق آلية بالكامل إلى متطرفين عنيفين. يُزعم أن واتسون صنع وزود مئات الأشخاص بهذه الأسلحة التي قام بتسويقها عبر الإنترنت لأتباع حركة "بوجالو" المتطرفة المناهضة للحكومة.[٤٤]

توافر الأسلحة هو أيضا قضية شائكة في البلدان الأخرى. تشهد هولندا أيضاً، على سبيل المثال، زيادة في عدد ممارسي التطرف العنيف لدوافع عنصرية أو عرقية الذين يمتلكون أسلحة نارية، بينما في ألمانيا، ورد أن وكالة الاستخبارات المحلية كشفت أكثر من ١٢٠٠ متطرف يميني لديهم تراخيص قانونية لاستخدام الأسلحة.[٤٥] علاوة على ذلك، استخدم بعض أفراد التطرف العنيف أسلحة محلية الصنع وبنادق مطبوعة ثلاثية الأبعاد، ومن بينهم ستيفان باليت الذي نفذ عدة عمليات إطلاق نار في أعقاب هجوم فاشل على كنيس يهودي في هاله بألمانيا في أكتوبر ٢٠١٩,[٤٦] كما استخدمت أسلحة غير نارية ومتفجرات في بعض هجمات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية.[٤٧] وفي بعض البلدان، يعتبر تحديد ما إذا كان الفرد الذي يحصل على الأسلحة لديه نية إجرامية مسألة حاسمة ويصعب إثباتها.

هناك خطر آخر جدير بالملاحظة: وصول ممارسي التطرف العنيف لدوافع عنصرية أو عرقية إلى أسلحة أكثر تطوراً. على سبيل المثال، أدى تحقيق في تورينو بإيطاليا إلى اكتشاف ومصادرة مجموعة من الأسلحة وأجزاء الأسلحة في يوليو ٢٠١٩، بما في ذلك صاروخ جو-جو، قامت بتهريبه مجموعة يمينية متطرفة لدعم القتال في أوكرانيا.[٤٨]

التمويل

تمتلك جماعات التطرف العنيف القائم على العنصرية والعرقية حسابات بنكية في المؤسسات المالية المحلية والإقليمية،[٤٩] ويستخدم التمويل الجماعي والمنصات الأخرى عبر الإنترنت لتحصيل الأموال من الأعضاء والداعمين.[٥٠]

تستخدم جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية هذه السبل لتحصيل رسوم العضوية وأشكال أخرى من المساهمات السنوية، بالإضافة إلى عائدات بيع الأدوات المختلفة، مثل الأعلام والقمصان والشارات والدبابيس ومعدات خارجية؛ وبيع تذاكر الحفلات الموسيقية، والتدريب القتالي غير المسلح، والفنون القتالية "حفلات القتال"، بالإضافة إلى بيع البضائع والأطعمة والمشروبات، غالبًا بأسعار مبالغ فيها؛ وبيع الكتب والمطبوعات الأخرى.[٥١]

إلى جانب هذه الإجراءات التقليدية لجمع التبرعات، بدأت بعض الجماعات في استخدام البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى كأدوات للتمويل. من ناحية أخرى، كان الجناة المنفردون المسؤولون عن معظم هجمات التطرف العنيف الأخيرة، مسلحين وممولين ذاتيًا بشكل عام، مما يترك القليل من الدلائل المالية التي من شأنها تمكين الاكتشاف المبكر للتخطيط للهجوم.

---

[٤٣] مركز الدستور الوطني، التعديل الثاني: الحق في حمل السلاح. https://constitutioncenter.org/interactive-constitution/amendment/amendment-ii.

[٤٤] انظر وزارة العدل الأمريكية، "اعترف رجل مقاطعة جيفرسون بحيازة سلاح ناري كاتم للصوت بشكل غير قانوني؛ ستسعى الحكومة إلى زيادة العقوبة على تصنيع ونقل أجهزة تحويل المدافع الرشاشة، ١٦ مارس ٢٠٢١. https://www.justice.gov/usao-ndwv/pr/jefferson-county-man-admits-unlawful-possession-firearm-silencer-government-will-seek. اعترف واتسون حينها بأنه مذنب لحيازة سلاح ناري كاتم للصوت بشكل غير قانوني؛ وفقًا لاتفاق الإقرار بالذنب، ستسعى الحكومة إلى زيادة العقوبة بناءً على الأدلة التي ستقدمها لتصنيعه ونقله أجهزة تحويل المدافع الرشاشة.

[٤٥] دويتشه فيله، "ألمانيا: ١٢٠٠ متطرف يميني مرخص لهم بامتلاك أسلحة، ٣ فبراير ٢٠٢١. https://www.dw.com/ar/germany-١٢٠٠-a-٥٦٤١٦٤٢-right-wing-extremists-licensed-to-own-weapons/

[٤٦] ديردن، ل. يقول الخبراء إن استخدام البنادق ثلاثية الأبعاد في إطلاق النار على الكنيس الألماني يجب أن يكون بمثابة تحذير للأجهزة الأمنية. صحيفة الاندبندنت ١١ أكتوبر ٢٠١٩. https://www.independent.co.uk/news/world/europe/3d-gun-print-germany-synagogue-shooting-stephan-balliet-neo-nazi-a٩١٥٢٧٤٦.html

[٤٧] أحد الأمثلة على ذلك هو هجوم أكتوبر ٢٠١٥ الذي استخدم فيه متطرف عنيف بدوافع عنصرية أو عرقية يدعى أنتون لوندين بيترسون سيفًا لقتل ثلاثة أشخاص في مدرسة في تروليهاتان بالسويد. شهد مكتب التحقيقات الفيدرالي أيضًا حوادث حاول فيها ممارسو التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية استخدام المتفجرات أو الأسلحة الحادة لشن هجمات.

[٤٨] بي بي سي نيوز، "إيطاليا تصادر صاروخًا جاهزًا للقتال في غارات على اليمين المتطرف"، ١٥ يوليو ٢٠١٩. https://www.bbc.com/news/world-europe-٤٨٩٨٧٧٢٣

[٤٩] انظر "التبرعات"، موقع Golden Dawn Australia، الذي تم الوصول إليه في ١٣ يناير ٢٠٢١، http://xa-australia.blogspot.com/p/donations-support-golden-dawn.html؛ "ادعمنا"، موقع التحالف من أجل السلام والحرية (APF)، تم الوصول إليه في ١٣ يناير ٢٠٢١، https://apfeurope.com/donation/؛ "التبرعات"، موقع الحزب الراديكالي الصربي (SRS)، تم الوصول إليه في ١٣ يناير ٢٠٢١، https://www.srpskaradikalnastranka.org.rs/lat/donacije.html (مترجم من الصربية)؛ "تبرعكم لألمانيا أفضل!" موقع Der Dritte Weg، تم الوصول إليه في ١٣ يناير ٢٠٢١، https://der-dritte-weg.info/spenden/ (مترجم من الألمانية)؛ "تبرع"، موقع Junge Nationalisten، تم الوصول إليه في ١٣يناير ٢٠٢١، https://junge-nationalisten.de/mitgliedschaft/#spenden (مترجم من الألمانية).

[٥٠] راجع "تمويل الكراهية: كيف تحصل جماعة تفوق العرق الأبيض أموالها." رابطة مكافحة التشهير، ٢٠١٧، https://www.adl.org/media/10761/download؛ "لقاء مع مناهضي الفاشية السريين"، رولينج ستون، ١٤ فبراير ٢٠٢٠١، https://www.rollingstone.com/politics/politics-features/antifa-proud-boys-militia-trump-insurrection-١١٢١٩٣٣/؛ "المتطرفون اليمينيون المتطرفون في الولايات المتحدة يكسبون الملايين عبر وسائل التواصل الاجتماعي والعملات المشفرة"، الجارديان، ١٠ مارس ٢٠٢١، https://www.theguardian.com/world/٢٠٢١/mar/١٠/us-far-right-extremists-millions-social-cryptocurrency.

[٥١] جونسون، ب، تمويل الإرهاب والتطرف اليميني، موجز أبحاث مشروع كرافت رقم ٥. ٢٠٢٠ لندن: روسي. https://static١.squarespace.com/static/٥e٣٩٩e٨c٦e٩٨٧٢١٤٩fc٤a٠٤١/t/٥fbb٨٩٢٠٠٥f٤٤a٥f٧٠a٧٥٣١٧/١٦٠٦١٢٥٨٦١٢٠٣/CRAAFT+RB٥+Final+Version.pdf

هجمات مستوحاة أو مقلدة من أخرى

٤. تتبع المعلومات عن كثب وتبادلها فيما يتعلق بدعاية التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، لا سيما البيانات والمواد الأخرى التي تعمل كمصدر إلهام لمجموعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية والجهات الفاعلة في جميع أنحاء العالم، من أجل تبادلها بين الوكالات الحكومية ذات الصلة، وعبر الحدود الوطنية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومع الجمهور (بما في ذلك القطاع الخاص) حسب الاقتضاء.

٥. رصد المعلومات عن كثب حول التكتيكات والأساليب الجديدة والناشئة لمجموعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية والتي يمكن استخدامها في هجمات «التقليد»، للمشاركة حسب الاقتضاء.

يمكن لسهولة انتشار ديناميكيات الجماعة وأيديولوجيتها أن تدفع الجناة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية إلى ارتكاب جرائم عنيفة بناءً على «الإلهام» المستوحى من الهجمات أو البروباجندا السابقة، بدلاً من توجيهات القيادات ذات التسلسل الهرمي.

أحد الأمثلة على هذه الديناميكية في العمل هو الربط بين أحداث رواية يوميات تيرنر ونشاط التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية على مدار عقود. صورت هذه الرواية البائسة التي صدرت عام ١٩٧٨ ثورة تفوق العرق الأبيض وهي من أعمال الكاتب ويليام بيرس وهو من النازيين الجدد المتعصبين للعرق الأبيض، وارتبطت بتأسيسه للتحالف الوطني وزيادة هجمات التطرف العنيف الشديدة القائم على دوافع عنصرية وعرقية.[٥٢] ساعدت هذه المنظمة القومية البيضاء بدورها في الإلهام والتحريض على تشكيل «منظمة أوردر The Order» (أو «الأخوية الصامتة»)، وهي جماعة تمارس التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية ومسؤولة عن العديد من عمليات السطو على البنوك في أوائل الثمانينيات وقتل المذيع اليهودي آلان بيرج في دنفر، كولورادو في يونيو ١٩٨٤،[٥٣] صاغ ديفيد لين، وهو عضو منظمة أوردر المتورط في مقتل بيرج، «الكلمات الأربع عشرة» («يجب علينا تأمين وجود شعبنا ومستقبل الأطفال البيض»)، والتي أصبحت شعارًا معروفًا للعرق الأبيض.[٥٤]

"العامل الرئيسي والمحرك للتهديد الذي تشكله ممارسو التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية هو استغلالهم للإنترنت للتواصل والتحريض على التطرف والتجنيد والتواصل الشبكي والتخطيط والتنسيق... لقد تسبب وباء كوفيد-١٩ في ابتكار الكثير من تطبيقات التواصل المتطورة وتسريع انتشارها".

وقد عثر لاحقاً على قصاصات من رواية يوميات تيرنرفي مقعد الراكب في سيارة تيموثي ماكفي بعد تفجير أوكلاهوما سيتي عام ١٩٩٥. واستعان بيان أندرس بريفيك الرسمي بعنوان «٢٠٨٣ في إعلان الاستقلال» أيضًا بشكل كبير بمقاطع من الرواية،[٥٥] ورسم برينتون تارانت رمزًا لـ «الكلمات الأربعة عشر» على أحد الأسلحة التي استخدمها في إطلاق النار على مسجد كرايست تشيرش في عام ٢٠١٧،[٥٦]

---

٥٢ بيرجر، جي، إم. "التاريخ البديل: كيف غيّرت رواية عنصرية منشورة بنفسها القومية البيضاء وألهمت عقودًا من العنف"، المحيط الأطلسي ١٦ سبتمبر ٢٠١٦. https://www.theatlantic.com/politics/archive/2016/09/how-the-turner-diaries-changed-white-nationalism/500039/

٥٣ وينتر، أ. (٢٠١١)، "النظام"، الدين والعنف: موسوعة الإيمان والصراع، المجلد. ٣، أد. جي روس، نيويورك: إم إي شارب، ص ٥٤٢-٤٦. https://www.researchgate.net/publication/301432071_The_Order/link/571624e908aed2dd5cfd3c85/download

٥٤ ديفيد لين في الملفات المتطرفة لمركز قانون الفقر الجنوبي (SPLC): https://www.splcenter.org/fighting-hate/extremist-files/individual/david-lane

٥٥ برومسن (٢٠١٣) المرجع السابق.

٥٦ كلارك، تي، "مذبحة مسجد كرايست تشيرش: أسلحة برينتون تارانت مسلحة بكلمات في قضية ملتوية"، صحيفة ذا ويست استراليان ١٥ مارس ٢٠١٩. https://thewest.com.au/news/world/christchurch-mosque-massacre-brenton-tarrants-weapons-armed-with-words-in-twisted-cause-ng-b881137038z

وهناك خطر كبير يتمثل في قيام مرتكبي هجمات التطرف العنيف بتنفيذ هجمات «مقلدة»، أو تحاكي منهجيات المهاجمين السابقة. ربما يكون برينتون تارانت قد ألهم مثل هذا التقليد عندما استخدم كاميرا محمولة على خوذة لبث مباشر لهجوم مارس ٢٠١٩ على مسجد النور في كرايستشيرش، نيوزيلندا، عبر البث المباشر من تطبيق الفيسبوك Facebook Live، والذي جذب تغطية إعلامية دولية ضخمة. بعد ستة أسابيع من هجوم كرايستشيرش، فتح جون إيرنست، متطرف أمريكي يبلغ من العمر ١٩ عامًا، النار على قداس عيد الفصح في كنيس يهودي في جنوب كاليفورنيا، بينما كان يرتدي «خوذة مزودة بكاميرا معطلة منعته من البث المباشر للهجوم».[٥٧] بعد ستة أشهر، استخدم ستيفن باليبت كاميرا خوذة لبث هجومه الفاشل على كنيس هالي والعديد من عمليات إطلاق النار اللاحقة التي نفذها. علاوة على ذلك، فإن سهولة انتشار آراء أتباع التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية التي لوحظت سابقًا قد تمكن هؤلاء الجناة من الدراسة والتعلم من التكتيكات والتقنيات والإجراءات (TTPs) التي يتبعها الإرهابيون من فئات أخرى، مثل الجهاديين، مع القليل من الهواجس الفكرية.

إن ديناميكية جناة التطرف العنيف العنصري أو العرقي الذين يخططون أو ينفذون هجمات تحاكي منهجيات أو أهداف الهجمات السابقة هي دلالة واضحة أيضًا تظهر غالباً كيف يشار إلى مهاجمين معينين لاحقًا في «البيانات» التي يتركها المهاجمون المحتملون غير المنتسبين خلفهم بعد تنفيذ الهجوم. في ديسمبر ٢٠٢٠، على سبيل المثال، احتجزت السلطات السنغافورية متطرفًا يبلغ من العمر ١٦ عامًا يُزعم أنه كان يخطط لتنفيذ هجوم في ١٥ مارس ٢٠٢١، في الذكرى الثانية لهجمات كرايستشيرش. في بيان أعده، وصف تلك الهجمات السابقة بأنها «قتل مبرر للمسلمين» ومرتكبها «قديس». كان يخطط لتكرار إطلاق النار من خلال قتل المصلين بالمثل في مسجدين وبث الهجوم على الهواء مباشرة.[٥٨]

[٥٧] بيل هاتشينسون، "مطلق النار المزعوم في كنيس سان دييغو، جون إيرنست، كان يحمل ٥٠ طلقة عند القبض عليه: المدعي العام،" إيه بي سي نيوز، ٣٠ أبريل / نيسان ٢٠١٩.

[٥٨] شاشي جاياكومار، "سنغافورة: إغراء اليمين المتطرف،" الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا، ٣ فبراير ٢٠٢١. https://gnet-research.org/2021/02/02/singapore-the-lure-of-the-far-right/

ب. التشريعات واللوائح التنظيمية

القوانين المعمول بها

٦. ضمان توافر التشريعات المناسبة التي تجرم العنف أو التخطيط للعنف من قبل ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، والتي تنطبق بشكل واضح على كل من الجماعات المنظمة والجهات المنفردة، بغض النظر عما إذا كان للنشاط بعد دولي أو محلي بحت.

تتخذ البلدان مجموعة متنوعة من الأساليب التشريعية المختلفة لتجريم نشاط التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. في الولايات المتحدة، يتضمن القانون الفيدرالي تعريفًا للإرهاب المحلي، ولكن لا توجد جريمة جنائية تحظر الإرهاب المحلي في حد ذاته. بل تستخدم الولايات المتحدة القوانين الجنائية العادية (غير المتعلقة بالإرهاب) لمكافحة الإرهاب المحلي.[٥٩] وهذا يترك العديد من الثغرات الجديرة بالملاحظة في قدرة السلطات الأمريكية على معالجة التهديدات المحلية. تقع معظم الجرائم العنيفة ضمن الاختصاصات القضائية للقضايا الفردية، مما يجعل من الصعب على المحققين والمدعين الفيدراليين معالجة القضايا المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تنظم القوانين الفيدرالية مجموعة فرعية صغيرة فقط من الأسلحة (انظر، على سبيل المثال، المدافع الرشاشة، ٢٦ U.S.C § ٥٨٦١ (d))، وتحظر حيازة الأسلحة النارية فقط من قبل فئة صغيرة من الأفراد (المجرمين المدانين في المقام الأول. انظر ١٨ U.S.C § ٩٢٢ (g)(١)). ونتيجة لذلك، يمكن للمتطرفين الحصول بسهولة على أسلحة وذخائر شبه آلية في ظل رقابة محدودة.

«تتخذ البلدان مجموعة متنوعة من الأساليب التشريعية المختلفة لتجريم نشاط التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. وتخضع جرائم الجناة ممارسي التطرف العنيف بدواع عنصرية أو عرقية أحياناً للملاحقة القضائية بموجب قوانين جرائم الاعتداء أو الكراهية»

يتضمن التشريع الأساسي لمكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة، قانون الإرهاب (TACT) لعام ٢٠٠٠، تعريفًا للإرهاب ينطبق على التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية.[٦٠] يحتوي هذا التشريع، المصمم لتغطية النشاط الإجرامي الذي يهدف إلى تعزيز قضية «عنصرية» أو «أيديولوجية»، على أقسام أخرى تنطبق على الإرهاب اليميني المتطرف، والمعلومات الإرهابية، والتحضير لعمل إرهابي، ومجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك العضوية في منظمة محظورة.[٦١] وتخضع جرائم الجناة ممارسي التطرف العنيف بدواع عنصرية أو عرقية أحياناً للملاحقة القضائية بموجب قوانين جرائم الاعتداء أو الكراهية.[٦٢]

في هولندا، يمكن التعامل مع النشاطات الإرهابية التي يرتكبها ممارسو التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية من خلال القوانين الجنائية، ومن هذه الأنشطة العضوية في منظمة إرهابية، وتمويل الإرهاب، والقتل بنية الإرهاب، والتمييز، والإهانة أو التحريض على التمييز والعنف والتهديدات[٦٣] وبالتالي فإن النهج الهولندي للتعامل مع التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية يشبه نهج التعامل مع أنواع أخرى من التطرف العنيف - وذلك بالنظر في الجرائم غير القانونية والتكتيكات المستخدمة لارتكابها، وليس في الأيديولوجية التي تحفز على ارتكاب هذه الجرائم.[٦٤]

---

[٥٩] في الولايات المتحدة، ينص الباب ١٨ من قانون الولايات المتحدة القسم ٢٣٣١ (٥) على التعريف التالي للإرهاب المحلي: "الأنشطة التي (أ) تنطوي على أفعال خطرة على حياة الإنسان والتي تشكل انتهاكًا للقوانين الجنائية للولايات المتحدة أو أي قوانين حالة؛ (ب) ما يبدو أن القصد منه (١) تخويف أو إكراه السكان المدنيين؛ (٢) التأثير على سياسة الحكومة عن طريق الترهيب أو الإكراه؛ أو (٣) التأثير على سلوك الحكومة من خلال الدمار الشامل أو الاغتيال أو الاختطاف؛ و(ج) تحدث بشكل أساسي داخل الولاية القضائية الإقليمية للولايات المتحدة ". معهد المعلومات القانونية، "١٨ U.S. Code S ٢٣٣١ - التعريفات"، غير مؤرخ، كلية الحقوق كورنيل. https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/2331. لكن لا توجد عقوبة مرتبطة بهذا الحكم، ولا أي جريمة جنائية تحظر الإرهاب المحلي في حد ذاته. لا يزال المدعون والمحققون الأمريكيون ينظرون إلى العنوان ١٨ البند ٢٣٣١ (٥) في تقييم النشاط الإجرامي، وإذا كان النشاط يتوافق مع تعريفه، فقد يصنفون مرتكبه بأنه إرهابي محلي، بغض النظر عن الجريمة المنسوبة إليه. بموجب هذا القانون، فإن أيديولوجية الفاعل غير مادية. والأهم من ذلك، تعتبر الحكومة الفيدرالية أي فرد يعبر عن أيديولوجية من خلال العنف إرهابيًا محليًا، بغض النظر عن محتوى تلك الأيديولوجية. ولكن في حين أن هناك عددًا من القوانين الجديدة المحتملة التي ينظر فيها الكونجرس الأمريكي، والتي قد يجرم بعضها الإرهاب المحلي الناتج عن (التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية) تمامًا، تستخدم الولايات المتحدة في الوقت الحالي قوانين جنائية عادية (غير متعلقة بالإرهاب) لمكافحة الإرهاب المحلي.

[٦٠] يحتوي البند ١ من قانون الإرهاب ٢٠٠٠ على التعريف التالي للإرهاب، والذي ينطبق على التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية: "الاستخدام أو التهديد بارتكاب فعل حيث: الفعل المستخدم أو التهديد: - ينطوي على عنف خطير ضد شخص أو ضرر جسيم للممتلكات؛ - يعرض حياة الشخص للخطر، بخلاف حياة الشخص الذي ارتكب الفعل؛ - يشكل خطراً جسيماً على صحة أو سلامة الجمهور أو قسم من الجمهور؛ أو - مصمم للتدخل في نظام إلكتروني أو تعطيله بشكل خطير. صمم استخدام التهديد للتأثير على الحكومة أو منظمة حكومية دولية، أو ترهيب الجمهور أو قسم من الجمهور؛ وأن يكون الاستخدام أو التهديد بغرض الترويج لقضية سياسية أو دينية أو عرقية أو أيديولوجية ". حكومة المملكة المتحدة، "قانون الإرهاب لعام ٢٠٠٠"، غير مؤرخ. https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2000/11/contents

[٦١] ووكر، سي (٢٠٠٩) دليل بلاكستون لتشريع مكافحة الإرهاب. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

[٦٢] المواد ٢٨-٣٢ من قانون الجريمة والاضطراب لعام ١٩٩٨ والبنود ٤٥-٦ من قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٣. تعرف دائرة الادعاء الملكية (CPS) جرائم الكراهية العنصرية بأنها تشمل "أي حادث أو جريمة يرى الضحية أو أي شخص آخر أنها مدفوعة بالكراهية أو التحيز على أساس عرق الشخص أو العرق المتصور". المملكة المتحدة CPS، "جرائم الكراهية العنصرية والدينية - إرشادات الملاحقة القضائية"، غير مؤرخ، دائرة الادعاء الملكية. https://www.cps.gov.uk/legal-guidance/racist-and-religious-hate-crime-prosecution-guidance.

[٦٣] التشريع "مكافحة الإرهاب في هولندا"، غير مؤرخ. https://www.legislationline.org/legislation/section/legislation/country/12/topic/5

[٦٤] لجنة الخبراء في التطرف CODEXTER، "لمحات عن القدرة على مكافحة الإرهاب: هولندا"، نوفمبر ٢٠٠٨. https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=0900001680641014

في ألمانيا، يُعرِّف البند ١٢٩ أ من القانون الجنائي الإرهاب بأنه «تشكيل منظمة ذات هدف أو موجهة إلى هدف ترهيب السكان بشكل خطير أو تدمير سلطة أو منظمة دولية أو إضعافها بشكل كبير».[٦٥] هذا التشريع، الذي يعود تاريخه إلى السبعينيات، ينص على فرض عقوبة قصوى محتملة بالسجن لمدة عشر سنوات.

حقق تطبيق البند ١٢٩ أ في السنوات الأخيرة نجاحات كبيرة في مكافحة جماعات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية، بما في ذلك الإدانات الجنائية لأعضاء جماعة فريتال ومجتمع المدرسة القديمة (OSS) وثورة كيمنتس. علاوة على ذلك، يمكن أيضًا تطبيق العديد من أحكام القانون الجنائي الأخرى على المتطرفين اليمينيين. يعاقب البند ١٢٩ الانضمام لعضوية في أي رابطة إجرامية، وقد طبّق مرارًا في الإجراءات الجنائية المتعلقة بجماعات التطرف العنيف مثل الرفاقية الحرة درسدن وألترميديا. يعاقب البند ١٢٩ أ المادة ٥ دعم منظمة إرهابية و(أنواع خاصة) من الدعاية لمثل هذه الجماعات. أخيرًا، يسمح البند ٨٩ أ بالمقاضاة على التحضير لعمل عنيف خطير يهدد الدولة، سواء ارتكبته مجموعة من الجناة أو جاني واحد. وبالتالي لا تتطلب الجريمتان الأخيرتان العضوية في أي منظمة إجرامية، ناهيك عن منظمة إرهابية، وينص البند ٨٩ أ، الذي صمم خصيصًا للتعامل مع «جناة منفردين»، على نفس العقوبة القصوى المحتملة بالسجن لمدة عشر سنوات كما هو الحال في البند ١٢٩ أ. علاوة على ذلك، فإن الإدانات المستندة إلى البندين ١٢٩ أ و٨٩ أ ينظر إليها من قبل الشعب الألماني على أنها قاسية للغاية، بل أكثر قسوة من بعض التهم الأخرى التي قد تنص على عقوبات أكبر، بسبب ارتباطها بمفاهيم الإرهاب والعنف الذي يهدد الدولة.

القانون الجنائي في السويد، مثل العديد من البلدان، لا يعرّف الإرهاب صراحة على هذا النحو. لكن قانون ٢٠٠٣ لمكافحة الجرائم الإرهابية يحظر أي «عمل [من شأنه] أن يلحق ضررا خطيراً بدولة أو منظمة حكومية دولية» و «ويحمل نية معينة مثل ترهيب السكان أو مجموعة من السكان بشكل جدي على سبيل المثال».[٦٦] يغطي قانونان سويديان إضافيان جرائم محظورة مثل تمويل الإرهاب والتجنيد والتدريب والتحريض والتعامل مع منظمة إرهابية، كما تم إدخال قانون مكافحة الإرهاب المعدل.[٦٧]

ويجرم التشريع الأسترالي المتعلق بالإرهاب الترويج لقضية أيديولوجية واستخدام العنف أو التهديد باستخدامه، وبالتالي قد ينطبق على أنشطة العنف المتطرف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية. في الواقع، في حين أن بعض الدوافع الأيديولوجية هي أحد مكونات جريمة الإرهاب، فإن محتوى تلك الأيديولوجية غير جوهري لأنه لا يميز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي. هذا هو الحال أيضًا مع قانون قمع الإرهاب في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٢، والذي سُن بعد هجمات ١١ سبتمبر.[٦٨]

حظر أو تصنيف الجماعات

٧. حظر جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية الإرهابية أو تصنيفها على أنها إرهابية، وذلك لتجريم الأنشطة التنظيمية والداعمة للأفراد، إلى الحد الذي يسمح به القانون المحلي والدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان.

قامت عدة دول، إلى جانب تعريف الإرهاب وتجريمه في التشريعات، بحظر أو تصنيف جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية بأكملها على أنها إرهابية بطبيعتها.

في المملكة المتحدة، يتمتع وزير الداخلية بصلاحية حظر المنظمات الإرهابية بموجب المادة ٣ من قانون الإرهاب ٢٠٠٠. يتيح القيام بذلك لمدعين العموم توجيه الاتهام إلى مجموعة من الجرائم المرتبطة التي قد لا تكون متاحة لهم بخلاف ذلك: الانتماء أو الاعتراف بالانتماء إلى المنظمة، أو الدعوة إلى تقديم الدعم العملي، أو الإعراب عن الدعم، أو ترتيب الاجتماعات لدعم المنظمة، أو ارتداء الملابس، أو حمل أو عرض ما يرتبط بتلك الجهات في الأماكن العامة، أو نشر صورة، مثل

«يمكن أن يؤدي حظر جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية الإرهابية أو تصنيفها على أنها إرهابية إلى تمكين مدعين العموم من توجيه الاتهام إلى مجموعة من الجرائم المرتبطة التي لن تكون متاحة لهم لولا ذلك»

[٦٥] ريتزمان وراسم (٢٠٢٠) المرجع السابق. ص. ٨٧.

[٦٦] المكاتب الحكومية في السويد، مكافحة الإرهاب، غير مؤرخ. https://www.government.se/government-policy/combating-terrorism/

[٦٧] فينسيو (٢٠٢٠) المرجع السابق.

[٦٨] يُعرّف هذا التشريع الإرهاب بأنه فعل "يُنفّذ بغرض الترويج لقضية أيديولوجية أو سياسية أو دينية، وبهدف ما يلي - إثارة الرعب في صفوف السكان المدنيين، أو لإجبار أو قسر حكومة أو منظمة دولية للقيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل. وإذا نتج عن ذلك واحد أو أكثر من النتائج التالية: (١) وفاة، أو إصابة جسدية خطيرة أخرى، لشخص أو أكثر (بخلاف الشخص الذي قام بهذا الفعل)، (٢) وجود خطر جسيم على الشخص. صحة أو سلامة السكان، (٣) تدمير أو ضرر جسيم لممتلكات ذات قيمة أو أهمية كبيرة، أو خسارة اقتصادية كبيرة، أو ضرر بيني كبير، إذا كان من المحتمل أن يؤدي إلى نتيجة أو أكثر محددة في النقاط ١، ٢، ٤، (٤) التدخل الخطير أو التعطيل الخطير لمنشأة البنية التحتية، إذا كان من المحتمل أن يعرض حياة الإنسان للخطر، (٥) إدخال أو إطلاق كائن حي يحمل المرض، إذا كان من المحتمل أن يدمر الاقتصاد الوطني لبلد ما. " حكومة نيوزيلندا، "قانون قمع الإرهاب لعام ٢٠٠٢"، تشريعات نيوزيلندا. https://www.legislation.govt.nz/act/public/2002/0034/55.0/DLM151491.html

علم أو شعار له صلة بالمنظمة.[٦٩] في ديسمبر ٢٠١٦، حظرت حكومة المملكة المتحدة لأول مرة منظمة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، وهي جماعة من النازيين الجدد وتدعى العمل الوطني (NA). في الآونة الأخيرة، حظر فصيل Sonnenkrieg (SKD) في فبراير ٢٠٢٠، وفصيل Feuerkrieg (FKD) في يوليو ٢٠٢٠.[٧٠]

استخدمت ألمانيا أوامر الحظر الإدارية لاستهداف عدد من جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية الإرهابية أو التي تعارض علناً الدستور الألماني. تسمح هذه الخطوة للحكومة بتجريد هذه الجماعات إدارياً من أصولها وأموالها، حتى في حالة عدم وجود إجراءات جنائية محددة.[٧١] الجماعات التي خضعت لأوامر الحظر في السنوات الأخيرة تشمل كومبات١٨ وجماعة الشعوب والقبائل الموحدة وفايس وولف تيرورسكرو ومنظمة لواء الذئب ٤٤ وجماعة نوردادلر.

على الرغم من أن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليس لديها تشريعات رسمية لحظر جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية الإرهابية على هذا النحو، فإن بعضها لا يزال يتخذ مقاربات تشريعية مختلفة ووجد طرقًا للقيام بذلك: فقد عمدت فنلندا، على سبيل المثال، إلى حظر حركة المقاومة الشمالية (NRM)، وكذلك حظرت فرنسا التنظيم القومي التركي المتطرف «الذئاب الرمادية»، وحظرت إسبانيا جماعة «الدم والشرف». وقد فعلت بعض الدول ذلك بالاعتماد على تشريعات قديمة صدرت لمواجهة الحقبة الفاشية، والتي تمنحهم السلطات ذات الصلة.

كما لجأت الحكومة الكندية إلى استخدام الإدراج الإداري لكل من الجماعات المحلية والأجنبية في قائمة الكيانات الإرهابية بموجب القانون الجنائي الكندي كأداة إنفاذ. في كندا، يكون الوفاء بالمعايير القانونية للإدراج أسهل بكثير من المعايير الخاصة بتهمة جنائية، وبالتالي تمنح مدعين العموم خيار ملاحقة عدد من الجرائم الجنائية مثل تقديم الدعم المادي أو المساعدة إلى كيان مدرج في قائمة الإرهاب. كما تخضع أصول الكيانات المدرجة للحجز واحتمال المصادرة. في يونيو ٢٠١٩، استخدمت الحكومة الكندية هذه الأداة لأول مرة لحظر جماعتين من جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، وهما جماعة الدم والشرف وجماعة كومبات ١٨ التابعتين للنازيين الجدد.[٧٢] في الآونة الأخيرة، في فبراير ٢٠٢١، حظرت جماعة براود بويز بعد أقل من شهر من انضمام أعضاء الجماعة إلى الرعاع الذين اقتحموا مبنى الكابيتول الأمريكي.[٧٣]

في مارس ٢٠٢٠، أدرجت الحكومة الأسترالية فصيل Sonnenkrieg (SKD) كمنظمة إرهابية بموجب البند الفرعي١٠٢,١ (٢) من قانون القانون الجنائي ١٩٩٥ (القانون الجنائي). تسمح قوائم الإرهاب بموجب القانون الجنائي الأسترالي لندعين العموم بتوجيه الاتهام إلى مرتكبي مجموعة من الجرائم ذات الصلة. تنتهي صلاحية هذه القوائم تلقائيًا بعد ثلاث سنوات ما لم يعاد إدراجها من قبل وزير الشؤون الداخلية. هذه هي المرة الأولى التي تحظر فيها الحكومة الأسترالية جماعة من جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية بصفتها منظمة إرهابية.[٧٤] على الرغم من عدم وجود روابط مباشرة معروفة بين فصيل Sonnenkrieg والأستراليين، فإن تشجيع المنظمة وترويجها وتمجيدها لهجمات الجاني المنفرد يمكن أن يلهم بعض المتطرفين الأستراليين العنيفين، وتوافر دعاية Sonnenkrieg على الإنترنت يمكن أن يساهم في تحريض التطرف عند الآخرين.

بموجب القانون الفيدرالي للولايات المتحدة، يمكن لوزارة الخارجية، بالتشاور مع وزارة الخزانة ووزارة العدل، تصنيف منظمات إرهابية أجنبية (FTOs) تستوفي المعايير القانونية ذات الصلة.[٧٥] نتيجة لتصنيفها على أنها منظمة إرهابية أجنبية، فإن على أي مؤسسة مالية أمريكية تدرك أنها تمتلك أو تتحكم بأموال تخص منظمة إرهابية أجنبية، أن تضع يدها على هذه الأموال أو تسيطر عليها وإبلاغ وزارة الخزانة بالأموال، وباستثناء ما يصرح به وزير الخزانة؛ تعتبر جريمة أن يقوم شخص أمريكي أو شخص خاضع للولاية القضائية للولايات المتحدة بتقديم «دعم مادي أو موارد» عن قصد إلى منظمة إرهابية أجنبية مصنفة أو تلقي تدريب عسكري منها من أو نيابة عنها؛ ولا يسمح لغير المواطنين المرتبطين بمنظمة إرهابية أجنبية مصنفة بالدخول إلى الولايات المتحدة ويجوز في ظروف معينة ترحيلهم إلى خارج الولايات المتحدة. كما تتمتع حكومة الولايات المتحدة بسلطة بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٣٢٢٤ بتصنيف الأفراد والكيانات الذين يستوفون معايير معينة تتعلق بالإرهاب على أنهم «إرهابيون عالميون مصنفون خصيصاً»؛ ونتيجة لهذا التصنيف، يتم حظر أي أصول يمتلكها الفرد أو الكيان المصنف وتخضع للولاية القضائية الأمريكية، ويحظر عمومًا على الأشخاص الأمريكيين التعامل مع هذا الفرد أو الكيان. في أبريل ٢٠٢٠، صنفت الولايات المتحدة لأول مرة جماعة من جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية على أنها منظمة إرهابية، حيث أضافت الحركة الإمبراطورية الروسية التي تدعو إلى تفوق العرق الأبيض ومقرها روسيا إلى قائمة الإرهابيين العالميين المصنفين خصيصًا SDGT.[٧٦]

---

[٦٩] حكومة المملكة المتحدة، "المنظمات الإرهابية المحظورة"، ١٧ يوليو ٢٠٢٠، حكومة صاحبة الجلالة. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/901434/20200717_Proscription.pdf

[٧٠] حكومة المملكة المتحدة (٢٠٢٠) المرجع السابق.

[٧١] DW، تقرير أمني يشير إلى ارتفاع عدد المتطرفين اليمينيين في ألمانيا، ٩ يوليو ٢٠٢٠. https://www.dw.com/ar/germany-right-wing-extremists/a-54105110

[٧٢] ويست. ل. ونيسبت. م. "تحريم إرهاب اليمين المتطرف: قائمة كندا الجديدة للإرهابيين من جماعتين من الجماعات اليمينية المتطرفة"، ٤ يوليو ٢٠١٩. https://www.intrepidpodcast.com/blog/2019/7/4/proscribing-far-right-terrorism-canadas-new-terrorist-listing-of-two-far-right-extremist-groups.

[٧٣] كوليتا، أ. "كندا تعلن أن براود بويز جماعة إرهابية"، واشنطن بوست ٣ فبراير ٢٠٢١. https://www.washingtonpost.com/world/the_americas/canada-proud-boys-terrorist-capitol-siege/2021/02/03/546b1d5c-6628-11eb-8468-21bc48f07fe5_story.html

[٧٤] فصيل Sonnenkrieg هي منظمة يمينية متطرفة مقرها المملكة المتحدة تلتزم بأيديولوجية تفوق البيض العنيفة ومستوحاة من حزب العمال الألماني الاشتراكي القومي التاريخي (الحزب النازي) ومن النظام الشيطاني للزوايا التسع (O9A). وتسعى إلى تشجيع الهجمات الإرهابية من طرف واحد ضد أعدائها السياسيين والعرقيين، من أجل إحداث "حرب عرقية" مروعة وإنشاء دولة عرقية بيضاء عالمية. تم تشكيل فصيل Sonnenkrieg في مارس ٢٠١٨ لتكون مجموعة منشقة عن شبكة مقاومة النظام (SRN)، والتي تعتبر اسمًا مستعارًا للمنظمة الإرهابية اليمينية المتطرفة العمل الوطني (NA) وقد تم حظرها من قبل حكومة المملكة المتحدة.

[٧٥] انظر وزارة الخارجية الأمريكية، "منظمات إرهابية أجنبية"، غير مؤرخ، وزارة الخارجية. https://www.state.gov/foreign-terrorist-organizations/

[٧٦] سافاج، سي وآخرون. "الولايات المتحدة تصنف جماعة تفوق العرق الأبيض كجماعة إرهابية لأول مرة"، نيويورك تايمز ٦ أبريل ٢٠٢٠. https://www.nytimes.com/2020/04/06/us/politics/terrorist-label-white-supremacy-Russian-Im Imperial-Movement.html

أحد العوامل المتعلقة بالحظر أو التصنيف الذي يجب مراعاته هو سهولة انتشار ديناميكيات جماعة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية الموصوفة سابقًا، حيث تقوم هذه الجماعات في كثير من الأحيان بتغيير الأسماء أو الانقسام إلى جماعات أصغر متعددة - وهي ديناميكية قد يؤدي الحظر إلى تأجيجها. قد يكون هذا أحد الأسباب التي يمنع بعض البلدان التي يمكن لحكوماتها أن تصنف بشكل قانوني الجماعات المحلية منظمات إرهابية، مثل أستراليا، من استخدام هذه الصلاحية حتى الآن. في المملكة المتحدة، منذ حظر العمل الوطني (NA) في ديسمبر ٢٠١٦، وجد وزير الداخلية أنه من الضروري حظر عدة جماعات أخرى تحمل أسماءً مستعارة لجماعة العمل الوطني مثل منظمة الفجر الاسكتلندي والعمل الاشتراكي الوطني المناهض للرأسمالية (NS131) في سبتمبر ٢٠١٧، ومن ثم حظر شبكة مقاومة النظام (SRN) في فبراير ٢٠٢٠.

العقوبات والأدوات المالية

٨. الاستفادة من العقوبات المالية التي استخدمت ضد أنواع أخرى من الجماعات الإرهابية لمواجهة مجموعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية الإرهابية، وتخصص الموارد لفهم آلية تمويل هذه الجماعات بشكل أفضل.

تاريخيا، تم استخدام مجموعة من الأدوات المالية لمواجهة الشبكات الإرهابية، مثل إصدار تقارير المعاملات المشبوهة (STRs)، وعمل وحدات الاستخبارات المالية (FIUs)، وفرض العقوبات ضد المنظمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة وقيادتهم وضبط أموالهم. كما ذكر أعلاه، يمكن للإجراءات المحلية ضد جماعات معينة من جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية، أن تسمح للحكومات في بعض الحالات بتقييد وصولها إلى الموارد المالية بشكل كبير أو مقاضاة الأفراد الذين يقدمون لهم الدعم المالي أو غيره من أشكال الدعم. في حين أن مثل هذه الأساليب التقليدية قد تكون فعالة ضد المجموعات الأكبر والأكثر تنظيماً، لكنها ذات فائدة مشكوك فيها عند التعامل مع الجناة المنفردين المسؤولين بشكل متزايد عن عنف جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، والذين غالباً ما يخططون لهجمات منخفضة التكلفة وذاتية التمويل.

من المؤكد أنه قد تكون هناك حالات يمكن أن تساعد فيها المؤشرات المالية التحقيقات في الجرائم المنفردة: وبحسب ما ورد فإن أندرس بريفيك، الذي باع شهادات جامعية مزورة وضاعف رصيد بطاقاته الائتمانية إلى الحد الأقصى لتمويل هجماته الأكثر تعقيدًا، ورد أنه قرر توقيت هجومه جزئيًا بسبب بدء نضوب موارده المالية. ولكن ربما يمثل هذا حالة استثنائية، فمن غير المرجح أن يتكرر مع جناة منفردين لا يخططون لمثل هذه الهجمات المعقدة التي تتطلب موارد كبيرة.

على العموم، لا تزال مسألة تمويل التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية غير مستكشفة نسبيًا، وتتطلب المزيد من البحث. وثمة بعض الأعمال الدولية الناشئة في هذا المجال، حيث لاحظت مجموعة العمل المالي (FATF)، وهي هيئة حكومية دولية تكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التهديد المتزايد للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. أعلنت ألمانيا، التي تتولى حاليًا رئاسة مجموعة العمل المالي، عزمها على «إعطاء الأولوية» لهذا التحدي و»تحسين فهم المجتمع الدولي للتدفقات المالية والروابط (عبر الحدود) بين هذه الجماعات الإرهابية والأفراد، ووسائلهم والهياكل المانحة وكذلك اساليب عملهم المتبعة».[٧٧]

[٧٧] "أولويات مجموعة العمل المالي (FATF) تحت الرئاسة الألمانية: الأهداف لعام ٢٠٢٠-٢٠٢٢"، ١ يوليو ٢٠٢٠. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/German-Presidency-Priorities.pdf.

ج. التحقيق والتعطيل

التنظيم والتنسيق بين الوكالات

٩. توضيح الأدوار القضائية للوكالات الحكومية من أجل ضمان استجابة منسقة للتصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية.

١٠. إنشاء كل من: أ) فرق تحقيقات متعددة الوكالات مع التركيز المستمر على تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية التي تعزز نقاط قوة مختلف وكالات إنفاذ القانون وقدراتها، بما في ذلك الملاحقة القضائية وكذلك سلطات التحقيقات؛ ب) العمليات المناسبة للتنسيق بين المحققين على المستويين الوطني والمحلي، القائمة على أساس ثقافة تبادل وتقاسم المعرفة والخبرة.

بينما تتخذ البلدان مجموعة متنوعة من الأساليب للتصدي للتهديدات المتطرفة العنيفة، فإن ضمان استجابة منظمة وفعالة يعتمد على توزيع واضح لأدوار ومسؤوليات الوكالات الحكومية المعنية. ينطبق هذا تمامًا على التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية كما هو الحال بالنسبة لأشكال التطرف العنيف الأخرى - إن لم يكن أكثر من ذلك، مع الأخذ في الاعتبار، كما هو موضح سابقًا، أن التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية يمتلك أبعاداً محلية وعبر وطنية كبيرة. على المستوى التشغيلي، تشترك الأنظمة الأكثر فاعلية في سمات معينة - فهي تستخدم فرق عمل منسقة لضمان التعاون بين الوكالات.

«على المستوى التشغيلي، تشترك الأنظمة الأكثر فاعلية في سمات معينة - فهي تستخدم فرق عمل منسقة لضمان التعاون بين الوكالات»

داخل الولايات المتحدة، مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) هو الوكالة الرئيسية المسؤولة عن التحقيق في الإرهاب المحلي ومكافحته من قبل الجهات التي ترتكب جرائم التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية. مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) هو وكالة فيدرالية ذات اختصاص قضائي على مستوى الدولة، ولكن عند الاستجابة لتهديد التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية يعتمد بشكل كبير على العلاقات مع شركاء إنفاذ القانون الأمريكيين على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي.[٧٨] غالبًا ما تجرى التحقيقات مع الجناة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية من قبل فرق العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب (JTTF)، وفرق متعددة الوكالات من المحققين وغيرهم من المتخصصين الذين يضفيون الطابع المؤسسي على هذا التعاون.[٧٩] توجد فرق العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب في كل مكتب من ٥٦ مكتبًا ميدانيًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي.[٨٠] في حين يتم تفويض الضباط الحكوميين والمحليين العاملين في فرق العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب ومنحهم صلاحيات الاعتقال الفيدرالية، فإن فرق التحقيق هذه تعتمد بشكل كبير على السلطات القانونية الحكومية والمحلية أيضًا. في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، كان التركيز الرئيسي لفرق العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب على إرهاب الجهاديين الدوليين. ولكن منذ ذلك الحين، ومع تزايد التهديد من الإرهاب المحلي، والتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية على وجه الخصوص، أصبحت جهود فرق العمل هذه الآن أكثر توازناً من حيث الاهتمام بالتهديدات الإرهابية الدولية والمحلية معاً.

في المملكة المتحدة، كانت شرطة مكافحة الإرهاب هي المسؤولة الوحيدة عن مواجهة التهديد اليميني المتطرف قبل عام ٢٠١٧. ولكن بعد عدة هجمات في ذلك العام، بما في ذلك هجوم دارين أوزبورن بالسيارة بالقرب من مسجد فينسبري بارك، أجريت تغييرات لزيادة تعاون الشرطة مع الشركاء من المخابرات فيما يتعلق بإرهاب التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية. مع تنامي تهديد التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية في المملكة المتحدة وبات يعتبر الآن مصدر تهديد كبير للأمن القومي، قررت الحكومة في أبريل ٢٠٢٠ أن جهاز الأمن (MI٥)[٨١] يجب أنيكون له الأولوية رسميًا في مواجهة ما تسميه حكومة المملكة المتحدة إرهاب الجناح اليميني (RWT).[٨٢] كما هو الحال مع أشكال الإرهاب الأخرى في المملكة المتحدة، تندرج الاستجابة في إطار استراتيجية مكافحة الإرهابCONTEST الأوسع، والتي تتضمن

---

٧٨ DHS، "مراكز الاندماج"، ١٩ سبتمبر ٢٠١٩، وزارة الأمن الداخلي، حكومة الولايات المتحدة. https://www.dhs.gov/fusion-centers

٧٩ مكتب التحقيقات الفدرالي، "فرق العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب"، غير مؤرخ، مكتب التحقيقات الفيدرالي، حكومة الولايات المتحدة. https://www.fbi.gov/investigate/terrorism/joint-terrorism-task-forces

٨٠ مكتب التحقيقات الفدرالي، "المكاتب الميدانية"، غير مؤرخ، مكتب التحقيقات الفيدرالي، حكومة الولايات المتحدة. https://www.fbi.gov/contact-us/field-offices#:~:text=The%20FBI%20has%2056%20س،field.

٨١ MI٥، "مكافحة الإرهاب"، غير مؤرخ، خدمة الأمن MI٥. https://www.mi5.gov.uk/counter-terrorism

٨٢ دود، ف. `` MI٥ يتولى مكافحة صعود التطرف اليميني في المملكة المتحدة ''، الجارديان ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨. https://www.theguardian.com/uk-news/2018/oct/28/mi5-lead-battle-against-uk-rightwing-extremists-police-action

العمل عبر أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية والاستخبارات والإدارات الحكومية الأخرى.[٨٣] تتضمن هذه الاستراتيجية أربعة محاور رئيسية: «منع» - تحديد وإدارة وحماية؛ «ملاحقة»- الكشف والتحقيق والتعطيل؛ «حماية» - الأشخاص والأماكن والمواد؛ و»الاستعداد» - الجاهزية والاستجابة والتعافي.

تبنت العديد من الدول الأخرى نهجًا مماثلة لتقاسم المسؤولية عن مواجهة وتعطيل تهديد التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية بين مختلف الوكالات داخل مجتمعات إنفاذ القانون والاستخبارات.

في هولندا، وفي حين تقع مسؤولية تنسيق ردود الفعل المناهضة للإرهاب والمناهضة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، على عاتق المنسق الوطني للأمن ومكافحة الإرهاب(NCTV)، فإن مكافحة التهديد تنطوي على مجموعة من الوكالات.[٨٤] وهذا يشمل جهاز المخابرات العامة والأمن (AIVD) والشرطة الوطنية الهولندية (KNP)، ودائرة النيابة العامة، ووزارة الشؤون الاجتماعية الهولندية، والبلديات الهولندية.

في نيوزيلندا، يوجد لدى الشرطة فريق تحقيقات أمني وطني متخصص، يكون مسؤولاً عن التحقيق في أي نوع من التهديدات الإرهابية وتعطيلها، ولديه أربع وحدات عملياتية منتشرة في جميع أنحاء البلاد. تعمل هذه الوحدات مع دائرة الاستخبارات الأمنية النيوزيلندية (NZSIS) المكلفة بحماية نيوزيلندا من التهديدات الداخلية والخارجية، بما في ذلك مختلف أشكال الإرهاب.

اتبعت الشرطة الفيدرالية الأسترالية (AFP) نهجًا متعدد الوكالات يشبه نهج الولايات المتحدة، حيث أنشأت فرق عمل مشتركة تجمع بين الشرطة الفيدرالية والولائية والإقليمية ووكالات الاستخبارات ضمن فرق مكافحة الإرهاب المشتركة (JCTTs).

التركيز الاستقصائي والموارد

١١. التأكد من أن وكالات إنفاذ القانون تكرس تركيزًا تنظيميًا وموارد تتناسب مع التهديد المتزايد للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، بما يشمل الأفراد والمعدات بالإضافة إلى التمويل.

مع ارتفاع مستوى نشاط التطرف العنيف بدوافع عرقية وعنصرية، زادت خدمات دوائر الشرطة وممارسي العدالة الجنائية من تركيزهم الاستقصائي على هذا التهديد على نطاق أوسع. في المملكة المتحدة، كما لوحظ سابقًا، تمثل تحقيقات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية الآن حوالي ١٠ في المئة من عدد حالات مكافحة الإرهاب المحلية، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق. وفي هولندا، حيث يوجد تركيز متزايد للشرطة والأجهزة الأمنية على مؤامرات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية وتعتبر الهجمات واردة، تفتح الشرطة بشكل متزايد تحقيقات لمكافحة الإرهاب مع كل من أفراد ومنظمات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية. داخل أستراليا، واعتبارًا من يونيو ٢٠٢٠، شكلت المسائل اليمينية المتطرفة ما يقرب من ٤٠ ٪ من ، حجم القضايا الاستخباراتية وكما توقع المدير العام لمنظمة الاستخبارات الأمنية الأسترالية (ASIO)، فإن التهديد حقيقي ومتزايد.

بالإضافة إلى زيادة موارد التحقيق التي تخصصها فرق العمل المشترك لمكافحة الإرهاب المحلي، خصصت الولايات المتحدة تركيزًا جديدًا على هذا التهديد في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٨,[٨٥] انعكس هذا التحول في الموارد والتركيز أيضًا في الإطار الاستراتيجي لوزارة الأمن الداخلي لمكافحة الإرهاب والعنف الموجه، والذي صدر في عام ٢٠١٩. [٨٦] أما مكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي يتعاون بانتظام مع وزارة الأمن الداخلي والوكالات الفيدرالية الأخرى لتطوير وصياغة نماذج جديدة لمكافحة الإرهاب، فقد طور أيضًا نهجًا للتطرف العنيف المحلي يشمل فئة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية جنبًا إلى جنب مع ثلاث فئات أخرى (التطرف المناهض للإجهاض وحقوق الحيوان ومنظمة تحرير الأرض، والجماعات المناهضة للحكومة والجماعات المناهضة للسلطة).

---

[٨٣] حكومة صاحبة الجلالة، استراتيجية مكافحة الإرهاب CONTEST: استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، يونيو ٢٠١٨، ٩٦٠٨ Cm، لندن: HMSO. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/714404/060618_CCS207_CCS0218929798-1_CONTEST_3.0_PRINT.PDF

[٨٤] حكومة هولندا، "مكافحة الإرهاب والأمن القومي"، غير مؤرخ. https://www.government.nl/topics/counterterrorism-and-national-security

[٨٥] حكومة الولايات المتحدة، "الاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب"، أكتوبر ٢٠١٨. https://www.hsdl.org/؟view&did=816990.

[٨٦] وزارة الأمن الداخلي الأمريكية، "الإطار الاستراتيجي لوزارة الأمن الداخلي لمكافحة الإرهاب والعنف الموجه"، وزارة الأمن الداخلي سبتمبر ٢٠١٩. https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/19_0920_plcy_strategic-framework-countering-terrorism-targeted-violence.pdf

تقييم المخاطر الفردية

١٢. بناء أدوات تقييم المخاطر للمساعدة في تحديد مدى تعرض الأفراد لخطر التطرف الراديكالي والتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. يجب أن تكون هذه الأدوات: أ) قادرة على الاستفادة من الأدوات الموجودة (في ضوء أوجه التشابه في عوامل الخطر وعمليات التطرف الراديكالي عبر أشكال مختلفة من التطرف العنيف)؛ ب) تعكس السمات المميزة لإيديولوجية وديناميكيات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية.

يمكن للمحققين استخدام أدوات تقييم المخاطر لبناء فهم أفضل للجناة ممارسي التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية المحددين وكذلك الأفراد المعرضين للتطرف الراديكالي.

«أدوات تقييم المخاطر التي تساعد سلطات إنفاذ القانون على تقييم مستوى التطرف لدى الأفراد يمكن أن تؤدي إلى اعتبارات أكثر استنارة للمفاضلة بين التدخل الاستباقي والتحقيق السري المستمر»

في هولندا، على سبيل المثال، صممت الشرطة الهولندية أداة لتقييم المخاطر، مؤشر التطرف (IR)، من أجل تقييم أفضل لمرحلة التطرف التي يحتمل أن الفرد وصل إليها. يركز الإصدار ١,٠ من هذه الأداة حصريًا على تهديدات التطرف نحو الجهادية العنيفة، لكن الإصدار ٢,٠، قيد التطوير حاليًا، ويبحث أيضًا في الأفراد المعرضين لخطر التطرف من قبل أيديولوجيات اليمين واليسار المتطرفة.[٨٧] بمجرد تفعيل الإصدار ٢,٠ من أداة مؤشر التطرف IR هذه، ستزود جميع وحدات الشرطة الهولندية بمعايير موحدة ورؤى لتقييم مستوى التطرف لدى الشخص وخطر ارتكابه أعمالاً عنيفة. باستخدام نماذج التقييم هذه، ستكون الشرطة قادرة على اتخاذ قرار أكثر استنارة حول ما إذا كانت ستراقب فردًا معينًا بشكل نشط أو سلبي. إذا كان ذلك مناسبًا، يمكن تقييم الفرد بمزيد من التفصيل من قبل فريق إدارة الحالة متعدد التخصصات في «دار الأمان الإقليمي»، كما هو مفصل لاحقًا في هذا الدليل.

يقوم المحققون الألمان أيضًا بإجراء تقييمات فردية للتهديدات بناءً على النشاط السلوكي. ويتمتع نهجهم لتقييم المخاطر بمرحلتين. تُقيِّم الأداة الأولية عمومًا ما إذا كان خطر تحول الشخص الراديكالي إلى العنف مرتفعًا أم متوسطًا. إذا وضع التقييم الأولي الفرد في «المنطقة الحمراء» عالية الخطورة، فإن التقييم الفردي الثاني الأكثر تفصيلاً يحلل على نطاق واسع خلفية الفرد لفهم أفعاله بشكل أفضل. يمكن أيضًا استخدام التحليل السلوكي لتحديد الفرص الممكنة لجهود تحريره من التطرف.

أنشأت دول أوروبية أخرى عمليات مماثلة، كما في إستونيا التي زودت ضباط الشرطة بأدلة لمساعدتهم في تحديد الأفراد المعرضين لخطر التطرف إلى العنف وإجراء مقابلات تقييمية. في عام ٢٠٢٠، أصدر مجلس أوروبا (COE) نفسه مجموعة من المؤشرات لتحديد الأفراد المعرضين لخطر كبير لارتكاب أعمال إرهابية، ويمكن تطبيق تلك المؤشرات بغض النظر عن الدوافع الأيديولوجية للفرد المعرض للخطر.

١٣. التدخل الوقائي لتحذير ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية علانية من العواقب القانونية المحتملة، بناءً على دراسة متأنية لتكاليف وفوائد الإجراء الوقائي بدلاً من التحقيق السري المستمر.

سيختبر بعض ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية الحدود القانونية بشكل تدريجي لمعرفة ما يمكنهم «النجاح بارتكابه» دون رادع، وسوف يصعدون من ممارساتهم فقط إذا لم يواجهوا أي شكل من أشكال المقاومة الرسمية. بالنظر إلى التحديات التي يمكن أن تنطوي عليها التحقيقات والمحاكمات الناجحة لسلوك التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، والموارد التي يمكن أن تتطلبها، ستتدخل سلطات إنفاذ القانون في بعض الأحيان لتحذير الأفراد المعرضين لخطر أو من هم في المراحل المبكرة من الانخراط في نشاط متطرف من العواقب القانونية المحتملة لأفعالهم. فقد حققت الشرطة في النرويج، على سبيل المثال، نجاحًا كبيرًا في تعطيل مخطط التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية المحتمل في بدايته عن طريق تحذير الأفراد المتورطين من خلال المكالمات الهاتفية أو «الزيارة المنزلية». الهدف من هذا التدخل المبكر هو استباق التخطيط أو الستعداد لارتكاب أعمال عنف أو أي نشاط إجرامي آخر، ودفع الأفراد قيد التحقيق إلى الابتعاد عن التطرف العنيف. كما يمكن أن يسمح لممارسي العدالة الجنائية بتحديد أولويات موارد التحقيق المحدودة بشكل أفضل. في الوقت نفسه، توجد جوانب سلبية محتملة: تنبيه المتطرفين العنيفين المتشددين إلى حقيقة أنهم يخضعون للمراقبة، مما قد يؤدي بهم إلى مواصلة نشاطهم بشكل يصعب اكتشافه وتعطيله، أو ببساطة فقدان فرصة لكسب فهم أفضل لشبكات اتصالات الأفراد وكشف الآخرين

[٨٧] تنظر أداة IR الهولندية إلى أيديولوجية الفرد (النوايا) جنبًا إلى جنب مع السياق الاجتماعي (القدرات) ونموذج لمراحل التطرف - مرحلة أولية، والغربة الاجتماعية، وقبول استخدام العنف، والتطرف، والاستعداد لاستخدام العنف. يشير تطبيق هذا الإطار أثناء التحقيقات في الهجمات على الأبراج الخلوية لشبكات الجيل الخامس في هولندا إلى أن النماذج القائمة على التطرف تجاه الجهادية العنيفة عملت بفعالية كبيرة عند التعامل مع التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، حيث أظهر الأفراد في عمليات التطرف ذات الصلة سلوكيات متشابهة على نطاق واسع.

الذين قد يشكلون تهديدًا. يمكن أن تؤدي أدوات تقييم المخاطر التي تساعد أجهزة إنفاذ القانون على تقييم مستوى التطرف لدى الأفراد وخطر ارتكابهم لأعمال عنيفة إلى اعتبارات أكثر استنارة لهذه المفاضلات بين التدخل الاستباقي الوقائي والتحقيق السري المستمر. عند إعطاء تحذيرات استباقية، يمكن أن تكون أكثر فعالية عندما تقترن بأشكال أخرى من التدخل، مثل برامج القضاء على التطرف.

تحليل المجموعة والتواصل الشبكي

١٤. تطوير مناهج لتحليل ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية على مستوى الشبكة، بدلاً من التركيز حصريًا على الأفراد أو المجموعات المنظمة، نظرًا للطبيعة المعقدة والمتغيرة لديناميات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية.

بالإضافة إلى تحليل الجهات الفردية للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية، طور ممارسو العدالة الجنائية أيضًا طرقًا لفهم تعقيد جماعة التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية، وفهم ديناميكيات التواصل الشبكي بشكل أفضل. صممت الشرطة الوطنية الهولندية (KNP) نهج «السرب swarm» جدير بالاهتمام على وجه الخصوص للتحقيق والتحليل. كانت التحقيقات في التطرف اليميني تميل سابقاً إلى التركيز إما على الجماعات أو الأفراد. اعتبرت الشرطة الهولندية هذا النهج خاطئًا عند مواجهة نظام بيئي للعديد من جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية الصغيرة، والتي تتفكك بانتظام وتتحول وتغير أسماءها، ولديها مجموعة متنوعة من الأيديولوجيات المخصصة، ويبدو أن العديد من نفس الأفراد ينتمون إلى مجموعات مختلفة متعددة. في ضوء هذه الديناميكيات، أدخلوا نهج «السرب»، حيث تقوم الشرطة الآن بفحص تجارب الأفراد والتواصل الاجتماعي داخل مجتمعات الإنترنت المتقلبة، بدلاً من تحري الهياكل التنظيمية. وتسعى الشرطة عبر استخدام هذا النهج إلى تحديد الروابط المتقلبة بينها دون التركيز على الروابط التقليدية لعضوية المجموعة.[٨٨] يوفر هذا النهج للشرطة الوطنية الهولندية طريقة أكثر مرونة لتحديد الديناميكيات الناشئة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية وتهديداته. وقد تكون الروابط ذات الصلة أحيانًا عبر وطنية، مما جعل من المهم للمحققين الهولنديين العمل مع الشركاء الدوليين.

أثبت تحليل التواصل الشبكي أيضًا أنه أحد الأدوات الحاسمة للمحققين الأمريكيين في تحديد الجناة ممارسي التطرف العنيف غير المعروفين من قبل. لا يركز مكتب التحقيقات الفيدرالي على الجناة الأفراد فحسب، بل يركز أيضًا على الشبكات الأوسع نطاقاً، ويسعى إلى تحديد الروابط بين الجهات الفاعلة داخلها. ومن المهم في مثل هذه التحقيقات تحقيق توازن بين تعطيل الجناة المنفردين ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية وجمع المزيد من المعلومات حول النظام البيئي الذي يعملون فيه، والجهات المتطرفة الأخرى التي يرتبطون بها - ويمكن القول إن التعامل مع الشبكات أكثر صعوبة مقارنة بالمجموعات المنظمة هرمياً. رداً على مثل هذه التهديدات، يعمل مكتب التحقيقات الفيدرالي، مثل الشرطة الهولندية، عن كثب مع الشركاء الدوليين.

في ألمانيا، يساعد المكتب الفيدرالي للشرطة الجنائية (BKA) الشرطة وممارسي العدالة الجنائية الآخرين في فهم أفضل لشبكات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، وكذلك الجناة المنفردين، من خلال إصدارHandbuch Extremismuspravention (كتيب الوقاية من التطرف، أو HEX). يغطي هذا الكتيب جميع أشكال التطرف العنيف، بما فيها شبكات اليمين المتطرف، مع فصول مختلفة عن الأيديولوجية، واستغلال فضاء الإنترنت، وغيرها من القضايا المتعلقة بالتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية.[٨٩] يؤكد كتيب الوقاية من التطرف HEX على حاجة الممارسين لتحسين وعيهم بالتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، خاصة بعد سنوات من التركيز على الجهاديين العنيفين، وضرورة مشاركة الحكومات للمعلومات الاستخباراتية والتعاون بشكل أفضل من أجل مواجهة هذا التهديد المتصاعد العابر للحدود.

التخفيف من حدة التهديد من الداخل

١٥. إعداد نظام لتتبع ومواجهة»التهديد الداخلي» المحتمل للمتطرفين العنيفين العاملين في صفوف الشرطة أو القوات العسكرية، أو في مناصب أخرى تحظى بثقة الشعب.

إن التحدي المرتبط بالجناة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية والذي يستدعي تركيزًا خاصًا هو «التهديد الداخلي» المحتمل للمتطرفين العنيفين الذين يعملون في صفوف الشرطة أو القوات العسكرية، أو في مناصب أخرى تحظى بثقة الشعب. لقد ظهر هذا التهديد بالفعل في عدد من البلدان.

---

٨٨ انظر ألكورن. دبليو، "التكنولوجيا والسرب: تحول حواري في نشاط اليمين المتطرف على الإنترنت"، فوكس بول ١١ مارس ٢٠٢٠. https://www.voxpol.eu/technology-and-the-swarm-a-dialogic-turn-in-online-far-right-activism/

٨٩ (Bundeskriminalamt (BKA)، "التطرف العنيف"، ١٠ يوليو ٢٠٢٠. https://www.bka.de/SharedDocs/Downloads/DE/Publikationen/Publikationsreihen/PolizeiUndForschung/1_54_HandbuchExtremismuspraevention.html

في المملكة المتحدة، ألقي القبض على الأفراد العاملين في الجيش البريطاني وشرطة العاصمة واتهامهم بالعضوية في الحركة الوطنية في السنوات الأربع منذ حظر جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية بموجب قانون الإرهاب في المملكة المتحدة لعام ٢٠٠٠.[٩٠] وفي ألمانيا، أدى وقوع العديد من الحوادث المتعلقة بالتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية المنسوبة إلى السرية الثانية التابعة لقوات الكوماندوز KSK، والمزاعم عن انتشار التعاطف داخل صفوف السرية، إلى قيام وزارة الدفاع إلى حل تلك السرية بالكامل في يوليو ٢٠٢٠.[٩١] من المعروف أن بعض جماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية الأوروبية، مثل الحركة شبه العسكرية السلوفاكية النازية الجديدة Vzdor Kysuce (VK)، دعت أعضاءها للانضمام إلى الشرطة أو الجيش لغرض تلقي التدريب والوصول إلى الداخل.[٩٢]

وتضمنت العديد من المؤامرات الإرهابية الأخيرة في الولايات المتحدة أيضًا عناصر التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية في الجيش أو بين الجنود السابقين. في يناير ٢٠٢٠، اعتقل مكتب التحقيقات الفدرالي باتريك ماثيوز، العضو البالغ من العمر ٢٦ عامًا في احتياطيات الجيش الكندي،[٩٣] في ولاية ماريلاند بعد التخطيط لهجمات إرهابية في الولايات المتحدة بالتنسيق مع أعضاء جماعة تفوق البيض المعروفة باسم القاعدة The Base.[٩٤] في يونيو ٢٠٢٠، ألقي القبض على الجندي في الجيش الأمريكي إيثان ميلتسر، البالغ من العمر ٢٢ عامًا، بعد محاولته تنظيم كمين لوحدته الخاصة عن طريق إرسال معلومات حساسة مفصلة إلى جماعة النازيين الجدد (تفوق العرق الأبيض) في المملكة المتحدة وجماعة الزوايا التسع (O9A) الشيطانية.[٩٥] كان ينوي نقل هذه المعلومات إلى إرهابيين جهاديين في المنطقة التي انتشرت فيها وحدته في الخارج لتسهيل الهجوم على الوحدة.[٩٦] كما وجهت إلى الرقيب في القوات الجوية الأمريكية في الخدمة الفعلية ستيفن كاريلو عدة تهم بالقتل ومحاولة القتل فيما يتعلق بإطلاق النار من سيارة في مايو ٢٠٢٠ مما أدى إلى مقتل ضابط خدمة حماية اتحادية يحرس مبنى المحكمة الأمريكية في أوكلاند في الشهر السابق، وإطلاق النار في كمين في يونيو ٢٠٢٠ أسفر عن مقتل نائب شريف.[٩٧] يُزعم أن كاريلو مرتبط بحركة بوجالو المتطرفة التي تدعو إلى العنف المناهض للحكومة.

كما توضح هذه الأمثلة،[٩٨] ينطوي تهديد الأفراد المتطرفين العنيفين داخل أجهزة إنفاذ القانون أو الجيش على مخاطر متعددة. يتمتع هؤلاء «المطلعون» بإمكانية الوصول إلى الأسلحة والمتفجرات والتدريب والاستخبارات. علاوة على ذلك، ونظرًا لمواقعهم، يحتمل تزويدهم بمستويات من الثقة يمكن أن تسهل التخطيط للهجوم.[٩٩]

«ينطوي تهديد الأفراد المتطرفين العنيفين داخل أجهزة إنفاذ القانون أو الجيش على مخاطر متعددة وأهمها الوصول إلى الأسلحة والتدريب والاستخبارات»

يجب على الحكومات أن تتصدى لهذا التهديد المحتمل «من الداخل» بشكل استباقي من خلال إعداد أنظمة لتحديد الأفراد الذين لديهم انتماءات محتملة للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية أو متعاطفين ضمن صفوف الشرطة والقوات العسكرية. يجب أن تتضمن هذه الأنظمة تثقيفًا لقادة الشرطة والجيش وكذلك الأفراد من عامة الموظفين لتحسين الوعي بالتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية وسماته المميزة، وعلامات التحذير من التطرف. يعد الفحص الأمني الصارم أمرًا بالغ الأهمية أيضًا خاصة للأفراد الذين يتمتعون بقدرة أكبر على الوصول إلى الأسلحة والاستخبارات والأهداف عالية القيمة. يجب على الحكومات أيضًا دمج المخاوف التي تتعلق بالتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية في برامج التخفيف من التهديدات الداخلية الخاصة بالمناصب الأخرى التي هي موضع ثقة العامة، مثل أمن النقل أو المناصب الرئيسية في قطاع البنية التحتية الحيوية.

---

٩٠ أخبار بي سي، اعتقالات النازيين الجدد: المشتبه بهم في العمل الوطني يعملون في الجيش، ٥ سبتمبر ٢٠١٧. https://www.bbc.com/news/uk-41161233. بادشاه، ن، ودود، ف، "ضابط شرطة متهم بالانتماء إلى جماعة إرهابية يمينية متطرفة"، الجارديان ٩ يوليو ٢٠٢٠. https://www.theguardian.com/uk-news/2020/jul/09/met-police-officer-charged-with-belonging-to-far-right-terror-group

٩١ دويتشه فيله، KSK: حل سرية القوات الخاصة الألمانية بسبب مخاوف من اليمين المتطرف، ٣٠ يوليو ٢٠٢٠. https://www.dw.com/ar/ksk-german-special-forces-company-dissolved-due-to-far-right-concerns/a-54386661

٩٢ دمج الاستخبارات، "ملامح جماعة الجناح اليميني: سلوفاكيا"، غير مؤرخ. https://www.intelligencefusion.co.uk/blog/right-wing-group-profiles-sl Slovakiaia

٩٣ مكارتن، ج. "النازيون الجدد الكنديون المزعومون يدفعون ببراءتهم من تهم الأسلحة في محكمة أمريكية"، غلوبال نيوز ١٨ فبراير ٢٠٢٠. https://globalnews.ca/news/6562728/patrik-mathews-court-maryland/

٩٤ ظهرت هذه الشبكة النازية الجديدة المتشددة الصغيرة في عام ٢٠١٨ وتنشط في العديد من البلدان. يزعم الأعضاء أنهم يدافعون عن العرق الأوروبي الأبيض ضد الفساد، ويتبنون معتقدات "تسريعية"، ويسعون إلى ارتكاب أفعال تعمل كمحفزات لانهيار المجتمع وبدء حرب عرقية. ويلسون، جي، "مكشوف: الهوية الحقيقية لزعيم جماعة إرهابية نازية جديدة أمريكية". الجارديان ٢٤ يناير ٢٠٢٠. https://www.theguardian.com/world/2020/jan/23/revealed-the-true-identity-of-the-leader-of-americas-neo-nazi-terror-group. راجع أيضًا ADL، "القاعدة"، رابطة مكافحة التشهير، غير مؤرخ. https://www.adl.org/resources/backgrounders/the-base

٩٥ وزارة العدل الأمريكية، "جندي بالجيش الأمريكي متهم بارتكاب جرائم إرهابية بتهمة التخطيط لكمائن قاتلة على أفراد الخدمة في وحدته". مكتب الشؤون العامة لوزارة العدل ٢٢ يونيو ٢٠٢٠. https://www.justice.gov/opa/pr/us-army-soldier-charged-terrorism-offenses-planning-deadly-ambush-service-members-his-unit

٩٦ اتهم ميلزر بالتآمر ومحاولة قتل مواطنين أمريكيين، والتآمر ومحاولة قتل أفراد الخدمة العسكرية، وتقديم ومحاولة تقديم الدعم المادي للإرهابيين، والتآمر للقتل والتشويه في دولة أجنبية.

٩٧ اير فورس تايمز، "رقيب في القوات الجوية يدفع بأنه غير مذنب بقتل نائب عمدة الشرطة"، ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠. https://www.airforcetimes.com/news/your-air-force/2020/08/27/air-force-sergeant-pleads-not-guilty-in-killing-of-sheriffs-deputy/. https://www.justice.gov/opa/pr/two-defendants-charged-murder-and-aiding-and-abetting-slaying-federal-protective-service 16 ويونو 2020.

٩٨ راجع أيضًا أمثلة كريغ لانغ وجاريت وليام سميث المذكورة تحت في قسم السفر إلى مناطق الصراع.

٩٩ كوهلر، د، تهديد من الداخل؟ استكشاف الصلة بين اليمين المتطرف والجيش، موجز سياسة ICCT، لاهاي، سبتمبر ٢٠١٩. https://icct.nl/app/uploads/2019/09/ICCT-Koehler-A-Threat-from-Within-Exploring-the-Link-between-the-Extreme-Right-and-the-Military.pdf

التحقيق والتعطيل عبر الإنترنت

١٦. استثمار موارد استقصائية مهمة في مراقبة وتحليل نشاط الجهات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية عبر الإنترنت، وبناء علاقات وثيقة مع منصات الإنترنت ومزودي الخدمات للحصول على معلومات حول استغلال هؤلاء الفاعلين لبيئة الإنترنت ومواجهة ذلك بما يتماشى مع حرية التعبير وحقوق الخصوصية.

التحقيقات عبر الإنترنت ضرورية لمواجهة ممارسي التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية. يمكن أن تستفيد مثل هذه التحقيقات من استخدام تقنيات مثل الخوارزميات والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي (AI) ورسم خرائط الشبكات الاجتماعية، ولكن يجب إجراؤها في إطار الامتثال الصارم لحقوق الإنسان الدستورية والدولية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والخصوصية. وفي العديد من البلدان، يجري التنسيق بين وحدات إنفاذ القانون المتخصصة مع القطاع الخاص لمعالجة هذه المشكلة.

تستخدم ألمانيا مراكز الإنترنت المشتركة التي تراقب المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر وخيوط لأدلة وأي دعاية إجرامية تتعلق باليمين المتطرف. يوجد في إيطاليا شعبة للشرطة لمراقبة الاتصالات، لديه القدرة على التدخل عندما يصل خطاب الكراهية عبر الإنترنت للجهات الفاعلة اليمينية المتطرفة إلى مستوى جريمة جنائية. لدى الشرطة الهولندية أيضًا قسم خاص يعمل مع وسائل التواصل الاجتماعي والشركات الأخرى، في محاولة لتحديد منتجي المواد المتطرفة العنيفة عبر الإنترنت، على الرغم من أن قوانين وأحكام حماية البيانات والخصوصية غالبًا ما تمنع الشركات من الاستجابة بسرعة لاستفسارات الشرطة.

يمكن للمنظمات متعددة الأطراف أن تؤدي دورًا في هذا السياق أيضًا. قامت وكالة إنفاذ القانون التابعة للاتحاد الأوروبي، يوروبول، بتبادل المعلومات بشكل فعال حول نشاط الجهاديين العنيفين عبر الإنترنت بين الدول الأعضاء، فضلاً عن التنسيق بين الدول الأعضاء وشركات التواصل الاجتماعي الكبرى، ولكن توجد ضرورة لتوسيع المراقبة الفعالة للمحتوى اليميني المتطرف. ركز منتدى الإنترنت التابع للاتحاد الأوروبي على المتطرفين الجهاديين أيضًا، لكن هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية الأخيرة في نيوزيلندا وألمانيا والولايات المتحدة، وتضخم المحتوى ذي الصلة عبر الإنترنت، أدى إلى تفعيل بروتوكول أزمات الاتحاد الأوروبي، وهو آلية استجابة سريعة لتسهيل احتواء محتوى متطرف عنيف عبر الإنترنت. يتضمن هذا العمل تعاونًا وثيقًا مع وحدة الإحالة عبر الإنترنت (IRU) ومنتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب (GIFCT).[١٠٠]

يعد الحصول على معلومات من شركات التواصل الاجتماعي بالشكل المقبول في الإجراءات القضائية مسألة ذات صلة. ويحتمل أن تكون عمليات المساعدة القانونية الدولية المتبادلة (MLA) ذات قيمة، ولكنها تتطلب تجاوز الاختلافات بين مختلف أشكال الحماية المعمول بها في الولايات القضائية لمصالح الخصوصية وحرية التعبير. وتشمل هذه التحديات على وجه الخصوص الوصول والحصول على المعلومات من مجموعات الدردشة المغلقة والاتصالات المشفرة والتي بات ممارسو التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية يلجؤون إليها بشكل متزايد.

١٧. عندما تتفق مع القانون المحلي والدولي، بما يشمل قانون حقوق الإنسان، واستنادًا إلى دراسة متأنية للتكاليف والفوائد، يجب توفير المعلومات لمنصات الإنترنت ومزودي خدمات الانترنت حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إنفاذ شروط الخدمة الخاصة بهم من خلال الإزالة الطوعية للمحتوى الذي يحرض على الكراهية، وعند الضرورة منع الجهات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية من الوصول إلى منصات معينة.

قد يسعى ممارسو العدالة الجنائية أحيانًا إلى تعطيل أنشطة التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية المستمرة من خلال الطلبات الموجهة إلى منصات الإنترنت ومقدمي الخدمات من أجل «إزالة المحتوى» - ليس فقط إزالة المحتوى الذي يحض على الكراهية ولكن منع الجهات المتطرفة العنيفة من الوصول إلى منصات وسائط اجتماعية معينة. يمكن أن تجعل الطبيعة المتغيرة لديناميات شبكة التطرف العنيف بدوافع عرقية وعنصرية هذا الأمر أكثر صعوبة، حيث تلجأ المجموعات المنظمة، ناهيك عن الأفراد، إلى تغيير منصاتها بشكل دوري وأحيانًا على أساس يومي.

في الولايات المتحدة، وطد مكتب التحقيقات الفيدرالي علاقات قوية مع مزودي خدمات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت من خلال إعطائهم إحاطات دورية وإبقائهم على اطلاع بالاتجاهات والتهديدات ذات الصلة. يتيح ذلك للمزودين إزالة المشاركات التي تنتهك بروتوكولاتهم واتفاقياتهم بشكل أكثر فعالية. وعند الاقتضاء، يستخدم مكتب التحقيقات الفيدرالي أيضًا إجراءات قانونية للحصول على معلومات إضافية من مزودي الخدمة. أنشأت المملكة المتحدة وحدة الإحالة عبر الإنترنت لمكافحة الإرهاب (CTIRU)، والتي تمكّن

[١٠٠] منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب (GIFCT). https://gifct.org/

الجمهور (ووكالات التحقيق والشركاء الآخرين) من الانتباه إلى المحتوى الضار الذي يخالف أحكام قانون الإرهاب ٢٠٠٠، وفي تلك الحالة يمكن لوحدة الإحالة عبر الإنترنت لمكافحة الإرهاب (CTIRU) التواصل مع مزودي الإنترنت لطلب إزالة هذه المواد. وجد المحققون في المملكة المتحدة أن المنصات الأصغر، مثل منصات الألعاب، غالبًا ما يكون التنسيق معها أكثر صعوبة.

في حين أن حرمان جهات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية من منصات الإنترنت يمكن أن يكون شيئًا جيدًا يساعد في إيقاف أو تقليل مستوى التطرف إلى العنف، ولكن يوجد جانب سلبي وهو خسارة تدفق المعلومات الاستخباراتية. في تحقيق معين، قد يتعين اتخاذ قرار لتحديد إذا ومتى يطلب من متطرف عنيف أن يغادر المنصة، وذلك بناءً على الحقائق الموجودة في ذلك الوقت. قد يكون القرار هو الامتناع عن قطع وصول المتطرف إلى منصة معينة، ولكن يجب أن يكون هناك تقييم للمخاطر وإصدار حكم بشأن الوقت والمكان المناسبين لاتخاذ هذا الإجراء. علاوة على ذلك، يجدر النظر في أن إيقاف منصات جماعات أو جهات فاعلة معينة بالكامل - أو حتى التدخل بشكل متكرر لإزالة محتوى يحض على الكراهية من منصات أكبر يمكن أن يؤدي بالمتطرفين العنيفين إلى الانتقال إلى منصات أصغر يصعب الوصول إليها. وبالتالي سيحتاج ممارسو العدالة الجنائية إلى اكتساب المزيد من الخبرة في العمل مع المنصات «الهامشية»، مثل منصات الألعاب، سيما أن هذه الشركات الأصغر لديها موارد وقدرات محدودة للمساعدة.

التعاون الدولي

١٨. إنشاء قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف للاتصال والتنسيق المنتظم في مواجهة تهديدات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية عبر الوطنية المحتملة، بما في ذلك إنشاء فرق تحقيق مشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية أو الأدلة حسب الاقتضاء.

إن الطبيعة العابرة للحدود المتزايدة لأنشطة التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية تجعل من الضروري لأجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات والوكالات الحكومية الأخرى تعميق التعاون الدولي من أجل فهم هذه التهديدات وتعطيلها ومكافحتها بشكل أفضل.[١٠١]

وجد ممارسو العدالة الجنائية في المملكة المتحدة أن التعاون الدولي مفيد لتحسين فهمهم للأطر القانونية ذات الصلة في البلدان الشريكة والممارسات الجيدة القابلة للنقل، وكذلك لتحديد فرص تنسيق الاستجابة لتهديدات معينة عبر التحقيقات والعمليات. قامت وحدة التحقيقات خارج الحدود التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، بالإضافة إلى العديد من الوكالات الأمريكية الأخرى، ببناء علاقات وثيقة بالمثل مع الشركاء الدوليين الذين سهّلوا تبادل الممارسات الجيدة في مجال الاستخبارات، وإزالة تضارب الأصول عبر الإنترنت، وتشارك العمليات والتحقيقات عند الاقتضاء. قد توجد أيضًا فرص لتبادل معلومات استخبارية محددة للمساعدة في تعطيل التهديدات الناشئة، وفي بعض الحالات توفير أدلة إثباتيه محتملة بصيغة مقبولة في الإجراءات القضائية.

"وجد ممارسو العدالة الجنائية أن التعاون الدولي مفيد لتحسين فهمهم للأطر القانونية والممارسات الجيدة للبلدان الشريكة، وكذلك لتحديد فرص تنسيق الاستجابات لتهديدات معينة"

لتسهيل مثل هذا التواصل والمشاركة الدولية، أنشأت وكالات إنفاذ القانون في بعض البلدان نقاط اتصال مفردة (SPOCs)، وإدراج موظفيها بصفة ضباط اتصال مع شركاء أجانب. أسست شرطة مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة شبكة عالمية من ضباط اتصال من شرطة مكافحة الإرهاب (CTPLOs). كما أنشأت ألمانيا مراكز اتصال مفردة SPOC مع أجهزة النيابة العامة في الدول الشريكة أيضًا. وتحتفظ الشرطة الفيدرالية الأسترالية (AFP) بشبكة واسعة من ضباط الاتصال الدولي تضم تعاونًا استخباراتيًا لتحالف العيون الخمسة (FVEY - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا)، بالإضافة إلى العديد من قضايا مكافحة الإرهاب، بما في ذلك قضايا التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، وقد أثبتت سابقاً أنها مفيدة جدا في تنسيق الاستجابات والتعاون بسرعة. وتتمثل الفوائد المرتبطة بتحسين فهم اهتمامات الشركاء وقدراتهم، بالإضافة إلى العتبات والقيود القانونية التي يعملون في ظلها.

بالإضافة إلى العلاقات الثنائية، يمكن للمنظمات متعددة الأطراف مثل اليوروبول والإنتربول تسهيل التعاون وتنسيق الجهود لمواجهة تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، كما فعلت في سياق أنواع أخرى من التهديدات الإرهابية. يمكن أن يؤدي يوروجست Eurojust أيضًا دورًا مهمًا في تنسيق التحقيقات عبر الحدود وتسهيل عمل فرق التحقيق المشتركة (JITs)، واستضافة اجتماعات التنسيق حيث يمكن لسلطات التحقيق الاجتماع وتبادل المعلومات والأدلة.[١٠٢] يمكن لمثل هذه المؤسسات أن تساعد البلدان على إيجاد فرص معينة لحل النزاع أو تجميع الموارد. يمكنهم أيضًا العمل كمخازن للمعرفة والخبرة الدولية، وجمع المعلومات ومقارنتها حول تهديدات

١٠١ بانتوتشي، ر. التعاون في التصدي للإرهاب والايديولوجيات اليمينية المتطرفة، تعليق RUSI ١٨ ديسمبر ٢٠٢٠. https://rusi.org/commentary/cooperating-tackling-extreme-right-wing-ideologies-and-terrorism

١٠٢ يوروجست، غير مؤرخ. https://www.eurojust.europa.eu/

التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية على نطاق أوسع لتحسين فهم الأعضاء للتوجهات في تخطيط الهجوم أو أنشطة المجموعة الأخرى، وديناميكيات الشبكة الأكبر، وتطورات محتوى الدعاية العدائية أو منهجيات التجنيد. ولتحقيق الغاية الأخيرة، عقد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) مؤخرًا عدة حوارات استكشافية حول التطرف العنيف بدافع عنصرية وعرقية لتحديد ما إذا كان يمكن استخدام موارد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الحالية لمواجهة تهديداته وكيفية تنفيذ ذلك.

مراقبة السفر إلى مناطق النزاعات

١٩. تبادل المعلومات عبر الحدود الوطنية لتمكين المراقبة الدقيقة لسفر ممارسي التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية إلى مناطق النزاع النشطة، من أجل تطبيق إجراءات العدالة الجنائية أو أي إجراءات أخرى تتفق مع التشريعات المحلية ذات الصلة.

أحد جوانب الخطر المتزايد الذي يشكله التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية والذي يتطلب تعاونًا دوليًا خاصًا هو تهديد الأفراد أو المجموعات الصغيرة التي تسافر دوليًا للمشاركة في النزاعات المسلحة، مع اعتبار النزاع في أوكرانيا نقطة محورية خاصة.[١٠٣] شارك ما يصل إلى ١٠٠٠ أجنبي في القتال في منطقة دونباس شرق أوكرانيا. والعديد منهم ينتمون إلى الجمعيات اليمينية المتطرفة، بما فيهم أعضاء الجماعات المنظمة مثل حركة المقاومة الشمالية NRM. علاوة على ذلك، فإن بعض الجماعات الأصلية في أوكرانيا التي تشارك في القتال نفسها تندرج في فئة اليمين المتطرف، سيما كتيبة آزوف، وهي جزء من حركة آزوف الأوسع التي ترتبط بمجموعة من شبكات اليمين المتطرف والتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية من أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا وحتى نيوزيلندا.[١٠٤]

"تعد مشاركة المعلومات عبر الحدود أمرًا بالغ الأهمية على وجه الخصوص لتمكين المراقبة الدقيقة لسفر الجهات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية إلى مناطق النزاع النشطة، من أجل تطبيق إجراءات العدالة الجنائية حسب الاقتضاء"

تسلط هذه الديناميكية الناشئة الضوء على قدرة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية على السفر عبر الحدود لتنفيذ هجمات إرهابية في بلدان أخرى، وأيضًا قدرتها على السفر إلى المناطق التي يحدث فيها صراع نشط - حيث يمكنهم التدريب واستخدام الأسلحة النارية واكتساب الخبرة التشغيلية - قبل العودة إلى بلدانهم الأصلية. ويكمن الخطر في أن هؤلاء يمكنهم بعد ذلك استخدام المهارات والخبرات التي اكتسبوها في الخارج لشن هجمات في الداخل. ومن الأمثلة البارزة على ذلك كريج لانغ، وهو جندي أمريكي سابق سافر إلى أوكرانيا عام ٢٠١٥ وقاتل مع جماعة شبه عسكرية يمينية تُعرف باسم «القطاع الصحيح Right Sector» إلى جانب الحكومة الأوكرانية في حربها ضد الانفصاليين. زُعم أن لانغ تورط في وقت لاحق في تنفيذ عملية سطو مسلح وجريمة قتل مزدوجة عام ٢٠١٨ في فلوريدا إبان رحلة عودة إلى الولايات المتحدة، ووجهت إليه عدة تهم اتحادية في هذا الصدد. وزعمت لائحة اتهام ملغاة أن لانغ وشريكه في التآمر خططا لمحاربة الحكومة الفنزويلية وارتكاب جريمة سرقة لتمويل سفرهم لهذا الغرض، واتهمته أيضًا بالتآمر لقتل أو اختطاف أو تشويه أشخاص في بلد أجنبي وانتهاك قانون الحياد. ولانغ محتجز حالياً في أوكرانيا، التي رفضت مؤخراً طلب تسليم قدمته الولايات المتحدة.[١٠٥]

وبالتالي، فإن تبادل المعلومات عبر الحدود أمرًا بالغ الأهمية على وجه الخصوص لتمكين المراقبة الدقيقة لسفر الجهات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية إلى مناطق النزاع النشطة، من أجل تطبيق إجراءات العدالة الجنائية حسب الاقتضاء» في الوقت الحالي، وفي حين أن العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الجهاديين الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية من سوريا والعراق تعرضوا للاعتقال والمحاكمة، فإن قلة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتطرفين قد تكبدوا عواقب قانونية - وفي الواقع إن السفر إلى مناطق نزاع أخرى

---

[١٠٣] ريكاويك، ك. "لا فيلق الناتو الأجنبي ولا كتائب دونباس الدولية: (أين كل) المقاتلون الأجانب في أوكرانيا"، ورقة سياسة رقم ٦ (١٠٨)، مارس ٢٠١٥، المعهد البولندي للشؤون الدولية (PISM): https://www.files.ethz.ch/isn/189979/PISM%20Policy%20Paper%20no%206%20(108).pdf

[١٠٤] شوستر، س. وبيريجو، ب. "الإعجاب والمشاركة والتجنيد: كيف تستخدم ميليشيا التفوق الأبيض فيسبوك لنشر الراديكالية وتدريب أعضاء جدد"، الوقت ٧ يناير ٢٠٢١. https://time.com/5926750/azov-far-right-movement-facebook/

[١٠٥] انظر وزارة العدل الأمريكية، "اتهامات إضافية مرفوعة ضد رجلين تتعلق بجرائم القتل والسطو المسلح لعام ٢٠١٨ لزوجين من فلوريدا،" ٥ ديسمبر ٢٠١٩. https://www.justice.gov/usao-mdfl/pr/additional-charges-filed- ضد رجلين على صلة بالقتل والسطو المسلح ٢٠١٨. انظر أيضًا أندرو. ي. كارمر،المدعون الأمريكيون يصفونه بالقاتل. إلى أوكرانيا هو طالب لجوء.، " نيويورك تايمز، ٣ مارس ٢٠٢١، https://www.nytimes.com/2021/03/03/world/europe/ukraine-right-wing-rmilitias.html. علاوة على ذلك، فإن الجندي الأمريكي في الخدمة جاريت ويليام سميث، الذي اتهم وأقر بالذنب بتوزيع تعليمات لصنع متفجرات وأجهزة تخريبية وأسلحة دمار شامل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، عبر عن رغبته في السفر إلى أوكرانيا للقتال مع كتيبة آزوف. انظر وزارة العدل الأمريكية، "حكم على جندي سابق في فورت رايلي بتوزيعه معلومات عن النابالم والعبوات الناسفة، ١٩ أغسطس ٢٠٢٠. https://www.justice.gov/usao-ks/pr/former-fort-riley-soldier-sentenced-distributing-info-napalm-ieds.

للقتال من أجل جماعات قد لا تصنف على أنها منظمات إرهابية، قد يكون أقل احتمالاً لخرق القوانين الجنائية المحلية القائمة في العديد من الدول.[١٠٦] يعتبر التنسيق الدولي أكثر قيمة لضمان الاستراتيجيات الفعالة للتحقيق وتعطيل أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنعهم من تنفيذ الهجمات ضمن قيود التشريعات الوطنية القائمة.

الاستخبارات

٣٠. جمع وإنتاج معلومات استخباراتية لمكافحة الإرهاب في الوقت المناسب عن الجهات والشبكات التي تمارس التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية، واستغلال المعلومات الاستخبارية مفتوحة المصدر وكذلك النماذج التي تم الحصول عليها سرًا، واستخدام مراكز دمج المعلومات حسب الحاجة، مع ضمان التنسيق المناسب بين وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات.

قد تؤدي أجهزة الاستخبارات، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، دورًا مهمًا في مواجهة تهديدات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. على الرغم من أن الحاجة إلى حماية المصادر والأساليب، من بين أمور حساسة أخرى، تحول دون الكشف عن التفاصيل العملياتية، فقد وجدت العديد من البلدان بالفعل أنشطة استخباراتية حاسمة جداً في اكتشاف وتعطيل التهديدات من هذا النوع.

تمثل أشكال المعلومات الاستخباراتية التي تم الحصول عليها سرًا، مثل الاستخبارات البشرية (HUMINT)، أحد مكونات نهج الاستخبارات المستخدمة في قضايا التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. من أجل استخدام المصادر البشرية بنجاح، سواء كانت تعمل عبر الإنترنت أو بشكل شخصي، في تعطيل أنشطة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، يجب على وكالات الاستخبارات أن تصمم خطط جمع المعلومات بعناية وبشكل مناسب لمراعاة الطبيعة المتنوعة لهذه البيئة المتطرفة. نظرًا للتركيب الديموغرافي الذي يغلب عليه العنصر الشبابي بنسبة متزايدة في شبكات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، هناك حاجة لتحديد مصادر الاستخباراتية البشرية HUMINT ذات العمر المناسب وتجنيدها.

بالإضافة إلى القدرات السرية والحساسة والخفية، وجدت مجموعة من البلدان ومنها دول داخل الاتحاد الأوروبي، أن المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر (OSINT) يمكن أن تكون ذات قيمة خاصة كأداة في التعامل مع مجموعات وأفراد التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية. يمارس العديد من هؤلاء الجناة جزءاً من أنشطتهم على الأقل في العرض العام على الإنترنت، تاركين آثاراً لأنشطة التجنيد أو تحريض الأفراد على التطرف إلى العنف الذي يمكن أن تحدده عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر OSINT. كما هو الحال مع الأساليب الاستخباراتية للأنواع الأخرى من الجناة والشبكات المتطرفة العنيفة، يمكن أن تكون مراكز الاندماج أداة قيمة لدمج خيوط عديدة من المعلومات الاستخبارية من مصادر مختلفة.

يجب أن يدرك ممارسو العدالة الجنائية أن أجهزة الاستخبارات قد تهتم بنفس جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية التي يحققون فيها، وأن تنسق معها حسب الاقتضاء وفقًا للبروتوكولات القانونية الوطنية. تستخدم هولندا، على سبيل المثال، وحدات متخصصة لتنسيق استخبارات الشرطة المحلية بشكل أفضل بشأن جماعات التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية والجهات المتطرفة العنيفة الأخرى. كل من وحدات الشرطة الإقليمية العشر في البلاد ووحدتها المركزية لديها خلية استخباراتية لمكافحة الإرهاب والتطرف والتحريض على التطرف الراديكالي CTER. في المملكة المتحدة، كما ذكرنا سابقًا، عملت الشرطة بشكل أوثق مع شركائها في أجهزة الاستخبارات في مواجهة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية منذ هجمات عام ٢٠١٧. تمتلك شرطة نيوزيلندا مجموعة رفيعة المستوى مختصة بالتهديدات الأمنية والاستخباراتية، بينما يوجد في كل شرطة مقاطعة ١٢ فريقاً استخباراتياً، يسترشد جميعًا باستراتيجية نيوزيلندا، «تحويل الاستخبارات ٢٠٢١»، التي أطلقت عام ٢٠١٨,[١٠٧] وفي ألمانيا، أنشأت الحكومة في عام ٢٠١٢ GETZ (المركز المشترك لمكافحة التطرف والإرهاب)، وهو مركز إدماج استخباراتي له روابط دولية.[١٠٨] يدمج المركز المشترك لمكافحة التطرف والإرهاب GETZ المعلومات الاستخباراتية حول التهديد اليميني المتطرف، وكذلك حول الإرهاب اليساري المتطرف، حيث تجمع بين ٤٠ وكالة لتنسيق المناقشات، بما في ذلك شرطة الولاية والمؤسسات الفيدرالية الألمانية.[١٠٩] وبالمثل، ومن أجل دمج وتنسيق المعلومات الاستخباراتية بشكل أفضل حول التهديد المتنامي لـلتطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية في الولايات المتحدة، شكل مكتب التحقيقات الفيدرالي عام ٢٠١٩ خلية دمج جرائم الإرهاب والكراهية المحلية.[١١٠]

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن استخدام المعلومات التي تجمع في تحقيق استخباراتي كدليل في محاكمة جنائية يمكن أن يكون معقدًا نظرا لضرورة الموازنة بين حقوق المتهمين في المحاكمة العادلة وحماية المصالح الأمنية، ولكن في بعض الأحيان يكون ممكنًا رغم ذلك. في بعض الولايات القضائية، من الممكن بالفعل رفع السرية عن المعلومات المستمدة من المعلومات الاستخبارية أو حفظها بطريقة أخرى لاستخدامها في الإجراءات القضائية.

---

١٠٦ ريكاويك، ك. "السياسات الأوروبية الحالية التي تتعامل مع عودة المقاتلين الأجانب اليمينيين المتطرفين 'وعرض تقديمي في ندوة CEP عبر الإنترنت: الدولة والمقاتلون الأجانب (الإرهابيون) ذوو الخلفيات الإسلامية واليمينية المتطرفة، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠. https://www.counterextremism.com/press/cep-webinar-state-and-foreign-terrorist-fighters-islamist-and-right-wing-extremist-backgrounds

١٠٧ الهيئة الملكية لحكومة نيوزيلندا (٢٠٢٠) المرجع السابق.

١٠٨ BfV, 'GETZ', undated, Bundesamt fur Verfassungsschutz (BfV). https://www.verfassungsschutz.de/en/about-the-bfv/getz-en.

١٠٩ راجع أيضًا فان دير فير وآخرون. "مراكز الاندماج في ستة بلدان أوروبية: الظهور والأدوار والتحديات"، تقرير ICCT لشهر فبراير ٢٠١٩. https://icct.nl/app/uploads/2019/02/ICCT-VanderVeer-Bos-VanderHeide-Fusion-Centres-in-Six-European-Countries.pdf

١١٠ مكتب التحقيقات الفدرالي، مواجهة التفوق الأبيض، بيان مكتب التحقيقات الفيدرالي أمام لجنة الرقابة بمجلس النواب، ٤ يونيو ٢٠١٩. https://www.fbi.gov/news/testimony/confronting-white-supremacy

د. الملاحقة القضائية[١١١]

توجيه التهم وإصدار الأحكام

٢١. مقاضاة الجناة بتهم التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية الأكثر خطورة والتي يمكن إثباتها آنياً وبسهولة، والاستفادة عند الضرورة من القوانين الجنائية غير المتعلقة بالإرهاب، مثل الانتهاكات المسلحة أو جرائم الكراهية.

٢٢. استخدام اللغة المناسبة لوصف مدى خطورة سلوك مرتكبي جرائم التطرف العنيف بدوافع عرقية أو عنصرية، بغض النظر عن الجريمة المنسوبة إليهم، من أجل توعية عموم الشعب حول إدانة مثل هذا التطرف العنيف.

٢٣. وضع مبادئ توجيهية للمحاكم بشأن إصدار الأحكام، سواء كانت إلزامية أو تقديرية، والتي تنطبق على انتهاكات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية أو التخطيط للعنف وتعكس خطورة تلك الجرائم.

كما هو مفصل أعلاه، لدى العديد من البلدان تشريعات لمكافحة الإرهاب تنطبق على جرائم التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية تمامًا كما تفعل مع أشكال الإرهاب الأخرى. ولكن قد يواجه المدعون العديد من القضايا عند تطبيق القوانين. إن تشريعات بعض البلدان، مثل تشريعات المملكة المتحدة، موجه بشكل أساسي ضد الأفراد، مما يجعل من الصعب محاسبة الجماعات الأوسع التي قد ينتمي إليها المهاجمون. هذا هو الحال أيضًا في كندا، حيث من الصعب ربما إثبات بما لا يدع مجالاً للشك أن جماعة أو قادتها مذنبون جنائيًا عن أفعال أحد الأعضاء.[١١٢]

"في العديد من البلدان، يمكن استخدام القوانين غير المتعلقة بالإرهاب مثل تشريعات جرائم الكراهية، للتحقيق في ومقاضاة أفراد التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية الذين يرتكبون جرائم مختلفة لا تستوفي جميع معايير الإرهاب"

من ناحية ثانية، في بلدان أخرى مثل ألمانيا، لا يجوز توجيه تهم الجرائم المتعلقة بالإرهاب ضد مهاجمين لا تربطهم صلات رسمية أو مادية على الأقل بمنظمة إرهابية منظمة. وبالمثل، في بلجيكا، بينما ينطبق نفس قانون مكافحة الإرهاب على أي تهديد إرهابي، مهما كانت دوافعه الأيديولوجية،[١١٣] يجب على المدعين إثبات صلات مدعى عليه فرد بمجموعة منظمة من أجل ضمان إدانته.[١١٤]

في غياب التشريعات الفيدرالية الأمريكية لمكافحة الإرهاب التي تنطبق على وجه التحديد على الجناة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، وجد المدعون حلولًا مبتكرة لتوجيه الاتهام إلى أولئك الذين يشكلون تهديدًا وتعطيل نشاطهم. غالبًا ما تنفذ تحقيقات العدالة الجنائية في جرائم التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية استناداً إلى القوانين الجنائية الفيدرالية التقليدية غير المتعلقة بالإرهاب، مثل قوانين جرائم الأسلحة النارية أو الاعتداء بالمتفجرات. كما تحل العديد من قضايا الإرهاب المحلي بموجب قانون الولاية (أو القانون المحلي)، بدلاً من القانون الفيدرالي (أو الوطني). بغض النظر عن الجرائم التي يمكنهم توجيه الاتهام إليها، قد يواصل مدعو العموم السعي لإثبات أن السلوك الإجرامي المعني ليس سلوكًا إجراميًا «عاديًا»، وأن الأشخاص كانوا في جوهرهم متورطين في شكل من أشكال الإرهاب. يمكن أن يساعد إثبات ذلك بنجاح القضاة في جلسات الاستماع في الاحتجاز على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن قبول أو رفض الإفراج بكفالة عن الأفراد. في وقت لاحق، بعد الإدانات، يمكن أن يؤدي الدليل الناجح على أن سلوك الجاني يعد إرهابًا محليًا على إدانته بتهمة «دعم الإرهاب»، مما يؤدي إلى عقوبات أطول.

---

[١١١] يركز هذا القسم على الملاحقة الجنائية، بما يتماشى مع دليل الأخصائي الممارس هذا، ولكن من الجدير بالذكر أنه في بعض السياقات نجحت الأطراف الخاصة في رفع دعاوى مدنية ضد الجناة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حصل مركز قانون الفقر الجنوبي (SPLC) بنجاح على تعويضات مالية لضحايا العنف الذي ارتكبه أعضاء كو كلوكس كلان من خلال الدعاوى المدنية.

[١١٢] انظر حكومة كندا، "قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١"، موقع ويب قوانين العدل غير مؤرخ. https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/a-11.7/page-1.html

[١١٣] خط التشريع مكافحة الإرهاب البلجيكية، غير مؤرخ. https://www.legislationline.org/topics/country/41/topic/5

[١١٤] Weyembergh, A. & Cocq, C (٢٠١٥). 'Belgium', in Roach, K. (ed.) قانون مكافحة الإرهاب المقارن. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ص.٢٣٤-٢٦٨.

في العديد من البلدان، تُعد تشريعات جرائم الكراهية أداة يمكن استخدامها للتحقيق في ومقاضاة أفراد التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية الذين يرتكبون جرائم مختلفة لا تستوفي جميع معايير الإرهاب. في حالة التآمر أو التحريض، بدلاً من ارتكاب العنف الفعلي، قد يكون من الصعب إثبات أن نشاط الأشخاص قد تجاوز الحد الذي يفصل بين خطاب الكراهية المحمي عن السلوك الإجرامي. ولكن في العديد من الحالات، وجد مدعون العموم من دول ما بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى بلجيكا أن جرائم الكراهية هي أخطر التهم التي يمكن إثباتها بسهولة ويمكنهم ملاحقتها قضائياً.[١١٥]

لا بد من الابتكار والحذر بشكل خاص عند توجيه الاتهام إلى الأفراد الذين يعتزمون تنفيذ هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية لكنهم لم يتجاوزوا مرحلة التخطيط المبكرة، عندها يكون من الصعب إثبات نوع الهجوم المخطط له والنية من وراءه. في الولايات المتحدة، قد تندرج مثل هذه المواقف تحت مظلة «الدعم المادي للإرهاب»، وهي جريمة فيدرالية. العديد من الدول، بما فيهم المملكة المتحدة، لديها تهم تمهيدية تسمح لها بالوصول إلى جرم تمهيدي أكثر من الولايات المتحدة (حيث تتطلب المحاولة خطوة فعلية، وتتطلب المؤامرة فعلًا علنيًا).

أخيرًا، في حين أن التآمر المعني بالتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية أو التحريض عليه أو أي نشاط مماثل يحدث عبر الإنترنت قد يفتقر إلى العناصر المطلوبة لتوجيه الاتهام إلى العديد من الجرائم المتعلقة بالإرهاب، فإن بعض البلدان لديها تهم جنائية منفصلة تمامًا خاصة بالإنترنت، أو بوسائل الاتصال عموماً، وتنطبق بالفعل على مثل هذا النشاط. يستخدم المدعون البلجيكيون، في تعاملهم مع ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، قانون العنصرية وتشريعات مكافحة جرائم الكراهية، ولكن أي شيء مكتوب على الإنترنت يمكن اعتباره جرائم إعلامية.[١١٦] على نفس المنوال، وجه المدعون الأمريكيون تهماً لممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية بإجراء اتصالات مشبوهة عبر الإنترنت وجرائم مطاردة إلكترونية.

[١١٥] يستخدم المدعون العامون في هولندا بالمثل تهم "التمييز" حسب الاقتضاء. وحدث مثال آخر في مالطا، حيث حوكم مطلق نار من سيارة مسرعة في فبراير ٢٠١٩ على مخيم للاجئين باعتباره متهم بـ "جريمة كراهية عنصرية". انظر سيليا. ر. مُحدّث: الحكم على جنود متهمين بإطلاق النار من سيارة على مهاجرين في هال فار على أنهم غير مذنبين، إندبندنت (مالطا)، ٣٠ مارس ٢٠٢١. https://www.independent.com.mt/articles/2019-05-19/local-news/Soldiers-to-https://www.independent.com.mt/articles/2019-05-19/local-news/Soldiers-to-be-arraigned-in-connection-with-drive-by-shooting-of-migrant-in-Birzebbuga-6736208347

[١١٦] البرلمان الأوروبي، "خطاب الكراهية وجرائم الكراهية في الاتحاد الأوروبي وتقييم مناهج تنظيم المحتوى عبر الإنترنت"، يوليو ٢٠٢٠. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/655135/IPOL_STU(2020)655135_EN.pdf

٥. إعادة تأهيل السجون والمراقبة ما بعد الإفراج

برامج مراقبة السجناء ومنع التطرف

٢٤. تخصيص المستوى المناسب من الموارد لمراقبة نشاط مرتكبي جرائم التطرف العنيف في السجن، بما يشمل أنشطة التجنيد المحتملة أو الهروب الفعلي أو التخطيط للهجوم، بما يتوافق مع طبيعة جرائمهم الإرهابية، وليس مع ميولهم الإجرامية «العادية».

٢٥. إنشاء برامج مكافحة التطرف الراديكالي داخل السجن لمرتكبي جرائم التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية والتي تستفيد من الأدوات الراهنة، والمصممة والقائمة على أشكال مختلفة من التطرف العنيف، إلى جانب تعديلها بما يتماشى مع الأيديولوجيات والديناميات الخاصة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية.

٢٦. تثقيف موظفي السجن حول السمات الفريدة للتطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية والمستوى الكبير من التهديد الذي قد تفرضه، وتدريبهم على تحديد مؤشرات التطرف المؤدي إلى العنف والتصدي له بشكل مناسب.

طور مسؤولو الإصلاحيات وغيرهم من ممارسي العدالة الجنائية الذين يتصدون للجهادية العنيفة وأنواع أخرى من التهديدات الإرهابية بعض الخبرة في مراقبة المجرمين الإرهابيين في السجن بحثًا عن علامات على استمرار التطرف العنيف، أو أنشطة التجنيد المحتملة، أو الهروب النشط أو التخطيط للهجوم. ورغم أن هذه الممارسات ذات صلة بسجناء التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية، فإن تعديلها وتطبيقها بفعالية لا يزال يمثل فجوة في نهج العديد من البلدان. هذا هو الحال جزئيًا لأن مرتكبي التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية غالبًا ما تتم إدانتهم بجرائم غير متعلقة بالإرهاب. داخل الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يعامل مكتب التحقيقات الفيدرالي أعضاء عصابات السجون اليمينية المتطرفة مثل جماعة الإخوان الآرية على أنهم مجرمون «عاديون»، وليسوا أعضاء في جماعة إرهابية. ونتيجة لذلك، فإن القسم الجنائي لمكتب التحقيقات الفيدرالي عادة ما يكون مسؤولاً عن مراقبة هؤلاء الأفراد، وليس كيانًا متخصصًا يتمتع بخبرة خاصة بالإرهاب.

"إن تدريب موظفي السجون على تحديد مؤشرات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية يمكن اعتباره عاملاً مهمًا في التصميم الفعال لبرامج المراقبة في السجون والتخلص من التطرف"

يوجد في عدد من البلدان برامج لمكافحة التطرف داخل السجون لمرتكبي جرائم التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية. في ألمانيا، على سبيل المثال، توجد مجموعة من برامج منع التطرف، بالإضافة إلى برامج مكافحة التطرف التي تعمل مع سجناء اليمين المتطرف. تتضمن هذه الجهود التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة شبكة منع العنف.[١١٧] تنفذ صربيا حاليًا مشروعًا يموله الاتحاد الأوروبي يركز على التطرف داخل السجون، وتضطلع كل من وزارة العدل ووزارة الداخلية بدورٍ مهم فيه. في عام ٢٠١٦، وبصفته جزءاً من خطة PREVENT في استراتيجية مكافحة الإرهاب، قدمت المملكة المتحدة برنامجًا للامتناع وفك الارتباط (DDP)، مصممًا لدعم الأفراد الحاصلين على إطلاح سراح تحت المراقبة بعد إدانتهم بجريمة تتعلق بقانون الإرهاب.[١١٨] يقدم برنامج الامتناع وفك الارتباط DDP مجموعة من التدخلات وتدابير الدعم المصممة على حسب حالة كل فرد، بما في ذلك التوجيه من قبل مختلف مزودي خدمات التدخل (IPs). هدفها النهائي هو تزويد الأفراد بالوسائل الكفيلة بالامتناع عن المعتقدات والأفعال المتطرفة العنيفة وفك الارتباط بالإرهاب قبل عودة الانضمام إلى المجتمع. تم توسيع هذا البرنامج لاحقًا ليشمل الأفراد الخاضعين لإجراءات التحقيق في منع الإرهاب (TPIMs)، وكذلك أولئك الذين عادوا من مناطق النزاع وخضعوا لأوامر الاستبعاد المؤقت (TEOs). في ديسمبر ٢٠١٨، شمل التوسع الإضافي التدخلات داخل السجن لأولئك المدانين بجرائم قانون الإرهاب أو إظهار سلوك متطرف. عموماً، أثبت نهج إعادة التأهيل متعدد الوكالات الذي ينطوي على بناء الثقة والتواصل المفتوح، قيمته في عدد من البلدان مثل بلجيكا والدنمارك بالإضافة إلى ألمانيا والمملكة المتحدة، وتمكّن علماء النفس المحترفين من أداء دور مهم في مثل هذا النهج إلى جانب أن دمج أدوات الرصد والتقييم الفعالة في تصميم وتنفيذ برامج مكافحة التطرف يعدّ أمراً ضرورياً أيضًا.

---

[١١٧] انظر شبكة منع العنف، "نزع التطرف في السجن"، غير مؤرخ. https://violence-prevention-network.de/angebote/trainings-in-haft/?lang=ar

[١١٨] وتشمل الجهود الأخرى سواء التي وضعت موضع التطبيق أو التي يجري تطويرها حاليًا في المملكة المتحدة وحدات مكافحة الإرهاب المخصصة (CTUs) وقادة منع السجون (PPLs)، والتدخل اللاهوتي المتخصص من خلال تدريب الأئمة، المنفصل عن برنامج الانفصال وفك الارتباط (DDP)، وإنشاء وحدة التطرف المشتركة التابعة لدائرة السجون والمراقبة التابعة لصاحبة الجلالة (JEXU)، وريادة المجتمع وترتيبات الحماية العامة متعددة الوكالات (MAPPA).

إن تدريب موظفي السجون على تحديد مؤشرات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية يمكن اعتباره عاملاً مهمًا في التصميم الفعال لبرامج من هذا القبيل. في المملكة المتحدة، تُبذل بالفعل جهود كبيرة أو يجري تطويرها حاليًا، وخاصة تقديم دورة تدريبية داخلية لتوعية للموظفين بشأن منع التطرف واستراتيجية مكافحة الإرهاب (ASPECTS) لجميع موظفي السجون في الخطوط الأمامية. وتقوم أستراليا حاليًا بتقييم فائدة إجراء تدريب على مكافحة التطرف العنيف (CVE) لموظفي السجون، لمساعدتهم على التعرف على السلوكيات الفردية وفهمها والتواصل بشكل أفضل مع الأفراد المعرضين لخطر التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. وبالمثل، أدخلت إستونيا أداة لتقييم المخاطر في السجون، مع توفير تدريب إضافي لمساعدة ضباط الحالة وغيرهم من موظفي السجون على اكتشاف التطرف إلى العنف والاستجابة الوقائية.

إعادة التأهيل بعد الإفراج وإعادة الإدماج والمراقبة

٣٧. إجراء تقييمات لمخاطر ما قبل الإفراج عن مرتكبي جرائم التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، وإنشاء برامج فعالة لإعادة التأهيل وإعادة الدمج.

يمكن لبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الفعالة أن تمنع نشاط التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية في المستقبل. في ضوء أوجه التشابه في عوامل الخطر وعمليات التطرف عبر أشكال مختلفة من التطرف العنيف، يمكن للبرامج الخاصة بمجرمي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية الاستفادة من البرامج الحالية المستخدمة لإعادة تأهيل وإعادة دمج الحالات الأخرى من مرتكبي الإرهاب. يعد تقييم المخاطر قبل الإفراج شرطًا أساسيًا حيويًا لمثل هذه البرامج، والذي قد يعتمد على الأدوات المستخدمة خارج سياق الاحتجاز من أجل تقييم أفضل لمرحلة عملية التطرف التي يحتمل أن الفرد وصل إليها. ولكن تفتقر العديد من البلدان إلى عمليات لإجراء تقييمات ما قبل الإفراج عن مرتكبي جرائم الإرهاب بشكل عام، ناهيك عن أدوات تقييم المخاطر التي عدّلت لتعكس السمات الخاصة بإيديولوجية وديناميكيات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية.

٣٨. إنشاء أدوات مراقبة ما بعد الإفراج وغيرها من الأوات الإدارية الأخرى لما بعد الاحتجاز حسب الاقتضاء، بما يتماشى مع القانون المحلي والدولي وقانون حقوق الإنسان.

وضعت بعض البلدان برامج يمكن استخدامها لرصد مجرمي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية بعد إطلاق سراحهم.[١١٩] في أستراليا، على سبيل المثال، يمكن أن يخضع الأفراد المدانون بارتكاب جرائم إرهابية لنظام مرتكبي جرائم الإرهاب عالي الخطورة (HRTO)، والذي يقيّم المخاطر الفردية لاحتمال العودة إلى الإجرام. في الحالات التي تعتبر عالية الخطورة، يجوز للحكومة أحيانًا أن تستخدم أدوات ما بعد الاحتجاز، بما في ذلك أوامر المراقبة (COs)، وأوامر الاحتجاز المستمرة (CDOs)، وأوامر الرقابة الممتدة المقترحة مؤخرًا (ESOs)، والتي عرضت على البرلمان لتكون أداة إضافية للمراقبة ما بعد الإفراج. تقوم أوامر المراقبة بمراقبة السلوك بشكل عام بعد الإفراج، وتفرض أوامر الرقابة الممتدة ESOs مراقبة مستمرة أكثر نشاطًا. تمدد أوامر الاحتجاز المستمر (CDOs) العقوبة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، مما يسمح باستمرار احتجاز المجرمين الإرهابيين المدانين المؤهلين الذين يشكلون خطرًا غير مقبول بارتكاب جريمة إرهابية خطيرة إذا تم إطلاق سراحهم في المجتمع تنطبق أوامر الاحتجاز المستمر على الفئة الأكثر خطورة من المجرمين الإرهابيين المدانين، مع تقييم المجرمين الإرهابيين المؤهلين على أساس كل حالة على حدة. أصدرت المحكمة الفيكتورية العليا أول أمر احتجاز مستمر في أستراليا في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠، بحق السيد بن بريكا، الذي أدين عام ٢٠٠٥ لدوره في التحضير لشن هجوم إرهابي على معالم تاريخية في أستراليا. لكن الحد القانوني لتطبيق هذا التدبير النهائي مرتفع للغاية ونادرًا ما ينطبق، وفي العديد من الولايات القضائية قد لا تكون هذه التدابير متاحة على الإطلاق.

بالإضافة إلى التحديات القانونية التي قد تطرحها مراقبة ما بعد الإفراج أو الإجراءات الأكثر جدية، غالبًا ما تظهر صعوبات عملية أيضًا. ربما يكون تنفيذ نهج ما بعد الإفراج أكثر صعوبة إذا كانت مسؤولية القيام بذلك تقع على عاتق الشرطة المحلية في المناطق النائية التي قد يكون لديها القليل من الوعي أو الخبرة فيما يتعلق بهذا التهديد. ومن المحتمل وجود ضرورة للتنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية. في أستراليا، على سبيل المثال، بينما يتركز المتطرفون الجهاديون بشكل أساسي في مدينتين رئيسيتين، فإن مرتكبي جرائم التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية ينتشرون على نطاق واسع حتى في المناطق الريفية. يسمح نموذج فرق مكافحة الإرهاب المشتركة JCTT للشرطة الفيدرالية والشرطة ووكالات الاستخبارات بالتعاون بشكل وثيق على المستوى الوطني لإدارة تحديات مراقبة ما بعد الإفراج. بشكل عام، فإن المراقبة بعد الإفراج تعد فجوة في نهج العديد من البلدان تجاه التهديدات الإرهابية من جميع الأنواع، بما في ذلك التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية.

[١١٩] كان هناك نقاش في هولندا حول توسيع دور "بيوت الأمان الإقليمية" متعددة التخصصات، والتي تستخدم حاليًا للمساعدة في التعامل مع الأفراد المعرضين لخطر التطرف، لتغطية مراقبة ما بعد الإفراج عن بعض المجرمين أيضًا. بشكل عام، يمكن أن يكون الإفراج تحت الإشراف أداة قيمة في القضايا الفيدرالية الأمريكية.

و. المشاركة المجتمعية والتوعية العامة

تبادل المعلومات لتحسين الاستعداد

٢٩. ترسيخ تبادل المعلومات الروتينية والخاصة بالحدث بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع العام (وكذلك القطاع الخاص) حول اتجاهات التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية وتهديداته وتكتيكاته، لإدراج معلومات حول تقييم المخاطر، والإبلاغ عن السلوك المشبوه، والتهديدات الداخلية، وغيرها من موضوعات الوعي والتأهب الأمني.

في حين أن الكثير من الاهتمام ينصب على تعيين قوات أمن قادرة على مواجهة هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، ووجود مؤسسات العدالة الجنائية للتحقيق في هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، فإن هذا ليس سوى جزء من النهج الشامل لهذا التحدي. تعد المشاركة المجتمعية والتوعية العامة من عدة أنواع ضرورية أيضًا لمواجهة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية ولمنع مثل هذه التهديدات من الظهور أساساً.

يتطلب تحسين الاستعداد لمثل هذه الهجمات قدرات متنوعة وشراكات وثيقة بين الحكومات والصناعة. قد يكون لدى البلدان طرق مختلفة لتطبيق «واجب التحذير»، ولكن التواصل المنتظم في مجال إنفاذ القانون والمشاركة مع القطاعين العام والخاص بشأن الاتجاهات والتهديدات والتكتيكات، فضلاً عن الاستجابة للأزمات، يمكن أن يساعد في تعطيل المؤامرات أو الحد من إصابات أو أضرار هجوم ناجح. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تشمل الموارد المتاحة للجمهور والموجهة تحديدًا للمنظمات الدينية ودور العبادة تقديم كتيب دليل وأداة للتقييم الذاتي، والتي توفر اللبنات الأساسية لبرامج السلامة والأمن الفعالة. تشمل الموارد التقييم والتدريب والتخطيط والتمارين والوسائل الأخرى التي تركز على مجموعة واسعة من التهديدات من صنع الإنسان (على سبيل المثال، التفجيرات، وإطلاق النار النشط، والصدم بالمركبات، وما إلى ذلك) التي يمكن استخدامها ضد المجتمعات المتدينة.

"يمكن التخفيف جزئياً من بعض التحديات في محاولة تعطيل مؤامرات الجناة المنفردين عن طريق التأكد من أن القطاعين العام والخاص على دراية بكيفية الإبلاغ عن السلوك المشبوه، وتقليل التهديد الداخلي، والاستعداد لحماية أنفسهم في حالة وقوع هجوم"

يمكن أيضاً التخفيف جزئياً من التحديات الكامنة في محاولة تعطيل مؤامرات الجناة المنفردين عن طريق التأكد من أن القطاعين العام والخاص على دراية بكيفية الإبلاغ عن السلوك المشبوه، وتقليل التهديد الداخلي، والاستعداد لحماية أنفسهم في حالة وقوع هجوم. ولذلك فمن الأهمية أن تقيم الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون المحلية شراكات مع أصحاب القطاع والمشغلين لتعزيز الوعي بالأوضاع، والتخطيط المشترك، والتدريب، والتواصل ثنائي الاتجاه وتبادل المعلومات بشأن التهديدات التي تتعرض لها الأماكن العامة (الأهداف غير المحصنة) والبنية التحتية.[١٣٠] في نفس الوقت،يمكن دمج المعلومات من القطاعين العام والخاص في النتائج التحليلية الرسمية لتحسين تقييمات المخاطر وفهم الحالة.

[١٣٠] انظر أيضًا قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٤١، المعتمد في ١٣ فبراير ٢٠١٧، متاح على https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N17/038/57/PDF/N1703857.pdf?OpenElement. راجع أيضًا مذكرة أنطاليا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) بشأن الممارسات الجيدة لحماية الأهداف غير المحصنة في سياق مكافحة الإرهاب، سبتمبر ٢٠١٧، متاح على https://www.thegctf.org/About-us/GCTF-framework-documents.

إحالات الأفراد المستضعفين

٣٠. وضع آليات تسمح للمختصين من المجتمع المدني أو غيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع بإحالة الأفراد الخاضعين أو المعرضين لخطر التطرف الراديكالي بدوافع عنصرية أو عرقية إلى الوكالات الحكومية لاتخاذ إجراءات استباقية من قبل دوائر الصحة العامة ودوائر الخدمات الاجتماعية وكيانات إنفاذ القانون المناسبة.

٣١. إنشاء فرق إدارة قضايا متعددة التخصصات عند الاقتضاء، مجهزة بأدوات لتقييم مستويات المخاطر التي تهدد الأفراد وتصميم استراتيجيات التدخل، والتي لا تشمل فقط الممارسين للعدالة الجنائية بل تشمل أيضًا علماء النفس وأخصائيي الصحة العقلية، وأخصائيي حماية الطفل أو رعاية الشباب، والخدمات الاجتماعية، والكادر المدرسي، حسب الظروف.

علاوة على ذلك، فإن الشبكات الإرهابية من جميع الأنواع، بما فيها الجماعات اليمينية المتطرفة وجماعات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، تستغل المجتمعات منذ القدم لخدمة مصالحها الخاصة. ويشمل ذلك استخدامها مصدراً للتجنيد، ولتوفير التمويل، والتمويه، ووسيلةً لاكتساب الاستخبارات المحلية. لطالما كان جزء من المشكلة هو تحديد الجهات الفاعلة الإرهابية الكامنة ضمن المجتمعات المحلية ثم تخفيف أو تحييد تهديدهم مع تقليل أي تأثير جانبي على المجتمع الأوسع. وينطبق هذا على التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، كما هو الحال مع أي نوع آخر من التهديد الإرهابي.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، غالبًا ما يكون أعضاء المجتمع في وضع أفضل لتحديد العلامات المبكرة التي تشير إلى أن فردًا ما يمر أو معرض لخطر التحول إلى التطرف العنيف. قد يشعرون أيضًا بأنهم قادرون على الاستثمار أيضاً في سلامة هؤلاء الأفراد، ولديهم الحافز للتدخل بشكل مثمر - لكن لا يمكنهم فعل ذلك إلا إذا كانوا على اطلاع على الإشارات التحذيرية التي يجب مراعاتها والإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة ظهور هذه الإشارات. يمكن لممارسي العدالة الجنائية العمل على تزويد الجهات الفاعلة في المجتمع بالمعرفة التي يحتاجونها لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة وفعالة. يمكن أن تكون برامج مكافحة التطرف متعددة الوكالات، جنبًا إلى جنب مع الإرشاد الأسري والدعم المجتمعي الأوسع، فعالة في مثل هذه المواقف.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك فرق إدارة الحالات متعددة التخصصات، أو «بيوت الأمان الإقليمية»، التي قدمتها هولندا للمساعدة في التعامل مع الأفراد المعرضين لخطر التطرف والانخراط مع الجماعات المتطرفة العنيفة. يشترك ممارسو العدالة الجنائية مع الجهات الفاعلة المحلية من خلال هذه الفرق، ويتدخلون مباشرة لمساعدة الأفراد المعرضين للخطر أو المتطرفين بالفعل، وتقديم الدعم لعائلاتهم أو غيرهم من المقربين منهم.[١٣١]

عملت المملكة المتحدة مع الجهات الفاعلة في المجتمع من خلال استراتيجيتها PREVENT، وهي جزء من استراتيجية مكافحة الإرهاب CONTEST الوطنية الأوسع، للتدخل بشكل وقائي مع الأفراد المعرضين للخطر. لا تستطيع الشرطة معالجة جميع حالات حماية الأشخاص المعرضين للتطرف نحو العنف، وتعمل استراتيجية PREVENT - مع المجتمعات والقطاع الخاص ومجموعة أعضاء المجتمع الأوسع - لتوفير استجابة في المجتمع للأفراد الضعفاء أو المتطرفين أو أولئك الذين قد يدفعون الآخرين إلى التطرف.[١٣٢] بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، ارتفعت نسبة الإحالات إلى برنامج PREVENT المتعلقة بـالتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية من ١٠٪ إلى حوالي ٢٤٪.

وبالمثل، اتبعت النرويج نهجًا وقائيًا متعدد الوكالات، مع منح أدوار لتسع وزارات حكومية مختلفة، تشمل وزارات التعليم والصحة والعدل، من خلال خطة عمل عام ٢٠١٤ لمكافحة التطرف الراديكالي والتطرف العنيف، التي يجري تحديثها حاليًا.[١٣٣] يحظى موظفي المدرسة النرويجية بالتعليم اللازم لكشف إشارات التحذير من التطرف للعنف وإحالة الأفراد المعرضين للخطر إلى الخدمات الاجتماعية عند الاقتضاء.

---

[١٣١] قد يختار أفراد المجتمع والمهنيون، مثل أفراد الأسرة والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين أو حتى أعضاء الأندية الرياضية المحلية، بدء هذه العملية من خلال مشاركة المعلومات المزعجة حول التطرف المحتمل أو السلوك المتطرف مع السلطات. ثم يتشاور المسؤولون المحليون مع الشرطة والمدعين العامين، ويقومون بإجراء تقييم متعدد التخصصات لمستوى الخطر لدى ذلك الفرد، ويصممون استراتيجية تدخل فردية. تجمع هذه الاستراتيجيات بين الأمن الوقائي والقمعي وتدابير الاندماج الاجتماعي، والتي قد لا تقتصر على ممارسي العدالة الجنائية فحسب، بل تشمل أيضًا علماء النفس وأخصائيي الصحة العقلية، وأخصائيي حماية الطفل أو رعاية الشباب، والخدمات الاجتماعية، وموظفي المدرسة، اعتمادًا على الظروف. انظر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "مساهمة من مملكة هولندا"، غير مؤرخ، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Terrorism/SR/GA75/Netherlands-GA75CT.pdf

[١٣٢] يجوز لأفراد المجتمع المعنيين مثل المعلمين أو الأخصائيين الاجتماعيين أو أفراد الأسرة إرسال إحالات فردية إلى سلطات الدولة. عند الاقتضاء، سيقوم المسؤولون بإحالة تلك الحالات إلى برنامج PREVENT Channel Program وتنسيق الاستجابات متعددة الوكالات، والتدخل بشكل مباشر، جنبًا إلى جنب مع المتخصصين في القطاع الخاص، للتعامل مع هؤلاء الأفراد وتعيين مزودي خدمات التدخل المناسبين لهم، ومحاولة التخفيف من هذه المشكلة ومكافحة عملية التطرف الراديكالي. انظر حكومة المملكة المتحدة. "استراتيجية المنع"، CM ٨٠٩٣، حكومة صاحبة الجلالة، يونيو ٢٠١١. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/97976/prevent-strategy-review.pdf. تدير استراتيجية المنع PREVENT أيضًا مشاريع شبابية ومجتمعية مصممة للمجتمعات المحلية، ومشاريع مثل REKINDLER، التي تدعم الأفراد الضعفاء بالتعاون مع مختلف المؤسسات الخيرية والهيئات الاجتماعية، مثل First Steps وCradle to Career وAutism Together. انظر موقع الخطوات الأولى First Steps: https://firststepsed.co.uk/؛ موقع الويب من Cradle to Career: https://c2cmn.com/؛ موقع التوحد معًا Autism Together: https://www.autismtogether.co.uk/.

[١٣٣] الحكومة النرويجية، خطة عمل ضد التطرف والتطرف العنيف، وزارة العدل والأمن العام ٢٠١٤. https://rm.coe.int/action-plan-norway-nov-2016/16806bdb50

وفي السويد، يتعامل المختصون في المجتمع المدني مع الأفراد المعرضين للخطر، بما فيهم ممارسو التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، من خلال المركز السويدي لمنع التطرف العنيف (CVE).[١٢٤] تدير هذه المؤسسة خط دعم حيث يمكن الإبلاغ سراً عن مخاوف من أن أحد أفراد أسرتك عرضة للتطرف العنيف، بالإضافة إلى خط دعم للمهنيين، مثل المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين، للحصول على المشورة بشأن كيفية معالجة التطرف.

تعمل الشرطة النيوزيلندية أيضًا على مستوى المجتمع، حيث تعمل بشكل مباشر مع الأفراد المعرضين للخطر للحد من تورطهم في التطرف إلى العنف، وغالبًا من خلال برنامج تدخل الشباب متعدد الوكالات الذي يهدف إلى تحويل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ إلى ٣٠ عامًا بعيدًا من العنف. منذ هجمات كرايستشيرش عام ٢٠١٩، عُيّن منسق وطني للحماية لقيادة برنامج جديد للتنسيق والتدخل متعدد الوكالات، والذي سيعمل على تعديل نهج برنامج تدخل الشباب بغية العمل مع البالغين المستضعفين.[١٢٥]

بالإضافة إلى برامج الوقاية والخطاب المضاد على المستويين المحلي والوطني، توجد أيضًا برامج فوق وطنية، والتي تشمل برنامج مدن الاتحاد الأوروبي ضد التطرف وأعمال EXIT لشبكة التوعية بالتطرف التابعة للمفوضية الأوروبية (RAN).[١٢٦] أحد الأساليب التي تستخدمها بعض هذه البرامج هو «الفريق الترادفي»، حيث يقوم زوجان من الخبراء المحترفين بتقديم المشورة لفرد ضعيف، في محاولة لبناء الثقة والتوجيه وتزويده بوجهات نظر ومهارات حياتية مختلفة.

رفع مستوى الوعي العام

٣٣. تخصيص موارد كبيرة لتحسين الوعي العام بالسمات المميزة للتطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية وعرقية والمستوى الكبير من التهديد الذي قد يشكله، وذلك من خلال برامج عبر الاتصال بالإنترنت ودون اتصال بالإنترنت، مع الإعلان أيضًا عن الأدوات والأساليب ذات الصلة التي صممت لمكافحة مجموعة التهديدات الإرهابية. يجب أن تجهز هذه الجهود أفراد المجتمع للمساعدة في تحديد ومكافحة التطرف والتجنيد على المستوى المحلي، مع إعلان إدانة أخلاقية واضحة للعنف العنصري أو العرقي.

بالإضافة إلى آليات الإحالة والتدخل المنظمة، فإن تحسين الوعي العام بالتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية على نطاق أوسع أمر مهم لأسباب متعددة. جرى تجاهل خطر هذا النوع من التطرف العنيف على المجتمعات حتى وقت قريب، مع تركيز أكبر على أنواع أخرى من التهديدات الإرهابية أو التهديدات الأمنية العامة. يمكن أن يؤدي تثقيف الجمهور حول طبيعة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية إلى جعلهم أكثر وعياً بالأمن، مع إرسال رسالة أخلاقية حول أنواع المعتقدات والسلوك التي تعتبرها الدول غير أخلاقية ومخالفة لقيمها.

"يمكن أن يؤدي تثقيف الجمهور حول طبيعة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية إلى جعلهم أكثر وعيًا بالأمن، مع إرسال رسالة أخلاقية أيضًا حول أنواع المعتقدات والسلوك التي تعتبرها البلدان غير أخلاقية ومخالفة لقيمها"

إن زيادة الوعي العام بتهديد التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية أمر بالغ الأهمية أيضًا لتحديد ومكافحة التطرف الراديكالي الذي يقود إلى التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية والتجنيد على مستوى المجتمع. إذا أدرك أفراد الجمهور مؤشرات التطرف إلى العنف، فمن المرجح أن يتدخلوا بشكل وقائي. وبالتالي يمكن للرسائل المجتمعية الأوسع نطاقًا حول خطر التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية أن تكمل العمل الأكثر تركيزًا مع متخصصين معينين في المجتمع.

في الولايات المتحدة، بدأ ممارسو العدالة الجنائية في استخدام استراتيجية اتصالات استباقية لإعلام الجمهور بتهديدات الإرهاب المحلية، مثل التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية، لتكون جزءاً من نهج «لو

[١٢٤] Centre mot Valdbejakande Extremism-CVE website: https://www.cve.se/

[١٢٥] الهيئة الملكية لحكومة نيوزيلندا (٢٠٢٠) المرجع السابق.

[١٢٦] الاتحاد الأوروبي، "مدن الاتحاد الأوروبي ضد التطرف"، الاتحاد الأوروبي ٢٦ فبراير ٢٠١٩. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-security/201902_a-europe-that-protects-preventing-radicalisation_en.pdf. الاتحاد الأوروبي، موقع مجموعة عمل EXIT (RAN EXIT): https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/networks/radicalisation_awareness_network/topics-and-working-groups/ran-exit_en. انظر أيضا الاتحاد الأوروبي "استراتيجيات EXIT "، موقع الويب الخاص بالهجرة والشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي: https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/networks/radicalisation_awareness_network/ran-best-practices/ran-exit-strategies_ar. تماشيا مع الأساليب المماثلة لبرنامج مدن الاتحاد الأوروبي ضد التطرف، تقدم شبكة التوعية من التطرف الراديكالي في الاتحاد الأوروبي، منع التطرف إلى الإرهاب والتطرف العنيف، شبكة التوعية بالتطرف ٢٠١٩. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/networks/radicalisation_awareness_network/ran-best-practices/docs/ran_collection-approaches_and_practices_en.pdf.

رأيت شيئًا، قل شيئًا See something, say something».[١٢٧] وتستخدم شرطة المملكة المتحدة نهجًا شاملًا قائمًا على الأنظمة بمعنى أن «المجتمعات تهزم الإرهاب»، في محاولة لتثقيف الجمهور حول مجموعة كاملة من التهديدات الأيديولوجية من خلال الحملات الإعلامية مثل حملة العمل لمكافحة الإرهاب (ACT).[١٢٨]

كما أصدرت دول أخرى مواد ومنشورات تثقيفية لتحسين وعي الجمهور والشرطة بمؤشرات التطرف والخطوات المناسبة للاستجابة. أصدرت إستونيا كتيبًا لمساعدة البلديات المحلية والمدارس والعاملين في المجتمع في الكشف المبكر عن التطرف والتعريف بالاستجابات الوقائية، مع إصدار نسخة داخلية للشرطة وكتيب خارجي بغية تثقيف النظراء المدنيين وأصحاب المصلحة بالمعلومات الصحيحة حول التطرف. وبالمثل، تعمل صربيا حاليًا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتطوير وسائل لمساعدة الممارسين المشاركين في مكافحة التطرف، بالإضافة إلى كتيب لتحسين تعاون الشرطة مع المجتمعات.

يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع أيضًا أن تؤدي دورًا مباشرًا في رفع مستوى الوعي العام والتعليم، سواء بشكل مستقل أو بالتعاون مع السلطات. إن المتطرفين العنيفين السابقين، أو الأفراد الذين كانوا في السابق فاعلين نشطين في التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية لكنهم نجحوا في التخلص من التطرف، يمكن اعتبارهم عناصر فعالة بشكل خاص في التواصل مع الجماهير المعرضة للخطر.[١٢٩]

ويمكن أن تؤدي مشاركة الحكومة مع المؤسسات الإعلامية عدة مهام في هذا السياق. يمكن أن يساعد تطوير أدوات «التحقق من الوقائع» الوطنية والدولية في مكافحة نظريات المؤامرة والمعلومات المضللة التي تنتشر عبر الإنترنت. الاتصالات الاستراتيجية والخطابات البديلة أو المضادة هي أدوات أخرى يحتمل أن تكون مفيدة. يمكن أن تتضمن المشاركة مع وسائل الإعلام أيضًا الترويج لأفضل الممارسات لكيفية تغطية وسائل الإعلام بشكل مناسب لهجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية أو أي نشاط آخر دون تضخيم الروايات المتطرفة العنيفة أو زيادة المخاطر الأمنية.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن إجراءات العدالة الجنائية المناسبة ضد الجناة ممارسي التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية- مثل الملاحقات القضائية الفعالة والقانونية، والإدانات، وإصدار الأحكام، بالإضافة إلى الحظر أو العقوبات الأخرى للجماعات - توضح الإدانة الأخلاقية للعنف بدوافع عنصرية أو عرقية، وبالتالي لديها وظيفة تعليمية عامة خاصة بها.

---

١٢٧ وزارة الأمن الداخلي الأمريكية، 'اذا رأيت شيئا قل شيئا'، وزارة الأمن الداخلي، غير مؤرخ. https://www.dhs.gov/see-something-say-something

١٢٨ NPCC، "المجتمعات تهزم الإرهاب"، مجلس قيادة الشرطة الوطنية، غير مؤرخ: https://www.npcc.police.uk/NationalPolicing/CounterTerrorism/Communitiesdefeatterrorism.aspx. حكومة المملكة المتحدة، "قانون مكافحة الإرهاب"، مكافحة الإرهاب، غير مؤرخ. https://act.campaign.gov.uk/

١٢٩ أحد الأمثلة على ذلك هو كريستيان بيتشوليني، الذي كان سابقًا زعيم مجموعة من النازيين الجدد حليقي الرؤوس في الولايات المتحدة، والذي أصبح ناشطًا منذ تحرر من التطرف، ويدير منظمة غير حكومية تتواصل مع المجتمعات المعرضة للتطرف، ويدعو إلى التدخل والوقاية وفك الارتباط. انظر كريستيان بيسوليني، "مواجهة تحدي الإرهاب القومي الأبيض في الداخل والخارج"، شهادة أمام لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية ولجنة مجلس النواب للأمن الداخلي، ١٨ سبتمبر / أيلول ٢٠١٩. https://homeland.house.gov/imo/media/doc/Picciolini%20-%20Testimony%20REVISED.pdf.

الملحق: أمثلة على هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية

التفجيرات

تفجيرات مدينة أوكلاهوما (الولايات المتحدة، ١٩٩٥): في ١٩ أبريل ١٩٩٥، انفجرت شاحنة كبيرة مفخخة خارج مبنى ألفريد موراه الفيدرالي في أوكلاهوما سيتي، مما أسفر عن مقتل ١٦٨ شخصًا وإصابة ٦٨٠ آخرين على الأقل. كان هذا الهجوم الإرهابي الأكثر دموية ضد الولايات المتحدة قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، ولا يزال الهجوم الإرهابي المحلي الأكثر دموية في تاريخ البلاد. كان الجاني الرئيسي، تيموثي ماكفي، وهو من قدامى المحاربين في الجيش وعلى صلة بحركة ميليشيا الأمريكية، لديه آراء متطرفة مناهضة للحكومة وسعى لاستهداف العديد من مكاتب الوكالات الفيدرالية. حُكم على ماكفي بالإعدام وأُعدم في عام ٢٠٠١.[١٣٠]

تفجيرات الأظافر في لندن (المملكة المتحدة، ١٩٩٩): خلال عطلات نهاية الأسبوع المتتالية في أبريل ١٩٩٩، تم تفجير ما مجموعه ثلاث عبوات «قنابل أظافر» ناسفة لاستهداف مجتمعات الأقليات في لندن، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص. كان المفجر المتطرف، ديفيد كوبلاند، من النازيين الجدد ويبلغ من العمر ٢٢ عامًا وقد بدا أنه يعمل بمفرده، ويسعى لإشعال حرب عرقية في إنجلترا. أدين بالقتل والتسبب في تفجيرات، وحُكم عليه بستة أحكام بالسجن المؤبد بحد أدنى إلزامي ٥٠ عامًا.[١٣١]

تفجيرات غوتنبرغ (السويد ٢٠١٦-٢٠١٧): بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، استهدف تفجيران ومحاولة تفجير ثالثة في مدينة غوتنبرغ بغرب السويد مركزين للاجئين ومقهى يساري، مما أدى إلى إصابة ضابط هجرة بجروح خطيرة. وكان المفجرون ثلاثة رجال على صلة بحركة المقاومة الشمالية النازية الجديدة، وزُعم أن اثنين منهم شاركا في تدريب شبه عسكري في روسيا. وأدين الثلاثة بتهمة التدمير الفعلي أو الشروع في تعريض العامة للخطر، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى ثماني سنوات ونصف.[١٣٢]

هجمات بالمركبات

هجوم مركبة في فينسبري بارك (المملكة المتحدة، ٢٠١٧): في ١٩ يونيو ٢٠١٧، خلال شهر رمضان، صدم مهاجم يقود سيارة بيضاء مستأجرة مجموعة من المصلين المسلمين بالقرب من مسجد فينسبري بارك، لندن، بعد صلاة التراويح. أصيب اثنا عشر شخصًا، وتوفي رجل واحد في وقت لاحق. والمهاجم، دارين أوزبورن، الذي تحول إلى التطرف بسرعة كبيرة وعبر عن آراء متطرفة معادية للمسلمين في الأسابيع التي سبقت الهجوم، أدين وحُكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة القتل المرتبط بالإرهاب والشروع في القتل، بحد أدنى ٤٣ عامًا.[١٣٣]

---

[١٣٠] مكتب التحقيقات الفدرالي، قصف مدينة أوكلاهوما، موقع مكتب التحقيقات الفدرالي. https://www.fbi.gov/history/famous-cases/oklahoma-city-bombing

[١٣١] لي، س. `` تذكر تفجيرات لندن للأظافر بعد ٢٠ عامًا ''، بي بي سي نيوز ٣٠ أبريل ٢٠١٩. https://www.bbc.com/news/uk-england-london-47216594

[١٣٢] أخبار السويد المحلية، "اتهام رجلين بتهمة تفجير منزل للاجئين تلقيا تدريبات عسكرية في روسيا"، ٩ يونيو ٢٠١٧. https://www.thelocal.se/20170609/gothenburg-sweden-two-men-charged-over-refugee-home-bomb-attack-received-military-training-in-russia

[١٣٣] رولينسون، ك، `` سجن دارين أوزبورن مدى الحياة بتهمة الهجوم الإرهابي في فينسبري بارك ''، الجارديان ٢ فبراير ٢٠١٨. https://www.theguardian.com/uk-news/2018/feb/02/finsbury-park-attack-darren-osborne-jailed

إطلاق نار كثيف

عمليات إطلاق النار في كنيسة تشارلستون (الولايات المتحدة، ٢٠١٥): في ١٧ يونيو ٢٠١٥، أطلق مهاجم منفرد النار وقتل تسعة من المصلين السود أثناء درس الكتاب المقدس المسائي في كنيسة إيمانويل الأفريقية الميثودية الأسقفية في تشارلستون، ساوث كارولينا. يُزعم أن جماعة الكنيسة استُهدفت بسبب ارتباطها التاريخي بحركات مناهضة العبودية والحقوق المدنية، وتزامن الهجوم مع ذكرى انتفاضة العبيد عام ١٨٢٢. المهاجم، ديلان روف، وهو من أنصار جماعة تفوق العرق الأبيض الذي نشر بيانًا عبر الإنترنت يعبر عن الكراهية العرقية ويؤيدها، أدين بـ ٣٣ تهمة تتعلق بجرائم كراهية فيدرالية وتهم تتعلق بحيازة الأسلحة النارية، وحُكم عليه بالإعدام، فضلاً عن السجن المؤبد دون عفو مشروط، وحكم الإعدام الصادر بحقه قيد الاستئناف حالياً.[١٣٤]

إطلاق نار على مسجد في مدينة كيبيك (كندا، ٢٠١٧): في ٢٩ يناير ٢٠١٧، دخل مسلح وحيد المركز الثقافي الإسلامي في سانت فوي، كيبيك، خلال صلاة العشاء وفتح النار، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة ١٩ آخرين.[١٣٥] وأدين المهاجم ألكسندر بيسونيت، المعروف بآرائه القومية المتعصبة للعرق الأبيض والمعادية للإسلام، بتهمة القتل وحكم عليه بالسجن المؤبد، لمدة لا تقل عن ٢٥ عامًا.[١٣٦]

الهجوم على كنيس يهودي في بيتسبرغ (الولايات المتحدة، ٢٠١٨): في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨، هاجم مسلح وحيد كنيس شجرة الحياة في بيتسبرغ، بنسلفانيا، خلال القداس الصباحي ليوم السبت، مما أسفر عن مقتل أحد عشر مصليًا وإصابة ستة في أعنف هجوم ضد الجالية اليهودية في الولايات المتحدة.[١٣٧] وينتظر المسلح، روبرت باورز، المحاكمة على عشرات التهم، بما فيها تهم ارتكاب جرائم الكراهية وعرقلة المعتقدات الدينية، وإطلاق النار أثناء ارتكاب جرائم العنف.[١٣٨]

هجمات مسجد كرايست تشيرش (نيوزيلندا، ٢٠١٩): في ١٥ مارس ٢٠١٩، شن مهاجم منفرد من المتطرفين العنيفين بدوافع عنصرية وعرقية هجومين بالأسلحة النارية ضد مساجد في كرايستشيرش، نيوزيلندا، خلال صلاة الجمعة، مما أسفر عن مقتل ٥١ شخصًا وإصابة ٤٠ آخرين[١٣٩] أثناء البث المباشر لبعض عمليات إطلاق النار.[١٤٠] قبل الهجمات، كان المسلح، برينتون تارانت، قد غطى أسلحته برموز لتفوق العرق الأبيض[١٤١] ونشر على الإنترنت بيانًا بعنوان «الاستبدال العظيم».[١٤٢] وفي النهاية أقر بأنه مذنب بارتكاب جرائم قتل متعددة ومحاولات قتل وجرائم إرهابية، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، وهي أول عقوبة بالسجن مدى الحياة تصدر في نيوزيلندا.[١٤٣]

إطلاق النار في وولمارت، إل باسو (الولايات المتحدة، ٢٠١٩): في ٣ أغسطس ٢٠١٩، في متجر وولمارت في إل باسو بولاية تكساس، أطلق مسلح النار وقتل ٢٣ شخصًا وأصاب ٢٣ شخصًا آخرين. استهدف المهاجم باتريك كروسيوس الأمريكيين من أصل إسباني عمدًا في أكثر الهجمات دموية ضد هذه الجالية في تاريخ الولايات المتحدة الحديث.[١٤٤] ربط التحقيق بينه وبين بيان نُشر على الإنترنت قبل الهجوم زعم أنه مصدر إلهام لإطلاق النار على مسجد كرايستشيرش في وقت سابق من العام، وعبر عن مشاعر معادية للأسبان، وروج لنظرية المؤامرة «الاستبدال العظيم».[١٤٥] ينتظر كروسيوس المحاكمة على ٩٠ تهمة فيدرالية، تشمل جرائم الكراهية التي أدت إلى الموت واستخدام سلاح ناري لارتكاب جريمة قتل.

عمليات إطلاق النار في كنيس هالي (ألمانيا، ٢٠١٩): في ٩ أكتوبر ٢٠١٩، خلال مهرجان يوم الغفران، ارتكب مهاجم منفرد عدة عمليات إطلاق نار بعد إخفاقه في الدخول إلى كنيس يهودي في هاله، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة اثنين آخرين، أثناء بث جزء من الهجوم على موقع لألعاب الانترنت.[١٤٦] وكشف التحقيق أن المهاجم ستيفن باليت نشر على الإنترنت بيانا معادياً للسامية على الإنترنت قبل الهجوم.[١٤٧] وأدين باليت بتهمة القتل العمد، من بين تهم أخرى، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة.[١٤٨]

---

[١٣٤] هيستوري، "إطلاق النار على كنيسة تشارلستون"، ٨ يونيو ٢٠. https://www.history.com/this-day-in-history/charleston-ame-church-shooting

[١٣٥] قسام، أ. ولارتي، ج. 'إطلاق نار على مسجد بمدينة كيبيك: ستة قتلى بينما يدين ترودو الهجوم الإرهابي'، الجارديان ٣٠ يناير ٢٠١٧. https://www.theguardian.com/world/2017/jan/30/quebec-mosque-shooting-canada-deaths

[١٣٦] ناشيونال بوست، 'لماذا لا توجه تهم الإرهاب في إطلاق النار على مسجد كيبيك؟ من شأنه أن يضع عبئًا إضافيًا على المدعين العامين: الخبراء، ١ فبراير ٢٠١٧. https://nationalpost.com/news/canada/quebec-mosque-shooting-terrorism-offences-are-complex-experts-say

[١٣٧] توهي، د. إطلاق نار على كنيس بيتسبرغ يسمى إرهاباً محلياً، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨. https://www.nhpr.org/post/pittsburgh-synagogue-shooting-called-domestic-terrorism#stream/0

[١٣٨] بيتسبرغ بوست-جازيت، "القاضي يحدد مواعيد نهائية جديدة للدفاع في محاكمة المتهم" مطلق النار على كنيس شجرة الحياة "، ٢٦ مايو ٢٠٢٠. https://www.post-gazette.com/news/crime-courts/2020/05/26/Judge-sets-new-deadlines-defense-team-trial-accused-shooter-Robert-Bowers-Tree-of-Life/stories/202005260104

[١٣٩] بي بي سي نيوز، "إطلاق النار في كرايستشيرش: المسلح تارانت أراد قتل أكبر عدد ممكن"، ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠. https://www.bbc.com/news/world-asia-53861456

[١٤٠] حكومة نيوزيلندا "هجوم مسجد كرايستشيرش"،مكتب التصنيف نيوزيلندا، غير مؤرخ. https://www.classificationoffice.govt.nz/news/featured-classification-decisions/christchurch-mosque-attack-livestream/

[١٤١] شيروود، هـ، وبارفين، إن. هجوم كرايستشيرش: المشتبه به كان يحمل رموز جماعة تفوق البيض على الأسلحة. الجارديان ١٥ مارس ٢٠١٩. https://www.theguardian.com/world/2019/mar/15/christchurch-shooting-new-zealand-suspect-white-supremacist-symbols-weapons

[١٤٢] ستوكر، ب. نظرية الاستبدال الكبرى: منظور تاريخي، مركز تحليل الحق الراديكالي CARR، ١٩ سبتمبر ٢٠١٩. https://www.opendemocracy.net/en/countering-radical-right/great-replacement-theory-historical-perspective/

[١٤٣] بي بي سي نيوز، 'هجوم مسجد كرايست تشيرش: برينتون تارانت حكم عليه بالسجن المؤبد دون عفو مشروط'، ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠: https://www.bbc.com/news/world-asia-53919624

[١٤٤] ماكلين، ج. هجوم إلباسو الإرهابي، في CTC Sentinel Dec ٢٠١٩، Vol. ١٢. العدد ١١. https://ctc.usma.edu/wp-content/uploads/2020/02/CTC-SENTINEL-112019.pdf

[١٤٥] تود، ب، ماكسوريس، سي، وفيرا أ، تقول الشرطة إن المشتبه به في إطلاق النار في إل باسو لم يظهر أي ندم. سي إن إن ٦ أغسطس ٢٠١٩. https://edition.cnn.com/2019/08/05/us/el-paso-suspect-patrick-crusius/index.html

[١٤٦] كوهلر، د. "هجوم هال، ألمانيا، هجوم الكنيس وتطور تهديد الإرهاب اليميني المتطرف"، مركز مكافحة الإرهاب، ويست بوينت. ديسمبر ٢٠١٩. https://ctc.usma.edu/halle-germany-synagogue-attack-evolution-far-right-terror-threat/

[١٤٧] SPLC، "فصيل أتوموفن"، غير مؤرخ، مركز قانون الفقر الجنوبي. https://www.splcenter.org/fighting-hate/extremist-files/group/atomwaffen-division

[١٤٨] بي بي سي نيوز، هجوم هاله كنيس يهودي: سجن مسلح من اليمين المتطرف مدى الحياة '، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠. https://www.bbc.com/news/world-europe-55395682

إطلاق النار على حانة هاناو للشيشة (ألمانيا، ٢٠٢٠): في ١٩ فبراير ٢٠٢٠، هاجم مسلح منفرد مقهيين للشيشة في هاناو قرب فرانكفورت، مستهدفًا أفراد الجالية التركية، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة خمسة قبل إطلاق النار وقتل والدته ومن ثم نفسه.[١٤٩] كان المهاجم توبياس راثجين يمينيًا متطرفًا نشر سابقًا بيانًا ومقاطع فيديو عبر الإنترنت تعبر عن كراهية المهاجرين.[١٥٠]

إطلاق النار المستهدف

القتل المتسلسل NSU (ألمانيا، ٢٠٠٠-٢٠٠٧): بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، ارتكبت مجموعة إرهابية ألمانية من النازيين الجدد تُعرف باسم الاشتراكي الوطني تحت الأرض (National Socialist Underground (NSU سلسلة من الاغتيالات، راح ضحيتها عشرة ضحايا، معظمهم من الأقلية التركية ولكن بينهم شرطيتان يونانية وألمانية. ويعتقد أيضا أن الجماعة متورطة في هجوم بقنبلة الأظافر عام ٢٠٠٤ على منطقة للمهاجرين الأتراك في كولونيا، مما أسفر عن إصابة ٢٢ شخصاً.[١٥١] انتحر اثنان من أعضاء جماعة الاشتراكي الوطني تحت الأرض NSU لتفادي القبض عليهما، في حين حوكم عضو ثالث يدعى بياتي تشيب، وأدين بعشر تهم بالقتل، وتهم أخرى من بينها العضوية في منظمة إرهابية وتأسيسها، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة.[١٥٢]

سلسلة إطلاق النار في مالمو(السويد، ٢٠٠٩-٢٠١٠): بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، انخرط مهاجم منفرد في سلسلة من عمليات إطلاق النار في مدينة مالمو جنوب السويد، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ثلاثة عشر آخرين، بينما استهدف عمداً أشخاصًا ينتمون إلى الأقليات.[١٥٣] بمجرد التعرف على المهاجم، بيتر مانجس، وإلقاء القبض عليه، أدين بارتكاب جريمتي قتل وثماني محاولات قتل، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة.[١٥٤]

مقتل جو كوكس (المملكة المتحدة، ٢٠١٦): في ١١ يونيو ٢٠١٦، قتل مهاجم وحيد عضو البرلمان في حزب العمال جو كوكس في يوركشاير، وأطلق عليها الرصاص عدة مرات قبل طعنها بشكل متكرر، وإصابة شخص آخر في هذه العملية. كانت هذه أول جريمة قتل لعضو في البرلمان منذ عام ١٩٩٠. قبض على المهاجم بالقرب من مكان الحادث. يبدو أن توماس ماير، الذي كان له صلات بالحزب السياسي اليميني المتطرف (الجبهة الوطنية) والمنظمات المعادية للإسلام والنازيين الجدد، استهدف كوكس بسبب آرائها السياسية. وأدين بالقتل، من بين تهم أخرى، وحُكم عليه بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط.[١٥٥]

مقتل والتر لوبكي (ألمانيا، ٢٠١٩): في ٢ يونيو ٢٠١٩، أطلق مهاجم في إسثا النار على السياسي الألماني المحلي والتر لوبكي، الذي تعرض لهجمات كراهية عبر الإنترنت خاصة نتيجة مناصرته للاجئين عام ٢٠١٥. المهاجم، ستيفان إرنست، كان له اتصالات مكثفة مع مجموعات النازيين الجدد في الماضي. وحُكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة القتل العمد.[١٥٦]

---

[١٤٩] ران. ل. وكارتر. ل. إطلاق نار في هاناو: ما نعرفه عن الضحايا، DW ٢١ فبراير ٢٠٢٠. https://www.dw.com/ar/hanau-shootings-what-we-know-about-the-victims/a-52460950

[١٥٠] بي بي سي نيوز، "إطلاق النار في ألمانيا: ما نعرفه عن هجوم هاناو"، ٢٠ فبراير ٢٠٢٠: https://www.bbc.com/news/world-europe-51571649

[١٥١] برنشتاين، ر."قنبلة الأظافر في منطقة تركية في كولونيا تؤذي ١٧ شخصاً. ١٠ يونيو ٢٠٠٤. https://www.nytimes.com/2004/06/10/world/nail-bomb-in-a-turkish-area-in-cologne-hurts-17.html

[١٥٢] ساها، م، "NSU: ما تحتاج معرفته حول جماعة النازيين الجدد الإرهابية في ألمانيا"، DW ٥ أغسطس ٢٠٢٠. https://www.dw.com/ar/nsu-germany/a-39777036.

[١٥٣] غارديل، م. "الإرهاب الحضري: حالة لون وولف بيتر مانجس"، الإرهاب والعنف السياسي، المجلد. ٣٠، العدد ٥، ٢٠١٨. الإرهاب في دول الشمال. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09546553.2018.1444796

[١٥٤] بي بي سي نيوز، "بيتر مانجز يدفع بأنه غير مذنب في اعتداءات مالمو العنصرية"، ١٤ مايو ٢٠١٢. https://www.bbc.com/news/world-europe-18059955

[١٥٥] كوبين، آي. مصرع جو كوكس في جريمة قتل وحشية وجبانة ودوافع سياسية'، الجارديان ١٤ نوفمبر ٢٠١٦. https://www.theguardian.com/uk-news/2016/nov/14/jo-cox-killed-in-political-motivated-murder-trial-thomas-mair-hears

[١٥٦] يورونيوز، والتر لوبكي: حكم على المتطرف اليميني ستيفان إرنست بالسجن المؤبد بتهمة قتل النائب المؤيد للمهاجرين. ٢٩ يناير ٢٠٢١. https://www.euronews.com/2021/01/28/verdict-icted-in-trial-of-neo-nazi-accused-of-murdering-german-politician

هجمات متعددة الأسلحة

جرائم هالالبريغاد(المجر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩): بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، نفذت ما يسمى بـ «فرقة الموت» (هالالبريغاد) عشر هجمات في أنحاء شرق المجر، واستهدفت بالدرجة الأولى منازل عائلات الروما باستخدام القنابل الحارقة والأسلحة النارية، مما أسفر عن مقتل ستة وإصابة ٥٥ شخصًا. اعتقل المهاجمون في نهاية المطاف، وهم أربعة متطرفين يمينيين شاركوا سابقًا في حركة حليقي الرأس بالإضافة إلى شغب كرة القدم، وتمت محاكمتهم؛ فحُكم على ثلاثة منهم بالسجن المؤبد، بينما حُكم على الرابع بالسجن ١٣ عامًا، دون إمكانية الإفراج المشروط.[١٥٧]

هجمات أوسلو وجزيرة أوتويا (النرويج، ٢٠١١): في ٢٢ يوليو ٢٠١١، نفذ مهاجم من المتطرفين العنيفين بدوافع عنصرية وعرقية تفجيراً في شاحنة صغيرة في أوسلو، النرويج، وإطلاق نار جماعي على جزيرة أوتويا القريبة بعد ساعات، مما أسفر عن مقتل ٧٧ شخصًا وإصابة مئات آخرين في واحدة من أكثر هجمات التطرف العنيف بدوافع عنصرية وعرقية دموية على الإطلاق.[١٥٨] استهدف المهاجم، أندرس بيرينغ بريفيك، مبنى المكتب الذي يضم رئيس الوزراء ينس ستولتنبرغ في أوسلو بعبوة ناسفة محمولة على مركبة (ANFO)[١٥٩] ومعسكر صيفي أقامه قسم الشباب في حزب العمل الحاكم في يوتويا. قبل الهجمات، أصدر بريفيك إلكترونيًا بيانًا يتبنى وجهات نظر متطرفة كالحاجة إلى الدفاع عن «أوروبا المسيحية».[١٦٠] وقد حوكم وأدين بارتكاب أعمال إرهابية وحُكم عليه بأقصى عقوبة ممكنة بموجب القانون النرويجي، وهي عقوبة بالسجن لمدة ٢١ عامًا يمكن تمديدها إلى أجل غير مسمى طالما أنه يعتبر تهديدًا للمجتمع.[١٦١]

---

[١٥٧] ماريس، م. إرهاب اليمين والعنف في المجر في بداية القرن الحادي والعشرين، وجهات نظر حول الإرهاب، المجلد. ١٢، العدد ٦. جامعة ليدن. https://www.universiteitleiden.nl/binaries/content/assets/customsites/perspectives-on-terrorism/2018/issue-6/a8-mares.pdf

[١٥٨] سيرستاد، أ. (٢٠١٥) واحد منا: قصة أندرس بريفيك ومذبحة النرويج. لندن: فيراغو.

[١٥٩] نترات الأمونيوم وزيت الوقود (ANFO)، وهي مادة متفجرة "متحركة" محلية الصنع، يصنعها الإرهابيون بانتظام لشن هجمات بالمتفجرات.

[١٦٠] برومسن، ك، فون، "٢٠٨٣ - إعلان استقلال أوروبي" - تحليل للخطابات من أقصى الحدود، Nordidactica - مجلة العلوم الإنسانية وتعليم العلوم الاجتماعية ٢٠١٣، (١). https://www.researchgate.net/publication/279868578_2083_-_A_European_Decerson_of_IndependenceAn_Analysis_of_Discourses_from_the_Extreme/link/559cebb608ae70ed9689df3e/download

[١٦١] هيمنجبي، سي. وبجورجو، ت. اختيار الهدف الإرهابي: حالة أندرس بيرينغ بريفيك، وجهات نظر حول الإرهاب المجلد. ١٢، العدد ٦. ديسمبر ٢٠١٨ جامعة ليدن. https://www.universiteitleiden.nl/binaries/content/assets/customsites/perspectives-on-terrorism/2018/issue-6/a11-hemmingby-bjorgo.pdf

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

www.theiij.org @iijmalta info@theiij.org